

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية



مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية
الفرع: التاريخ
التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر
رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

من إعداد الطالبة: تمسيت آية
يوم: 2025/06/01

الاقتصاد العراقي في ظل حكم صدام حسين 1968-2003

لجنة المناقشة:

رئيسا	أ.د.	جامعة محمد خيضر - بسكرة-	بن بوزيد لخضر
مشرفا ومقررا	د	جامعة محمد خيضر - بسكرة-	حاجي فاتح
مناقشا	د	جامعة محمد خيضر - بسكرة-	مغراوي هدى

السنة الجامعية : 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

عملا بقوله صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

أتقدم بخالص شكري وامتناني للأستاذ " حاجي فاتح" على دعمه وتوجيهه السديد طيلة فترة إعداد هذه المذكرة، وعلى ملاحظاته البناءة وإرشاداته القيمة التي ساهمت في إكمال هذا العمل.

إلى أصحاب الفضل في تعليمي، ومن أدركت بفضلهم قيمة العلم لهم جزيل الشكر والامتنان من أساتذة وزملاء.

إهداء

{ وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ } سورة النحل الآية 53

الحمد لله الذي مَن علي بنعمة التوفيق والتمام، أهدي هذا العمل إلى من كانوا عوناً وسنداً لي.

إلى من صنعوا مني ما أنا عليه اليوم... إلى والدي الكريمين الذين علّمني كيف أواجه الحياة بعزم وصبر إلى من كانوا النور حين أظلم الطريق، والأمان حين تاهت الخطى. أهديكم هذه الصفحات عرفانا لا يُختصر، وامتناناً لا ينتهي.

إلى التي تشبهني في أحلامي وطموحاتي أختي " دعاء " سندي وضلعي الثابت الذي أتكى عليه.

إلى الذي أفتقده إلى أخي الذي غاب عن الدنيا ولم يغب عن قلبي.

آمل أن يكون هذا العمل عوناً بسيطاً، وأن يجد الباحثون والمهتمون بهذا المجال ما ينفعهم ويسهل عليهم الاطلاع أو الفهم. وأرجو أن يُؤخذ هذا العمل بما فيه من نفع، وما كان من صواب فبفضل الله وما كان من خطأ فمني، فالكمال لله وحده وجلّ من لا يخطئ.

المقدمة

بفضل موارده الطبيعية والبشرية وتاريخه العريق تميز العراق عن باقي دول العالم الثالث، لاسيما باستقلاله المبكر عن بريطانيا عام 1932. ورغم استقلاله السياسي لم يكن الاقتصاد العراقي متحررا بالكامل، حيث ظل العراق مرتبطا بمعاهدات اقتصادية احتكرت بريطانيا بموجبها الجزء الأكبر من النفط. مما حد من سيادته الاقتصادية في تلك المرحلة.

عرف الاقتصاد العراقي حالة استثنائية طيلة القرن العشرين نتيجة التحولات السياسية والعسكرية لاسيما منذ وصول حزب البعث للسلطة عام 1968. خاصة فترة حكم الرئيس صدام حسين (1979-2003). والذي يذكر اسمه تنقسم الآراء بين من يرى فيه زعيماً لا يرضخ، ومن يعتبره طاغية قهر شعبه وأغرق بلاده في سلسلة من الحروب. لكن ما لا يختلف عليه اثنان هو أن العراق في عهده شهد تقلبات حادة ليس فقط سياسيا أو عسكريا بل وحتى اقتصاديا وبشكل لافت. فثلاثون عاما من حكمه كانت كفيلة بأن يمر الاقتصاد العراقي بمختلف التجارب الاقتصادية الممكنة. والتي بدأت بطفرة نوعية وبنمو اقتصادي الأقوى في المنطقة وانتهت بركود وأزمة اقتصادية حادة، بعد أن أدخلت صناعة جديدة للاقتصاد العراقي وهي صناعة الحرب والتي حالت دون استمرار استقراره.

ومن منطلق أن الاقتصاد لا ينفصل عن السياسة شكلت التجربة الاقتصادية العراقية خلال حكم صدام حسين نموذجا مثاليا لمعرفة أثر القرارات السياسية على الاقتصاد الوطني، حيث تكشف لنا كيف يمكن لتلك القرارات أن تساهم في تشكيل المسار الاقتصادي لدولة ما، وكيف يمكن لاختيارات سياسية أن تحدد مصير شعب ذو ثروات هائلة بين فترات من الازدهار والانهييار، ليصبح العراق بذلك نموذجا لتأثير السياسات على اقتصاد الدول والشعوب سلبا أو إيجابا.

ما إن أصبح صدام حسين رئيسا للعراق عام 1979 عرف العراق سلسلة من الحروب والنزعات الإقليمية التي شكلت محطات فارقة في تاريخ البلاد، حيث دخل العراق حرب حدودية مع إيران عام 1980 والتي دامت ثماني سنوات، وبعد أن انتهت دخل في حرب أخرى حيث قام بغزو الكويت عام 1990. وبغزو الكويت يكون صدام قد أثار أول أزمة للنظام العالمي الجديد، إلا أنها لم تكن الأخيرة إذ تلت هذه الحرب عدة تطورات أبرزها الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق والذي أدى بعزله سياسيا اقتصاديا ودبلوماسيا، وانتهى بغزوه سنة 2003. وخلال هذه الفترة الحساسة كان الاقتصاد العراقي يتخبط بين طموحات صدام حسين وبين الواقع المفروض عليه.

أهمية الدراسة:

تعد دراسة موضوع الاقتصاد العراقي في ظل حكم صدام حسين مهمة لفهم كيفية تأثير سياسات الدولة على اقتصاد البلاد، وكيف لتلك السياسات أن تساهم في رسم مسار التنمية والتحديات الاقتصادية، خصوصاً في ظل التحولات والأحداث التي عرفها العراق في تلك الفترة من حروب وعقوبات دولية.

أسباب اختيار الموضوع:

- يعد الموضوع فرصة مناسبة لفهم العلاقة بين السياسة والاقتصاد في بلد عربي مهم.
- كونه يتناول تجربة اقتصادية فريدة في الوطن العربي والعالم ككل، والتي من خلالها تتضح العلاقة بين السلطة السياسية والتحولات الاقتصادية التي قد تمس بالبلد.
- كما أن التباين الحاد في مؤشرات الاقتصاد العراقي خلال حكم صدام يجعل من الموضوع محل اهتمام كبير.

أهداف الدراسة:

- تتبع تطور الاقتصاد العراقي طيلة حكم صدام بين سنوات الازدهار والانهيار.
- أثر السياسات الاقتصادية على حالة الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة.
- رصد مدى تأثير الحروب والعقوبات على الاقتصاد العراقي.
- إبراز العلاقة التفاعلية بين السياسة والاقتصاد وتأثيرها المشترك على المجتمع.

الإشكالية:

يُغطي موضوع الاقتصاد العراقي في عهد صدام حسين فترة حساسة من تاريخ العراق خاصة وأن هذا الأخير خاض خلال هذه الفترة حربي الخليج الأولى والثانية، واللذان كانتا لهما تأثير واضح على الوضع الاقتصادي في تلك الفترة. ولمعالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية: كيف أثرت توجهات وسياسات الرئيس صدام حسين على الاقتصاد العراقي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- من هو صدام حسين؟ وكيف وصل للسلطة في العراق؟

مقدمة

- ما هو الدور الذي لعبه صدام حسين في توجيه الاقتصاد فترة نيابته ورئاسته؟
- كيف كان تأثير حربي الخليج الأولى والثانية على مسار الاقتصاد العراقي؟
- كيف ساهمت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في تدهور الاقتصاد وانهيار مختلف قطاعاته؟

حدود الدراسة:

تتحرر فترة الدراسة ما بين 1968 _ 2003 أي منذ تنصيب صدام حسين كنائب للرئيس أحمد حسن البكر عام 1968 إلى غاية سقوط النظام سنة 2003.

منهج الدراسة:

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي المتمثل في تتبع وعرض الأحداث السياسية والاقتصادية لفهم طبيعة هذه السياسات، ومنهج المقاربة الكمية من خلال جمع البيانات وتحليلها. بالإضافة للمنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل المعطيات (الجدول والنسب) بهدف تفسير النتائج وربطها بالسياق العام للبحث.

خطة البحث:

نظرا لما هو متوفر لدي من مادة علمية وما يتطلبه البعد الزمني للموضوع قسمت هذه الدراسة لأربع فصول كالتالي:

الفصل الأول: في هذا الفصل تطرقت لشخصية صدام حسين من نسبه ومولده وظروف ونشأته، كما تطرقت في المبحث الثاني لطريقة وصوله للسلطة وأهم الأحداث السياسية والعسكرية التي رافقتها، وكنهاية للفصل تحدثت عن إعدام صدام حسين وأهم المواقف من ذلك.

الفصل الثاني: في هذا الفصل تطرقت للاقتصاد العراقي من 1968 وحتى 1979 الفترة التي شغل فيها صدام حسين منصب نائب رئيس لأحمد حسن البكر، والتي تميزت بتأميم النفط العراقي سنة 1972 وما ترتب عنه من عوائد مالية، كما انتقلت للحديث عن المشاريع والخطط في مجالي الزراعة والصناعة، ومن ثم تحدثت عن العلاقات التجارية للعراق مع الدول العربية والكتلتين الشرقية والغربية باعتبارها تتزامن مع فترة الحرب الباردة.

الفصل الثالث: خصصت هذا الفصل لحربي الخليج الأولى أو الحرب العراقية الإيرانية منذ 1980_1988 وما نتج عنها من تغير في السياسات الاقتصادية التي كان لها عظيم الأثر على الاقتصاد العراقي، كما تحدثت في هذا الفصل عن غزو الكويت وحرب الخليج الثانية وبداية انهيار الاقتصاد العراقي وتدهور التنمية، كما توقفت عند أبرز النتائج التي خلفتها الحربين على الاقتصاد العراقي.

الفصل الرابع: كان هذا الفصل مخصص لفترة حرجة من تاريخ العراق والتي اتسمت بفرض عقوبات وحصار دولي شامل. حيث تطرقت في هذا الفصل لمدى تأثير العقوبات التي فرضت على العراق وتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء، كما خصصت مبحث لتأثيرات الحصار على القطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات).

لأصل بذلك إلى الخاتمة والتي كانت عبارة عن مجموعة من النتائج التي استخلصتها من خلال دراستي للموضوع بالإضافة للملاحق والمتمثلة في مجموعة من الصور والرسومات البيانية التي توضح الصورة.

أهم المراجع التي تم الاعتماد عليها:

- عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي، استفدت من هذا الكتاب في عرض أهم المراحل التي عرفها الاقتصاد العراقي خلال حكم صدام من الازدهار وحتى التدهور.
- كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين. بأجزائه الأربعة. والذي استفدت منه في تقديم نظرة شاملة على الاقتصاد العراقي.
- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، أفادني هذا الكتاب في توضيح تأثير العقوبات على ركائز الاقتصاد العراقي لاسيما قطاع النفط.

صعوبات الدراسة:

- خلال انجازي لهذا العمل واجهتني مجموعة من الصعوبات أهمها:
- قلة الإحصائيات المطلوبة لتدعيم هذه الدراسة كبيانات الناتج المحلي الإجمالي.
- غياب مراجع موضوعية فهي إما تتطلق من موقف موالي لنظام صدام فتُجمل الواقع وتُخفي الإخفاقات أو من منطلق معارض لنظامه مما يجعلها تركز على الجوانب السلبية.

الفصل الأول: حياة صدام حسين

المبحث الأول: نسبه، مولده، ونشأته

المطلب الأول: نسبه ومولده

المطلب الثاني: نشأته

المبحث الثاني: وصوله إلى السلطة ومحاكمته

المطلب الأول: وصوله للسلطة

المطلب الثاني: محاكمته وإعدامه

المبحث الأول: نسبه، مولده، نشأته

المطلب الأول: نسبه ومولده.

تعد شخصية صدام حسين من أبرز الشخصيات التي سيطرت على المشهد السياسي في العراق وأثارت جدلاً واسعاً في مختلف الأوساط، خاصة فيما يتعلق بأصله إذ أن هناك عدة روايات حول نسبه خصوصاً فيما يتعلق بتفاصيل عائلته ووالديه، إلا أن المعروف أن مسقط رأسه مدينة تكريت حتى أن البعض لقبه بصدام حسين التكريتي.

تعد قبيلة البوناصر من العشائر الرفاعية التي تقطن جنوب تكريت¹، حيث أخذت اسمها عن جدها الأكبر الملقب بناصر الدين أمير البصرة وهي منتشرة في جميع مناطق العراق خاصة محافظة صلاح الدين، وبالتحديد في منطقة العوجة بالقرب من تكريت. حيث تنفرع هذه القبيلة إلى مجموعة من العشائر من بينها عشيرة البيكات التي ينحدر منها جماعة من الرجال الذين تركوا بصماتهم في التاريخ العراقي من قادة ومن بينهم الرئيس العراقي صدام حسين. الذي ينتمي لفخذ البو عبد الغفور إحدى الفخوذ المشكلة لعشيرة البيكات وبالتحديد من فندة بيت حسن المجيد².

كما نجد الرئيس أحمد حسن البكر* الذي ينحدر هو الآخر من عشيرة البيكات فخذ البو بكر إذ يلتقي نسبه مع صدام في هذه العشيرة³. ووفق بعض المصادر ترجع هذه العشيرة إلى نسب الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما⁴. وقد أشار صدام إلى ذلك في الخطاب الذي ألقاه عندما أصبح القائد الأول للمسيرة الثورية في وطنه يوم 8 أوت 1979 عندما قال " نحن أحفاد علي"⁵.

إذا صحت الروايات السابقة نجد أن الرئيس صدام حسين ينتسب إلى سلالة شريفة والتي تعود في جذورها إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما. وهذا ما سيتضح من خلال عرضي لشجرة العائلة:

¹ -يونس الشيخ ، إبراهيم السامرائي، أنساب القبائل، والبيوتات الهاشمية في العراق والعباسيون خارج العراق، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان ، 2004، ص ، 24 .

² - ثامر عبد الحسن العامري، موسوعة العشائر العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1995 ، ج، 1، ص، 205.

*أحمد حسن البكر: سياسي عسكري عراقي أصبح في عام 1960 عضواً في حزب البعث العربي الاشتراكي قاد الانقلاب العسكري سنة 1968 على عبد الرحمن عارف شغل منصب رئيس الجمهورية العراقية من 1968 إلى 1979، (ينظر): حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، العارف للنشر ، العراق، ط، 2013، ص ص ، 51- 52.

³ -أحمد الرحيبي الحسني ، النجوم الزواهر في شجرة السيد الأمير ناصر، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1980 ، ص، 35.

⁴ - ثامر حسن العامري ، موسوعة العشائر العراقية ، المرجع السابق ، ص، 205.

⁵ - أمير إسكندر ، صدام حسين مناظلاً ومفكراً وإنساناً، الطاسيلي للنشر ، الجزائر، 1991 ، ص ، 10.

هو صدام بن حسين بن عبد المجيد بن السيد بن الغفور بن السيد بن عبد القادر بن السيد عمر¹ بن شبيب بن حسن بن الأمير علي بن الأمير بن حسن العراقي، بن إبراهيم العربي بن محمود بن شمس الدين عبد الرحمان بن عبد الله قاسم نجم الدين بن محمد خزام السليم بن شمس الدين عبد الكريم بن صالح الرزاق بن صدر الدين علي الصيادي بن عز الدين أحمد الصيادي،² بن عبد الرحيم بن عثمان سيف الدين بن حسين بن محمد عسلة بن علي الحازم بن احمد المرتضى بن علي ابن الفضائل بن رفاة الحسن المكي بن محمد المهدي بن محمد المكي بن حسن القاسم بن الحسين الرضا بن احمد الأكبر، بن موسى الثاني بن إبراهيم المرتضى بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب³. حسب ما عرضه يوسف الشيخ إبراهيم السمراي في موسوعته أنساب القبائل والبيوتات الهاشمية في العراق و أحمد الرحيبي في كتابه النجوم الزواهر في شجرة الأمير ناصر.

بقرية العوجة التي تقع بالقرب من تكريت شمال غرب بغداد الواقعة على نهر دجلة ولد صدام حسين في 28 افريل 1937. وتاريخ ولادته اختلفت حوله الآراء إلا أن صدام نفسه قد أعلن بأنه ولد في هذا التاريخ⁴. والدته السيدة صبحة طلفاح المصلات، عاشت في تكريت حتى وفاتها وقد بنى لها صدام مقبرة فاخرة أطلق عليها "أم المجاهدين". أما والده عبد المجيد فقد توفي قبل ولادته ببضعة أشهر حيث عاش مع أمه وزوجها الثاني إبراهيم حسن إذ نشأ صدام في بيئة صعبة، فقد كان يبيع البطيخ ويرعى الأغنام، عاش محروماً يفتقر لأبسط الضروريات⁵. (ينظر الملحق رقم 01)

¹ - احمد الرحيبي الحسني ، المرجع السابق ، ص، 35.

² - يونس الشيخ إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، ص، 35.

³ - أحمد الرحيبي الحسني، المرجع السابق ، ص ص، 14 - 128.

⁴ - محمود عبده ، صدام حسين رحلة النهاية.. أم الخلود من الاعتقال إلى الإعدام ، دار الكتاب العربي، دمشق ، القاهرة ، 2007، ص، 11.

⁵ - المرجع نفسه ، ص ص ، 11 . 12.

المطلب الثاني: نشأته

نشأ صدام حسين في بيت من طين يحتوي على غرفة واحدة. ينحدر من عائلة فقيرة تمتهن الرعي والزراعة تقتقر لأبسط الاحتياجات كالمياه والكهرباء. كان يشتغل ببيع البطيخ من أجل إعالة نفسه وإخوته¹. وقد قال صدام عن نفسه "لم أشعر يوم أنني طفلاً أبداً كنت أميل للانقباض وغالباً ما أتجنب مرافقة الآخرين". لكنه وصف هذه الظروف أنها منحته الصبر والتحمل والاعتماد على الذات².

كان صدام حسين ينتمي إلى أسرة ريفية لم تسمح له ظروفه بالالتحاق بالمدرسة كغيره من أبناء المنطقة فالطفل في قريته يولد وينشأ ويتعلم أصول الفلاحة كي يساعد عائلته³. إلا أنه تمرد على أسرته لما بلغ سن العاشرة من عمره، حيث قرر الانتقال إلى تكريت من أجل الالتحاق بالمدرسة حيث أقام في رعاية خاله خير الله طلفاح*، الضابط القومي العربي الذي شارك في الثورة الوطنية التحريرية للعراق سنة 1941.⁴ التحق صدام بالمدرسة الابتدائية في تكريت وتابع الطور المتوسط في نفس المنطقة وبعدما انتقل خاله إلى بغداد بقي وحده في تكريت لمدة سنتين من أجل إكمال دراسته، وبعد أن أكمل الأولى متوسط انتقل بعدها إلى بغداد والتحق بمدرسة الكرخ الثانوية⁵.

أنهى صدام دراسته الثانوية في سن السادسة عشر و لأنه كان طموحاً فقد سعى إلى الالتحاق بالسلك العسكري ولكن ضعف درجاته حال دون تقدمه إلى الكلية الحربية ببغداد.⁶ بالإضافة لأسباب أخرى تتعلق بالأوضاع السياسية في تلك الفترة حالت دون التحاقه بالأكاديمية العسكرية خاصة انتمائه لحزب البعث العربي الاشتراكي* عام 1956⁷. وفي أكتوبر عام 1959 أصبح عضواً في فرقة الاغتيالات التابعة لحزب البعث والتي

¹- خليل الديلمي ، صدام حسين من الزنزانة الأمريكية: هذا ما حدث!، المنبر للنشر، الخطوم، 2009 ، ص ص 41 - 42.

²- محمود عبده ، المرجع السابق ، 12.

³- أمير إسكندر ، المرجع السابق ، ص، 11.

* خير الله طلفاح: هو خال صدام حسين وأب زوجته، دخل الكلية العسكرية وأصبح ضابطاً في الجيش العراقي، شارك في ثورة رشيد عالي الكيلاني 1941. انخرط في العمل السياسي بعد وصول البكر وصدام للسلطة 1968. (ينظر): حسن لطيف الزبيدي، المرجع السابق، ص ، 255.

⁴- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، دس، ج ، 3، ص، 627.

⁵- أمير إسكندر ، المرجع السابق ، ص، 13.

⁶- ساندرا مكي، الملفات السرية للحكام العرب، الدار العالمية للكتب والنشر، القاهرة، 1999، ص، 169.

* حزب البعث العربي الاشتراكي: هو حزب قومي علماني يقوم على ثلاثة مبادئ وهي (الوحدة، الحرية، الاشتراكية) شعاره أمة عربية واحد بحيث يدعو لتوحيد الدول العربية تحت راية اشتراكية، أسسه ميشيل عفلق وصلاح البيطار عام 1947.(ينظر): سعيد بن ناصر الغامدي، حزب البعث تاريخه وعقائده، دار المجتمع للنشر، جدة، السعودية، 1991، ص ص ، 10 - 16.

⁷- خليل الديلمي ، المرجع السابق، ص ، 43.

أطلقت النار على سيارة عبد الكريم قاسم، في أحد شوارع بغداد في وضح النهار حيث أصيب صدام بطلق ناري في ساقه¹.

ونتيجة للملاحظات وأعمال البحث الجارية عن صدام وصدور مذكرات توقيف بشأنه كونه أصبح الشغل الشاغل للأجهزة الأمنية آنذاك²، قرر الهجرة ومغادرة تكريت والعراق بأكمله حيث شق طريقه نحو الصحراء وصولاً إلى سوريا³. والتي كانت في تلك الأثناء أحد المراحل الفوارة بالقوميين والوحدة العربية، حيث مكث صدام في دمشق ما يقارب الثلاثة أشهر بدأت تتضح وتتضح فيها رؤاه السياسية والاحتكاك بالعديد من رموز الفكر القومي، إلا انه كان على صلة بالحزب داخل العراق وعلى اتصال دائم بما يجري⁴.

وقد واصل صدام حسين هروبه إلى القاهرة سنة 1960 حيث استفاد من الميزات التي كان يمنحها جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية المصرية للقوميين العرب الشبان⁵، حيث انظم صدام إلى نحو خمسمائة شاب من البعثيين الذين تجمعوا في القاهرة وكانت الحكومة السورية قد أرسلت هؤلاء إلى مصر بهدف استكمال دراستهم وكان جمال عبد الناصر يعارض حكم عبد الكريم قاسم لأنه نكث بوعده في ضم العراق للاتحاد بين مصر وسوريا آنذاك⁶.

التحق صدام بمدرسة قصر النيل في القاهرة للحصول على الثانوية التوجيهية التي تمهد له دراسة القانون في الجامعة وكان يقيم في سكن الطلاب رفقة زملاءه، وارتقى إلى أن أصبح المسؤول الأول عن طلاب الحزب في الجمهورية العربية المتحدة بالإقليم الجنوبي (مصر)⁷. حيث تمكن من إكمال دراسته الثانوية والتحق بجامعة القاهرة لدراسة القانون لكنه لم يكمل دراسته، وفي عام 1963 ترك صدام الدراسة من أجل العودة إلى العراق كي يجد لنفسه مكاناً في حكومة البعث التي أطاحت بعبد الكريم قاسم⁸. وفي بغداد أعاد تقديم نفسه لأحمد حسن البكر الذي كان في تلك الفترة رئيساً للوزراء⁹.

¹ - ساندرا مكي ، المرجع السابق، ص 170.

² - خليل الديلمي ، المرجع السابق ، ص ، 43.

³ - ساندرا مكي ، المرجع السابق ، ص ص ، 170 - 170 .

⁴ - خليل الديلمي ، المرجع السابق ، ص ، 44.

⁵ - ساندرا مكي ، المرجع السابق ، ص ، 170.

⁶ - محمود عبده ، المرجع السابق ، ص ، 14.

⁷ - خليل الديلمي ، المرجع السابق ، ص ، 44.

⁸ - ساندرا مكي ، المرجع السابق ، ص ، 170.

⁹ - محمود عبده ، المرجع السابق ، ص ، 17.

في عام 1962 احتفل صدام بزواجه من ساجدة ابنة خاله التي كانت لا تزال في العراق وقد تم العقد عن طريق المراسلة. وبعد عودته أقيم حفل زفاف وأنجب منها صبيين هما عديا وقصيا اللذين استشهدا على يد القوات الأمريكية الغازية في شهر جويلية سنة 2003 وثلاث بنات وهن رعد، رنا وحلا. وفي عام 1986 تزوج صدام مرة ثانية بسميرة شاهبندر¹.

¹ - محمود عبده، المرجع السابق، ص ص 15 - 16.

المبحث الثاني: وصوله إلى السلطة ومحاكمته.

المطلب الأول: وصوله للحكم.

بعد الانقلاب الذي أطاح بعبد الكريم قاسم عام 1963 والذي قاده تنظيم الضباط الأحرار الذين تربطهم علاقة بحزب البعث¹ وعلى رأسهم أحمد حسن البكر وصدام الذي شارك في جهود الحزب وقد ساهم في تعقب خصوم النظام وتصفياتهم، فقد استغل البعثيون هذه الفترة لتثبيت حكمهم حيث تولى عبد السلام عارف* رئاسة الجمهورية وعُين أحمد حسن البكر رئيساً للوزراء كمكافئة على مجهوداته في القضاء على حكومة عبد الكريم قاسم أما بالنسبة لصدام فقد تولى مهام أمنية حساسة في الدولة.

استطاع صدام في هذه الفترة تأسيس تنظيم عسكري قوي وفعال حيث غادر هذا الأخير العراق إلى سوريا للالتقاء بقيادة البعث والتقى بميشيل علق* مؤسس الحزب، حيث كسب صدام ثقته وقد حاول ميشيل إقناعه بالبقاء في سوريا خشية عليه من عبد السلام عارف الذي علم بنية الانقلاب عليه إلا أنه رفض البقاء وعاد إلى العراق².

كان صدام واحد في مجموعة البعثيين الذين كلفوا بإنشاء جهاز أمني سري للحزب والذي أطلق عليه "جهاز حنين" وفي هذه الأثناء رُج بمجموعة من البعثيين في السجن ومن بينهم أحمد حسن البكر، وحينئذ طالب حزب البعث في سوريا بعودة صدام إلا أنه بقي بالعراق³.

¹- خليل الديلمي ، المرجع السابق ، ص ، 45.

*- عبد السلام عارف: عسكري ورجل دولة عراقي شارك في ثورة 1958 للإطاحة بالحكم الملكي، شغل منصب نائب رئيس ثم رئيس الدولة من

1963_1966. توفي إثر حادث تحطم طائرة. (يُنظر): عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج، 3، المرجع السابق، ص، 834-835.

* ميشيل علق: أحد أهم مؤسسين حزب البعث العربي الاشتراكي ولد بدمشق بعد أن درس الثانوية بدمشق توجه نحو باريس وأكمل الجامعة هناك ، ومنذ الثلاثينيات بدأت تظهر لديه ملامح الفكر القومي العربي ، وبعدها عاد إلى سوريا ليمارس وظيفته كأستاذ للتاريخ. (يُنظر): عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج ، 6 ، المرجع السابق، ص ص ، 515-516 .

²- خليل الديلمي ، المرجع السابق ، ص ، 45.

³- محمود عبده ، المرجع السابق ، ص ، 16.

وفي هذه الأثناء لقي الرئيس عبد السلام عارف مصرعه في حادث تحطم طائرة وبعد وفاته خلفه عبد الرحمان عارف إلا أن هذا الأخير لم تكن لديه خبرة كبيرة في الشؤون السياسية مما سهل على حزب البعث الانقلاب عليه هو الآخر في 17 جويلية 1968 وتم تنصيب مكانه أحمد حسن البكر رئيسا للبلاد. وقد كان لصدام دورا بارزا في التخطيط والمتابعة والإشراف على تنفيذ خطة الانقلاب على عبد الرحمان عارف عام 1968. وكان صدام على رأس المجموعة التي اقتحمت القصر الجمهوري معلنة نهاية النظام وبداية عهد جديد في العراق¹.

يوم 17 جويلية حدثت عملية الانقلاب وعين أحمد حسن البكر رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس قيادة الثورة حيث كان هذا الأخير محل احترام وتقدير كبير من قواعد الحزب عموما التي اعتبرته صمام الأمان بين التيارات الداخلية.² وتم تعيين صدام حسين نائبا للبكر رسميا حيث كان قد بلغ الثانية والثلاثين من عمره بجانب مسؤوليته كأمين سري للحزب ومسؤول عن الأمن الداخلي،³ إلا أنه في الواقع كان الحزب في يد صدام والجيش في يد البكر ومع أن صدام ليس له أي منصب رسمي في الحكومة إلا أنه يعمل من كل النواحي كرئيس للوزراء إذ سيطر على إدارة الأمن الداخلي والاستخبارات العسكرية من خلال سيطرته على مكتب الأمن القومي التابع للحزب. إذ لا شك في كونه ثاني أهم رجل في البلاد.⁴

وخلال عشر سنوات قضاها صدام في منصب نائب الرئيس أسهم بشكل كبير في تطوير مؤسسات الدولة بدءا بالجيش العراقي والأجهزة الأمنية وصولا إلى هيئات الحكم، كما تولى الإشراف والتنفيذ على الخطط التنموية الشاملة في العراق من أجل تغييره مستغلا بذلك الإمكانيات التي يتوفر عليها البلد.⁵

أثارت سياسات كل من صدام والبكر قلقا في الغرب ففي عام 1972 وفي أوج الحرب الباردة عقد العراق معاهدة تعاون وصداقة مع الاتحاد السوفياتي⁶. كما بدأ مشروع التعليم الضخم على مستوى الدولة لمحو الأمية حيث فرض عقوبات تصل إلى السجن ثلاث سنوات لمن يتخلف عن فصول محو الأمية، وكان من أكبر ثمار هذا المشروع تعلم مئات الآلاف من العراقيين نساء ورجال وأطفال القراءة والكتابة. كما اهتم صدام بالعلماء

¹ - خليل الديلمي ، نفس المرجع السابق ، ص، 46.

² - فخري قدور ، هكذا عرفت البكر وصدام رحلة 35 عام في حزب البعث ، دار الحكمة ، لندن ، 2006 ، ص ص ، 68 - 72.

³ - خليل الديلمي ، المرجع السابق ، ص، 46.

⁴ - حنا بطاطو ، العراق الشيوعيون والبعثيون و الضباط الأحرار ، تر: عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ، 1999، ص ص، 399 - 400.

⁵ - خليل الديلمي، المرجع السابق ، ص، 47.

⁶ - محمود عبده ، المرجع السابق ، ص ، 21.

والمهندسين وعدهم كجواهر ترصع تاج حكمه وهو ما أكده في حوار مع أحد خبراء الخليج حيث قال: "لو هدمت أمريكا العراق فعندي من يبنيه... عندي أكثر من سبعين ألف عالم" وهو ما يظهر افتخاره وتباهيه بهم¹.

إلى جانب اهتمامه بالعلم والتنمية كان على صدام التعامل مع قضايا سياسية معقدة أبرزها القضية الكردية، والتي أصبحت مسألة سياسية بحلول عام 1970 حيث عمل على حل النزاع وتم التوصل إلى بيان 11 مارس 1970 بين الحكومة العراقية والأكراد، والذي يهدف إلى منحهم الحق في تأسيس حكم ذاتي في شمال العراق².

في الأول من جوان 1970 قام صدام بتأميم النفط* العراقي مما ساهم في وفرة السيولة المالية ففي الفترة 1973_1978 ارتفعت عائدات البترول العربي من 1.8 مليار دولار إلى 23.6 مليار دولار وبدأ التحول التدريجي في العراق من بلد زراعي متخلف إلى بلد نامي³. كما عمل صدام على إطلاق مشروع التقدم النووي العراقي في السبعينات من القرن الماضي بدعم فرنسي والذي دمرته إسرائيل في 1981 خوفا من محاولة العراق إنتاج مواد نووية عسكرية⁴.

عمل صدام خلال هذه الفترة على بناء علاقات جيدة مع دول العالم المختلفة حيث وقع في مارس 1975 بعد وساطة ناجحة من الرئيس الجزائري هواري بومدين اتفاق لترسيم الحدود مع إيران، وتم اقتسام شط العرب* مع نظام الشاه محمد رضا بهلوي، مقابل أن تكف إيران عن تدخلاتها في شؤون العراق⁵. دون أن يغفل عن دوره في دعم القضية الفلسطينية بدعوته لعقد مؤتمر قمة عربي في بغداد بعد توقيع مصر لاتفاقية كامب دايفيد 1978. إذ حقق المؤتمر نجاحا لم يكن متوقعا حضرته كافة الدول العربية عدا مصر⁶. وكان من أبرز قرارات هذا المؤتمر عزل نظام الرئيس المصري أنور السادات⁷.

¹ - خليل الديلمي ، المرجع السابق ، ص، 47.

² - محمود عبده ، المرجع السابق، ص ، 47.

* **تأميم النفط:** هو عملية نقل الملكية من الشركات الخاصة إلى الشركات العامة، بحيث تصبح الحكومة هي المسؤولة عن إدارة هذه الثروة واستغلالها لصالح الشعب.(ينظر): عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ، ج ، 1، المرجع السابق، ص ص ، 674- 675 .

³ - ساندرامكي ، المرجع السابق ، ص ، 174.

⁴ - حزب البعث العربي ، الاشتراكي إنجازات نهضوية في العراق بقيادة صدام حسين ، 2007، ص ، 16.

* **شط العرب:** هو ملتقى مائي يشكل نقطة التقاء نهري دجلة والفرات، يبلغ طوله حوالي 204 كلم. وعرضه حوالي كيلومترين، له أهمية استراتيجية مما جعله محل نزاع بين العراق وإيران.(ينظر): عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج، 3، المرجع السابق، ص ، 475 .

⁵ - خليل الديلمي ، المرجع السابق ، ص، 47.

⁶ - ساندرامكي ، المرجع السابق ، ص ، 177.

⁷ - حزب البعث العربي الاشتراكي، المرجع السابق، ص ، 17.

كانت فترة السبعينات فترة بروز وتألق صدام حسين وسيطرته على الدولة واستغلال صلاحياته في حزب البعث إذ غطى على جميع القياديين وانفرد هو بالواجهة. فأصبح الجميع يتملقون له ويخشون سلطته فحتى الرئيس أحمد حسن البكر نفسه لم يكن يظهر سوى في المناسبات الرسمية وأصبح دوره شبه ثانوي، مما سمح لنائبه بالبروز على الساحة وفرض نفسه على الجميع¹. وفي عام 1979 وبالتحديد في 16 جويلية أعلن الرئيس البكر استقالته من منصبه وكان تبرير الاستقالة تقدمه في السن وتدهور حالته الصحية². مما دفع البعض للاعتقاد أن صدام وراء ذلك من أجل الاستفراد بالسلطة، إذ كان حضور صدام يغطي على البكر فقد كان صدام يطرح ثمة المناقشة التي تحظى بالقبول والتي تجعل منه صاحب رأي يصعب دحضه مما جعل البكر يشعر أنه أقل حظاً من صدام في هذه القدرة³.

وفي 16 جويلية 1979 تم الإعلان عن استقالة البكر وتولي صدام حسين القادم من تكريت منصب الرئاسة بالإضافة لمنصب رئيس الوزراء ورئيس مجلس قيادة الثورة وزعيم حزب البعث⁴، وبدأ صدام أولى خطواته في رئاسة الجمهورية بحملات واسعة لإصلاح الحزب والدولة وقيادة عملية الإصلاح والتطهير⁵، حيث أعلن عن اكتشاف تنظيم داخلي يعد لمحاولة انقلابية ضد نظام حكمه مدعومة من قبل السلطات السورية وان من بين أعضاء ذلك التنظيم خمسة من أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث، مما دعا لتشكيل محكمة حزبية قضت بحكم الإعدام على سبعة عشر عضواً منهم⁶.

¹ - عثمان الراوندي، استجواب صدام حسين رجل المتناقضات، الدار الأندلسية، لندن، 2002، ص 283 - 284.

² - خليل الديلمي، المرجع السابق، ص 21.

³ - فخري قدور، المرجع السابق، ص 177.

⁴ - ساندرا مكي، المرجع السابق، ص 177.

⁵ - خليل الديلمي، المرجع السابق، ص 48.

⁶ - مؤسسة أعمال الموسوعة، الموسوعة العربية العالمية، ج 15، ط 2، الرياض، 1999، ص 83.

سيطر صدام على العراق سيطرة كاملة لكنه لم يستطع أن يمد هذه السيطرة خارج حدوده ففي 1979 هزت الثورة الشيعية إيران وراحت تدق على أبواب العراق العلماني¹، وخوفاً من امتداد الثورة الإيرانية* دخل العراق في حرب حدودية مع إيران عام 1980². والتي استمرت ثماني سنوات استغل فيها صدام ارتباط الجيش والإدارة في إيران وهكذا فقد نقض صدام حسين اتفاق الجزائر الذي وقعه بنفسه مع شاه إيران³، وأمام كاميرات التلفزيون العراقي ألغى صدام حسين اتفاقية الجزائر* الموقعة سنة 1975. وبعد أسبوع غزا العراق إيران ومع بداية الحرب وقف الملك حسين ملك الأردن مع العراق وإزاء مخاوفها المتزايدة من امتداد الثورة الإسلامية إلى شعوبها أيدت الدول الخليجية غزو إيران واحتوائها وتقديم الدعم المالي والمجهود الحربي لصدام، وكان حافظ الأسد هو الوحيد الذي امتنع⁴ لعدة أسباب جاء في مقدمتها العداء الشخصي بينه وبين صدام، حتى أنه كان يقول لكل خليجي يزور دمشق "إنكم تدعمون صدام حسين في حربه ضد إيران وستندمون على ذلك في المستقبل لأن صدام لا يعرف أي معنى للوفاء، بل إنه ناكرا للجميل وبعد أن ينتهي من حربه التي شنّها ضد إيران سيستدير عليكم... سيفغزكم في عقر داركم وسترون"⁵. ومن الصدفة أن تحذير الأسد لم يكن اعتباطيا بل كان رؤية سياسية لما سيحدث وهذا ما تحقق عندما قام صدام بغزو الكويت 2 أوت 1990. كما أن العداء بين حزب البعث السوري والعراقي كان من أهم الأسباب التي دعمت الموقف تجاه إيران، خاصة بعد ما قام به صدام من عمليات تطهير استهدفت عناصر من حزب البعث السوري .

¹ - ساندرا مكي ، المرجع السابق ، ص ، 178.

* الثورة الإيرانية: واحدة من أهم الأحداث التي عرفت إيران حيث أسفرت عن سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي، قادها آية الله الخميني سنة 1979 وانتهت بتأسيس نظام جمهورية إسلامية. (ينظر) سبهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية، تر: عبد الوهاب علوب ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004 ، ص ص ، 15- 16 .

² - خليل الديلمي، المرجع السابق ، ص، 76.

³ - محمود عيده ، المرجع السابق ، ص، 23.

* اتفاقية الجزائر: هي اتفاقية أبرمت بين العراق وإيران سنة 1975 بواسطة جزائرية من الرئيس هوارى بومدين، حيث تم فيها ترسيم الحدود المائية لشط العرب من أجل تخفيف التوتر بين البلدين. (ينظر): عبد الحميد أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، الأهرام، مصر، 1993، ص، 54 .

⁴ - ساندرا مكي ، المرجع السابق ، ص ص ، 180 - 181.

⁵ - حسام سويلم ، صدام حسين صنيعة المخابرات البريطانية جرائم النظام الصدامي في حق الأمة العربية ، دار الحسام ، مصر، 2002 ، ص، 36.

استمرت الحرب إلى أن أعلنت إيران قبولها لقرار مجلس الأمن رقم 598 القاضي بوقف إطلاق النار بعد أن أجبرت سلطة الخميني بما وصفه هو تجرع السم وصلوا إلى اتفاق وقف إطلاق النار في 8 أوت 1988¹.

وبعد انتهاء الحرب سنة 1988 اتهم صدام بارتكابه مذبحه حلبجة إحدى محافظات إقليم كردستان العراق راح ضحيتها عشرون ألف جراح إلقاء القنابل الكيماوية وأغلب المصادر تشير إلى انه استخدم طرق لا إنسانية لتطويع الأكراد وقهرهم إلا أن صدام أنكر ذلك².

وفي سنة 1990 تم إحياء النزاع مع الكويت إثر أزمة سياسية حادة بين البلدين وفي الساعة الثانية من صبيحة يوم 2 أوت 1990 اجتاحت الجيش العراقي دولة الكويت³. وقد جاء الغزو وسط أزمة اقتصادية حادة عاشها العراق بسبب الديون التي تراكمت عليه عقب انتهاء حربه مع إيران إذ اتهم صدام الكويت بتعمد تخفيض أسعار النفط وضخ كميات أكبر من حصتها⁴، وبغزو الكويت يكون صدام قد أثار أول أزمة للنظام العالمي الجديد تقف فيها القوى العظمى في نفس الجانب، حيث أصدرت الولايات المتحدة قرار مطالبة العراق بالانسحاب كما فرضت عليه عقوبات اقتصادية وحظر اقتصادي⁵.

وفي 17 جانفي عام 1991 بدأت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حرب الخليج التي أسماها "صدام أم المعارك" بهجمات جوية على العراق والكويت لتنتهي عملية القتال في 28 فيفري 1991 بإخراج القوات العراقية والجيش العراقي من الكويت⁶. وإعادتها دولة مستقلة ومع أن الحرب انتهت إلا أنها لا تزال جاثمة على الشعب العراقي ولا تزال عاملا يعيق الوحدة والتضامن والعمل العربي المشترك⁷.

منذ ذلك الحين مارست كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ما عرف بسياسة الاحتواء على العراق إلى جانب العقوبات الاقتصادية* وعمليات التفيتش على الأسلحة العراقية بدءا من عام 1991 واستمرت أكثر من

¹ - محمود حامد الأحمد، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص، 149.

² - محمود عبده، المرجع السابق، ص، 24.

³ - الموسوعة العربية، المرجع السابق، ص، 83.

⁴ - محمود عبده، المرجع السابق، ص، 27.

⁵ - ساندرا مكي، المرجع السابق، ص، 186.

⁶ - محمود عبده، المرجع السابق، ص، 27.

⁷ - الموسوعة العربية، المرجع السابق، ص، 83.

***العقوبات الاقتصادية:** هي إجراء اقتصادي يهدف إلى التأثير على دولة لحثها على احترام قواعد وقوانين النظام الدولي حيث تتخذ عدة أشكال من بينها المقاطعة الدولية والحصار الاقتصادي (يُنظر): غنية سطوطح، العقوبات الاقتصادية الدولية في نظام الأمم المتحدة، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، ع، 4، 2018، ص ص، 167-168.

سبع سنوات¹. ومع حلول عام 2003 بدأت الحملة العسكرية للقوات الأمريكية والبريطانية وبعض الدول المتحالفة لينتهي ذلك باحتلال العراق سنة 2003². وفي 9 أبريل عام 2003 اجتاحت القوات الأمريكية العاصمة العراقية بغداد لينهار حكم صدام الذي استمر 24 عاماً³.

¹- محمود عبده ، المرجع السابق ، ص، 28.
²- خليل الديلمي ، المرجع السابق ، ص ، 16 .
³- محمود عبده ، المرجع السابق ، ص ، 32.

المطلب الثاني: محاكمته وإعدامه

مع مطلع 2003 أصبحت الإدارة الأمريكية تقول علناً أن أهدافها في العراق تتمثل في تغيير النظام فيه خاصة مع وصول الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى السلطة ما اعتبر مؤشراً لسياسة أكثر تشدداً مع العراق، حيث قررت الولايات المتحدة الأمريكية غزو العراق بدون قرار مباشر من مجلس الأمن¹.

صممت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرب العراق بعد تعمدتها إفشال مساعي الأمم المتحدة ومهمة فرق التفتيش الدولي على الأسلحة، خاصة بعد تفويض الكونغرس للرئيس الأمريكي بتوجيه الضربة العسكرية للعراق في إطار الحرب الشاملة ضد الإرهاب²، في 20 مارس 2003 بدأت الطائرات والصواريخ الأمريكية تقصف العراق وبعد ذلك ظهر صدام يدعو العراقيين للدفاع عن وطنهم³. وحقيقة أن القوات الأمريكية غايتها من احتلال العراق هو حفظ السلام العالمي هي مجرد ذريعة لإخفاء نواياها الحقيقية في الرغبة في السيطرة على نفط العراق ومن ثم نفط الخليج العربي. وكانت أقوى حجة لذلك هي نزع أسلحة الدمار الشامل والتي لم يتم العثور عليها من قبل فرق التفتيش وهو ما يؤكد أن الغزو لم يكن مبرراً، غير ذلك فإن صدام شخصية معروفة بميولاتها العسكرية والحربية فلو كان حقاً يملك أسلحة الدمار الشامل لما تردد في استعمالها إما للدفاع عن وطنه أو لإثبات حقيقة امتلاكه لها.

أثارت مسألة القبض على الرئيس جدال واسع حول صحة المعلومات فقد اختلفت روايات القبض عليه حيث يرى ظافر العاني أن صدام لم يستسلم والقبض عليه تم بعد معركة عنيفة ولم يتم العثور عليه في قبر مظلم وإنما تم القبض عليه بعد معركة دامية في منطقة "الدور"، أسفرت عن استشهاد 150 من أنصاره ومقتل 250 من جنود الاحتلال⁴. بينما الرواية الأمريكية أظهرت أن صدام تم العثور عليه تحت الأرض في ما سمي "حفرة العنكبوت"، في منطقة الدور بتكريت يوم الجمعة 12 ديسمبر 2003⁵. وحقيقة أن صدام تم القبض عليه في حفرة ليست مستحيلة وإنما تثير الشكوك حول حقيقتها خاصة وأن صدام عرف بصلابته وقوته كقائد مما دفع البعض للاعتقاد بأنه تم التلاعب بالرواية الحقيقية خاصة وأن أمريكا كانت بحاجة لنصر دعائي إعلامي للغزو، ورغم أنه من الممكن أن ينتهي به المطاف في حفرة نظراً للوضع العسكري والسياسي الصعب إلا أن طريقة

¹ - محمود عبده ، المرجع السابق ، ص ، 30.

² - نصره عبد الله البستاني ، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ، دار الفارس ، عمان ، 2003 ، ص ص ، 157 - 158 .

³ - محمود عبده ، المرجع السابق ، ص ، 32 .

⁴ - أحمد محمود جواد ، أنا صدام حسين ، الرقي للنشر ، القاهرة ، 2004 ، ص 32.

⁵ - خليل الديلمي ، المرجع السابق ، ص ص ، 159 - 160.

عرضه إعلامياً وبذلك الطريقة المهينة كانت متعمدة للتقليل من رمزيته وصورته في نظر أتباعه، والأكثر من ذلك أنها كانت رسالة واضحة للشعوب العربية لأن لا يجرأ أي زعيم في مواجهة الغرب. وقد نجحت إلى حد كبير في ذلك فبعد المصير الذي آل إليه صدام أصبح الحكام العرب أكثر حذراً في تعاملهم مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية.

بعد القبض على صدام تم إبلاغ الرئيس الأمريكي بوش وتم الاتفاق على اصطحابه إلى واشنطن ولم يتم الإعلان عن عملية القبض بل أن هذا الأخير طلب تقديم تصريحات حول صعوبة القبض على صدام، حيث تم اصطحابه بسرية بالغة إلى العاصمة الأمريكية وكان الهدف من ذلك أن يرى الرئيس الأمريكي صدام ذليلاً راکعاً¹ قبل الإعلان عن خبر اعتقاله من قبل المسؤولين الأمريكيين في 14 ديسمبر 2003. وفي 20 جوان 2004 تسلمت الحكومة العراقية المسؤولية القانونية عن صدام لكنه يظل تحت حراسة الجيش الأمريكي². من أجل تشديد الرقابة عليه وضمان عدم هروبه إلى أن تصدر المحكمة قرارها النهائي خاصة وأنه كانت لا تزال لديه شعبية عند بعض الفئات من العراقيين.

بعد عامين تقريباً من الأسر بدأت محاكمته فيما يعرف بقضية الدجيل 19 أكتوبر 2005 والتي راح ضحيتها 147 شخصاً قتلوا من طرف نظام صدام عقب محاولة اغتياله، ثم في قضية الأنفال منذ 21 أوت 2006³. وقد كانت هيئة الدفاع عن الرئيس متكونة من 22 محامياً من مختلف البلدان ومن بينهم المحامي العراقي خليل الديلمي⁴. الذي تعرض للعديد من محاولات الاغتيال والتهديد من قبل عملاء أمريكيين داخل وخارج العراق إلا أنه بقي صامداً في الدفاع عن رئيسه⁵.

وأكد عدنان الباجه جي رئيس الوزراء العراقي الأسبق أن صدام سعى إلى تبرير جميع السياسات والممارسات التي تمت في عهده بالإشارة إلى أنه حاكم حازم وأن العراقيين تلزمهم شدة حاكم مثله⁶. فمن وجهة نظر منطقية نجد أن كلام صدام له جانب من الأحقية فمن المعروف عن العراق أنه بؤرة توتر، دائم الصراعات

¹ - أحمد جواد ، المرجع السابق ، ص ، 52.

² - محمود عبده ، المرجع السابق ، ص ص ، 32 - 34.

³ - المرجع نفسه ، ص 61.

⁴ - لجنة الترجمة والإعداد ، شهادة صدام حسين للتاريخ وفقاً للاستجابات السرية الأمريكية ووثائق الإف بي أي (fbi) السرية ومحاضر المحاكمات، دار الكتاب العربي، دمشق ، 2010، ص ، 158.

⁵ - محمود بكرى ، صدام حسين بطل في زمن الهوان ، الأسبوع للنشر ، القاهرة ، 2007، ص ، 159.

⁶ - أحمد جواد ، المرجع السابق ، ص ، 75.

لكثرة الاختلافات المذهبية والطائفية فوجهة نظر صدام يمكن أن تكون صائبة بالنظر إلى تاريخ العراق. إلا أنه لا يمكن تبرير استخدام القوة القمعية كأداة لإخضاع شعبه لأنه غالباً ما تكون آثارها وخيمة.

في 5 نوفمبر 2006 تدين المحكمة العراقية صدام بارتكابه جرائم ضد الإنسانية وتصدر ضده حكماً بالإعدام شنقاً لمقتل 147 شيعياً في الدجيل. وقرار إعدام صدام اتخذ بالفعل خلال القمة المثيرة للجدل التي عقدها نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في العاصمة الأردنية عمان، إذ كان التنفيذ مسألة وقت لا أكثر¹.

وفي تسجيل فيديو مصور بهاتف محمول ظهر صدام وهو يصعد منصة الإعدام²، وفي صبيحة عيد الأضحى المبارك الموافق ل 30 ديسمبر 2006 فوجئ العالم بنبأ إعدام الرئيس العراقي صدام حسين شنقاً حتى الموت³. حيث نفذ حكم الإعدام فيه بعد حوالي 55 يوماً من صدور قرار الحكم وبعد حوالي ست ساعات من تسليمه إلى السلطات العراقية دفن في مسقط رأسه ناحية العوجة في جامع صدام الكبير⁴. وبعد انتشار خبر إعدامه كانت ردود الفعل متباينة بين مؤيد ومعارض في الدول العربية والغربية فالذي أعدم ليس بشخصية عادية بل رئيس دولة حكم قرابة 24 عاماً.

عرف الموقف العراقي انقساماً في ردود الفعل ففي بعض المدن الشيعية خرج الناس احتفالاً بسقوط من وصفوه بالطاغية، إلا أن الموقف كان مختلفاً في الأحياء السنية فقد خيم الحزن والصدمة على معظمها خاصة مدينة تكريت حيث خرج البعض منهم في تظاهر منددين بإعدام رئيسهم⁵. فقد كان إعدام صدام تخويفاً للحكام العرب و إهانة لزعماء مثله قصفوا إسرائيل كما أن إعدامه في يوم عيد الأضحى قد ربط فرحة المسلمين بحادثة مأساوية إضافة لخلق فتنة بين السنة والشيعة وتعزيز الخلافات المذهبية حيث اعتبره الكثيرون رسالة استفزازية ذات بعد طائفي.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فرغم أنها احتلت العراق وألقت القبض على صدام وقدمته إلى محاكمة معروف حكمها سلف إلا أن الرئيس بوش أعلن أن عملية الإعدام كانت يجب أن تتم بطريقة أكثر وقاراً⁶. وهنا

¹ - محمود عبده ، المرجع السابق ، ص ص ، 37 - 158.

² - جون نكسون ، استجواب الرئيس ، تر: إياد أحمد ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، 2017، ص ، 235.

³ - محمود عبده ، المرجع السابق ، ص ، 07.

⁴ - حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، العارف للأعمال ، بيروت، لبنان ، ص ، 2013،

⁵ - محمود عبده ، المرجع السابق ، ص ص ، 272 - 273.

⁶ - المرجع نفسه، ص، 276.

نلمس مدى التناقض الذي يتصف به الرئيس الأمريكي وسعيًا منه لتبرئة نفسه من قرار الإعدام فإن كانت مسؤولية إعدام صدام تقع على عاتق شخص ما فهو بوش لأنه المسؤول عن أمر إعدامه.

أما عن إسرائيل فبعد اعتقال صدام بدت في حالة سعادة لم تعيشها منذ حرب 1967¹. فقد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيرس بعد إعدام صدام وقال: "إن صدام استدعى أجله" وقال النائب الثاني إيلي شاي "هذه نهاية أعداء إسرائيل"². لم يكن رد الفعل الإسرائيلي بمفاجئ نظرا للخطورة التي شكلها صدام حسين على أمن إسرائيل خاصة بعد قصفها بالصواريخ سنة 1991. إذ كانت تتطلع بفارغ الصبر للتخلص منه.

أما الدول العربية فكان رد فعلها كما يلي:

ليبيا: أعلنت الحداد ثلاثة أيام

مصر: وصف الرئيس المصري حسني مبارك عملية الإعدام "بالمقززة والهمجية"

في حين استنكرت معظم الدول العربية إعدام صدام يوم عيد الأضحى من بينها الجزائر، قطر، السودان، السعودية، أما بالنسبة للكويت فقد اعتبرت أن الإعدام نهاية مستحقة لصدام كونه المسؤول عن غزوها³.

مما سبق نجد أن المواقف حول إعدام الرئيس اختلفت بين مؤيد ومعارض، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية حسمت الموقف وقررت مصيره منذ غزوها للعراق.

من خلال ما سبق يتضح أن نشأة صدام في بيئة فقيرة ومضطربة أثرت على شخصيته السياسية لاحقاً، كما أن وصوله للسلطة لم يكن مجرد صدفة بل كان نتيجة طموح ومسار طويل من التخطيط خاصة بتقريبه من كبار الشخصيات، إلا أن نهايته خلفت جدلاً واسعاً فما لا يمكن إنكاره هو أن شخصيته تركت أثراً عميقاً في التاريخ السياسي للعراق وفي العالم العربي، سواءً من حيث سياساته أو رمزيته.

¹ - أحمد جوادة ، المرجع السابق ، ص ، 78.

² - محمود عيده ، المرجع السابق ، ص ، 278.

³ - المرجع نفسه ، ص ص ، 279 - 301.

خلاصة:

من خلال ما سبق يتضح أن نشأة صدام في بيئة فقيرة ومضطربة أثرت على شخصيته السياسية لاحقاً، إلا أنها لم تمنعه من سعيه لتغيير وضعه السياسي والاجتماعي، فبعد رفضه في العمل العسكري توجه نحو العمل السياسي وانخرط في حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1956. كما أن وصوله للسلطة لم يكن مجرد صدفة بل كان نتيجة طموح ومسار طويل من التخطيط خاصة بتقريبه من كبار الشخصيات، وبرغم ما يحيط من تقييمات سلبية في فترة حكمه فإنها لا تخلو من إنجازات اقتصادية وتنموية يصعب إنكارها، إلا أن نهايته خلفت جدلاً واسعاً فما لا يمكن إنكاره هو أن شخصيته تركت أثراً عميقاً في التاريخ السياسي للعراق وفي العالم العربي، سواءً من حيث سياساته أو رمزيته.

الفصل الثاني: حالة الاقتصاد العراقي في الفترة (1968-1979)

المبحث الأول: النفط ودوره في تعزيز الاقتصاد العراقي

المطلب الأول: قرار تأمين النفط وأثره على الاقتصاد العراقي 1972

المطلب الثاني: العوائد المالية بعد التأمين

المبحث الثاني: التوسع الزراعي والزراعي

المطلب الأول: الإصلاح الزراعي

المطلب الثاني: التصنيع

المبحث الثالث: التجارة العراقية 1968-1979

المطلب الأول: العلاقات التجارية مع الدول العربية

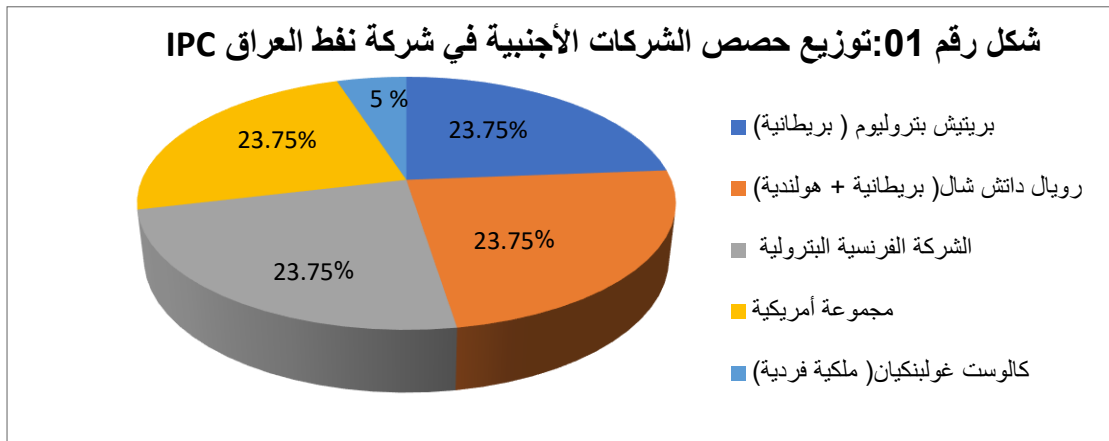
المطلب الثاني: العلاقات التجارية مع الكتلتين الشرقية والغربية

المبحث الأول: النفط ودوره في تعزيز الاقتصاد العراقي.

المطلب الأول: قرار تأميم النفط وأثره على الاقتصاد العراقي 1972.

يعتبر العراق من أكبر الدول النفطية في العالم وأول بلد عربي يُكتشف فيه النفط، حيث كان ذلك في مطلع القرن العشرين وبالتحديد في 1927 في آبار بابا كركر بكركوك. وذلك من خلال شركة نفط العراق* في والتي حصلت على امتياز حق التنقيب لمدة 75 عاما منذ سنة 1925¹. (ينظر الملحق رقم 02)

لم تبدأ عمليات الإنتاج إلا بعد سنوات بسبب الصراع السياسي والاقتصادي بين العراق والدول الاستعمارية، حيث كانت الحكومة العراقية تأمل تحقيق برامجها عن طريق استغلال العوائد النفطية إلا أنها اصطدمت بخلافات الدول الأجنبية التي عملت على تقسيم النفط العراقي من خلال اتفاقية الخط الأحمر* في 31 جويلية 1928². كما هو موضح في الدائرة النسبية التالية:



من إعداد الطالبة بالاعتماد على: حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي، مركز العراق للدراسات، 2007، ص ص 11-12.

* **شركة نفط العراق**: تأسست عام 1929 من قبل عدة دول أجنبية كانت تعرف سابقا باسم "شركة البترول التركية" وهي شركة احتكارية تدير عمليات التنقيب واستخراج النفط في العراق إلى غاية تأميمه سنة 1972. (ينظر): محمد بن علي عبد اللطيف، تنافس شركات النفط في المشرق العربي وأثر اتفاقية الخط الأحمر، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2019، ص ص 182-183.

¹ - عيال سلمان، إسحاق أبو حامد سالم، أثر النفط في الحرب العراقية الإيرانية، 1980-1988 دراسة تاريخية سياسية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، م 5، ع 6، 30 ماي 2012، المركز القومي للبحوث غزة، ص 121.

* **اتفاقية الخط الأحمر**: اتفاقية تم توقيعها سنة 1928 بين مجموعة من شركات النفط الكبرى ضمن شركة نفط العراق تم فيها تحديد المصالح النفطية وتقاسم حصص شركة نفط العراق فيما بينهم. (ينظر): محمد بين علي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ص 195-196.

² - عبد الستار الجناحي، السياسة النفطية في العراق 1967-1979، **مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية**، م 16، ع 31، جامعة الكوفة، ص 210.

وبذلك أصبح النفط العراقي حكرًا لشركة نفط العراق الأجنبية مع العلم أنه لم يبدأ التصدير إلا في أواخر سنة 1934¹.

شهدت البدايات الأولى لتصدير النفط العراقي وخاصة فترة الحرب العالمية الثانية تدهورا في الصناعة النفطية لقلة عوائد العراق النفطية، بسبب احتكار شركة النفط الوطنية إنتاج النفط وتصديره حيث كانت نظرة الحكومة العراقية لها أنها تقيد حريتها في استثمار ثروة البلاد النفطية². حيث استمرت الشركات الاحتكارية تجني أرباحاً طائلة مما حرم البلاد الاستفادة من أهم ثرواته الطبيعية.

بقيام النظام الجمهوري عام 1958 تمكن من إصدار القانون رقم 80 لسنة 1961 الذي تم بموجبه سحب 99.5 % من الأراضي العراقية التي كانت خاضعة لاتفاقيات الامتياز، ويعد هذا القانون بداية الصراع بين العراق والشركات النفطية الاحتكارية، وإن مجرد صدوره يعد ضربة لمصالحها ووجودها³. ثم في عام 1964 أنشأ العراق شركة محلية هي شركة النفط الوطنية التي اتسع إنتاجها النفطي بعد موافقة الاتحاد السوفياتي عام 1967 على مساعدة الشركة الوطنية في التنقيب والتطوير النفطي⁴. وعندما أصبحت شركة النفط الوطنية العراقية قادرة على عقد اتفاقيات بحرية بعد صدور قوانين جديدة تسمح بذلك، توجه العراق نحو فرنسا حيث تم توقيع اتفاقية بين الشركة الوطنية العراقية وبين مؤسسة إيراب مما سمح للأخيرة بالاستكشاف والتنقيب في مناطق معينة بالعراق في 3 فيفري 1968⁵.

أعطى اتفاق إيراب بين شركة النفط الوطنية وفرنسا المجال للحكومة العراقية للبحث عن علاقات نفطية جديدة فضلا عن حاجتها للبحث منافذ خارجية لدعم صناعاتها النفطية، وكان الاتحاد السوفياتي إحدى هذه المنافذ لاعتبارات سياسية فضلا عن كونه قوة كبرى لا تطولها تهديدات وضغوطات القوى الغربية⁶.

¹ - حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 11 - 12.

² - وجدان كارون فريج التميمي، موقف الولايات المتحدة من قرار تأميم النفط العراقي، مجلة وميض الفكر، ع ، 13، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، 2022، ص 27.

³ - محمد السعودي إبراهيم، تأميم النفط العراقي في عام 1972 والموقف الدولي منه، مجلة كلية اللغة العربية، ع ، 34، 2021، ص ص ، 3268 - 3269.

⁴ - عيال سلمان، المرجع السابق، ص 122.

⁵ - فارس محمود، تأميم النفط في العراق عام 1972 وموقف دول الخليج العربي، مجلة آداب الفراهيدي، ع ، 2، جامعة تكريت، كلية التربية، قسم التاريخ، ص ، 572.

⁶ - صفاء كاظم عباس، تأميم النفط العراقي 1972 - 1975، مذكرة ماجستير، جامعة واسط، كلية التربية، قسم التاريخ، 2017، ص 37.

في عام 1969 جويلية وقّع العراق اتفاقية مساعدة فنية مع الاتحاد السوفياتي بقيمة 142 مليون دولار والتي تعهد فيها الاتحاد السوفياتي للعراق بتقديم الدعم لتهيئة وتشغيل الحقل النفطي في شمال الرميّة¹.

استطاعت الشركة الوطنية استخراج وبيع كميات صغيرة بمساعدة فرنسا والاتحاد السوفياتي ورغم أن هذه الكميات كانت قليلة إلا أن موسكو وباريس كانتا مقتنعتين أنها بداية علاقة هامة تجعلهما شريكين رئيسيين في نفط الشرق الأوسط، إلا أنه كان للدول الغربية رأي آخر حيث عملت طيلة الستينات على تخريب كل لمحاولات العراق لزيادة إنتاجه لضمان استمرار سيطرتها ومنع العراق من أن يصبح نموذجاً وطنياً للدول الأخرى². يتضح من خلال ما سبق أن هدف الحكومة العراقية من هذه الاتفاقيات هو التخطيط لاستعادة السيطرة الكاملة وإنما بشكل جزئي وتدرجي، لتجنب صدام مباشر مع القوى الكبرى والاتفاق مع فرنسا والاتحاد السوفياتي كان بمثابة خطوة انتقالية نحو تأمين النفط عن طريق اكتساب خبرات من العقود والاتفاقيات.

بين عامي 1971 و1972 جرت مفاوضات بين الحكومة العراقية وشركات النفط بغية الاتفاق على إشراك العراق معها في إنتاج النفط وتصديره، وكان صدام حسين هو المشرف على هاته المفاوضات إذ كان يلوح باستمرار بأن الحل الوحيد هو التأمين الفوري³. وبعد مفاوضات طويلة وعسيرة وصلت العلاقات النفطية بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاحتكارية إلى طريق مسدود بسبب رفضها الاستجابة لمطالب الحكومة العراقية مما أدى إلى فشل المفاوضات والذي بدوره دفع العراق إلى تأمين نفطه عام 1972⁴.

في الأول من جوان 1972 أعلن الرئيس أحمد حسن البكر عبر مقر الإذاعة والتلفزيون عن صدور قرار التأمين فيما أعلنت الحكومة إنشاء شركة حكومية باسم الشركة العراقية للعمليات النفطية والتي كان عملها الإشراف على إدارة شركة نفط العراق المؤممة، كما أعلن القانون استعداد الحكومة لتعويض الشركة المؤممة بعد خصم نسبة الضرائب والأجور المحلية بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالعراق⁵.

¹ - محمد السعودي، المرجع السابق، ص 3282.

² - كمال ديب، زلزال في أرض الشقاق _ العراق 1915_2015، دار الفرابي، لبنان، 2003، ص 133.

³ - محمد السعودي، المرجع السابق، ص 3285.

⁴ - عبد الستار الجنابي، المرجع السابق، ص ص 216 - 217.

⁵ - صفاء كاظم، المرجع السابق، ص 96.

كان لقرار التأميم صداً واسعاً حيث أيدت معظم الدول العربية هذا التأميم كما أيدت منظمة الأوبك* العراق واعتبرته حقاً، أما الاتحاد السوفياتي فقد دعم هو الآخر هذا القرار لأنه كان متماشياً مع سياسته المناهضة للقوى الغربية، أما فرنسا فقد سعت للحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع العراق إذ تم توقيع اتفاقية بين البلدين وحصلت فرنسا بموجبها على حصة من نفط كركوك تعادل حصتها السابقة قبل التأميم¹. أما الدول الراضة فقد كان قرار التأميم يمس مصالحها فقد عارضت بريطانيا وبشدة قرار التأميم كونها الأكثر تضرراً، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية حيث أعلن ميسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط " الولايات المتحدة الأمريكية لديها مصالح إستراتيجية واقتصادية ضخمة متعلقة بالنفط الذي يستخرج من العراق.... وأن ضمان تدفقه يشكل أهمية لاقتصادنا²". كما اتهمت واشنطن الاتحاد السوفياتي بأنه وراء التأميم بهدف ضرب الاحتكار النفطي الغربي للشرق الأوسط وتوسيع نفوذه³.

على إثر تأميم النفط دخلت الشركات النفطية في مفاوضات مع العراق من أجل تسوية النزاع خاصة بعد إعلان العراق عن قرار تعويض الشركات، هذا ما دفعها إلى التسليم بالأمر الواقع والسعي لكسب ما يمكن لها الحصول عليه⁴، وبعد مرور تسعة أشهر خضعت الشركات في الأول من مارس 1973 لقرار التأميم كما وافقت على القانون رقم 80 لسنة 1961⁵.

بعد توقيع اتفاقية التسوية الشاملة في 28 مارس 1973 واصل العراق جهوده لتحرير ثروته النفطية، واستغل الظروف الدولية خصوصاً بعد حرب أكتوبر لإكمال عملية التأميم. وفي 1 جوان 1973 قرر مجلس قيادة الثورة تأميم الحصة الهولندية وبعد شهرين جاء دور حصة مؤسسة كالوست كولنبيكيان وهكذا انتهت المرحلة الأولى من تأميم نفط البصرة أما المرحلة الثانية فقد كانت في 1975⁶.

* منظمة الأوبك: منظمة الأقطار المصدرة للنفط تأسست عام 1960 في مدينة بغداد ضمت في البداية كل من (العراق، السعودية، الكويت، فنويلا، إيران). ثم أصبح عدد أعضائها 13 بعد انضمام عدة دول تهدف لتنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين أعضائها والعمل على مجابهة الكارتل العالمي. (ينظر):

حاتم قريشي، اقتصاديات النفط، مكتب بغداد، العراق، 2020، ص 166.

¹- محمد السعودي، المرجع السابق، ص ص 3306 - 3307.

²- صفاء كاظم، المرجع السابق، ص ص 179 - 180.

³- كمال ديب، المرجع السابق، ص 139.

⁴- فخري قدور، المرجع السابق، ص 142.

⁵- كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين، ج 1، دار اراس، كردستان العراق، 2013، ص 66.

⁶- فخري قدور، المرجع السابق، ص ص 149 - 150.

المطلب الثاني: العوائد المالية بعد التأمين.

شهد العراق خلال السبعينيات تحولات اقتصادية كبيرة بفضل سيطرة الدولة على أهم مواردها وهو النفط حيث لعب صدام دوراً محورياً في توجيه الاقتصاد، خاصة بوقفه على عمليات التأمين والتي اكتملت رسمياً في عام 1975 ما سمح له بإحكام سيطرته على الاقتصاد خاصة بعد الطفرة النفطية الهائلة في أسعار النفط بعد حرب أكتوبر.

بدأ العراق يجني ثمار عمليات التأمين إذ أن السيطرة على النفط خلقت نوع من الرفاه الاقتصادي إذ استفاد بشكل كبير، فقد عرف دخل العراق زيادة حيث كان 32 مليون دولار عام 1951 ليرتفع إلى 575 مليون دولار سنة 1972 وليمزاد بعد ذلك عشرة أضعاف خلال عامين حيث وصل إلى ست مليارات تقريباً عام 1974، ومن ثم إلى 26 مليار دولار عام 1980¹ بسبب الزيادة في صادرات النفط حيث بلغت 112.3 مليون طن سنة 1976 وواصلت الارتفاع إذ بلغت ذروتها عام 1979 بـ 160.5 مليون طن أي ما يعادل 3.25 مليون برميل في اليوم بعد ما كانت 93.2 مليون طن عام 1970 أي قبل التأمين. إذ أن ارتفاع العوائد النفطية في العراق في هاته الفترة (1970-1980) يمكن رده إلى سببين رئيسيين الأول ارتفاع النفط عالمياً منذ بداية السبعينات والثاني هو الاستفادة الكاملة من ثروات النفط للحكومة العراقية نتيجة عمليات التأمين².

كانت فترة التأمينات مثالية كونها تزامنت مع الارتفاع الهائل في أسعار النفط نتيجة زيادة الإنتاج والارتفاع الكبير في الأسعار بسبب الصدمة النفطية سنة 1973. بعدما قررت الدول العربية استخدام النفط كسلاح ضد الدول الغربية المساندة لإسرائيل، حيث تقرر خفض الإنتاج بنسبة 5% وبدوره دعم العراق هذه الإستراتيجية بل ودعا إلى تأمين حصص الدول الغربية كما أمم العراق حصة الولايات المتحدة الأمريكية في شركة نفط البصرة³.

¹ - كمال ديب، المرجع السابق، ص ص 140 - 141.

² - صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق - أساليبه تطبيقاته وأجهزته، ج 1، ص 177.

³ - هاني حبيب، النفط استراتيجياً وأمنياً وعسكرياً وتنموياً مصدر الثروة والطاقة والأزمات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006، ص 212.

ونتيجة لسياسات التأمين التي كانت في الفترة من 1972 حتى 1975 ارتفعت العوائد المالية للعراق بشكل ملحوظ والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم 01: يوضح كميات إنتاج وتصدير النفط الخام في العراق وعوائده المالية للفترة (1967-1974)

السنة	كميات النفط المستخرج (مليون طن)	كميات النفط المصدر (مليون طن)	النسبة المصدرة (%)	عوائد العراق المالية (مليون دولار أمريكي)
1967	58.4	56.1	96.1	361.2
1968	72.6	69.3	95.5	476.2
1969	73.3	69.7	95.1	483.5
1970	75.2	72.1	95.9	476.2
1971	82.4	78.1	94.8	521.2
1972	71.2	67.3	94.5	840.0
1973	97.8	93.2	95.3	575.0
1974	95.5	89.6	93.8	1317.0

المصدر: كاظم حبيب لمحات من عراق القرن العشرين، ج، 1، المرجع السابق، ص 67.

- يتضح من خلال الجدول زيادة في نسبة الإنتاج من 58.4 مليون طن سنة 1967 إلى 95.5 مليون طن سنة 1974 أي بعد التأمين بنسبة زيادة قدرها 63%. كما يتضح أن نسبة النفط المصدر تراوحت بين 93.8% و 96.1% مما يدل على أن معظم الإنتاج موجه للتصدير بسبب الاعتماد عليه بشكل كبير. والملاحظ هو ارتفاع العوائد المالية من 361.2 مليون سنة 1967 إلى 1317.0 سنة 1974 وهو ارتفاع يعكس زيادة الطلب على النفط واستفادة الدولة بشكل كبير من عمليات التأمين.

إن تطابق سياسة العراق النفطية مع فورة أسعار الأوبك عامي 1973 و 1974 رفع إيراداته بشكل كبير¹، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي حيث عرف نمو مرتفع طوال عقد السبعينات، فبعد أن كان 6402.6 مليون دينار سنة 1970 وصل إلى 14918.2 مليون دينار سنة 1974 نتيجة سياسة التأميمات والاستقرار السياسي².

في السبعينات بات العراق كدولة ذات اقتصاد ريعي بامتياز يتكل على عائدات البترول حيث اتضحت غلبة النفط على هيكله الاقتصادي، حيث ارتفعت مساهمة البترول في الدخل القومي من 35% عام 1970 إلى 60% عام 1974. وتجدر الإشارة إلى أن دخل الحكومة العراقية من قطاع النفط عندما تبوأ البعث السلطة عام 1968 أقل من 50 مليون دولار ليرتفع بعدها إلى حوالي 6 مليارات دولار عام 1974 وليتجاوز 12 مليار مطلع 1979³.

بعد ارتفاع الإيرادات المالية التي حققتها العوائد النفطية باعتبارها المصدر الرئيسي للاقتصاد فقد اتجه العراق إلى تمويل المشاريع النفطية الاقتصادية والاجتماعية واستثمار جزء كبير من هاته العوائد في عدة مجالات. في نهاية السبعينات شهد العراق نمو اقتصادي سريع وارتفاعاً في مستويات الحداثة حيث تحسنت قطاعات التعليم والصحة، وارتفع متوسط دخل الفرد من 97 دينار عراقياً في 1968 إلى 825 دينار بنهاية السبعينات⁴. إذ خلقت أموال النفط فرصاً واسعة للعراق مماثلة لتلك التي حولت السعودية والإمارات في ذات الفترة إلى مجتمعات غنية، إذ بدأ العراق سلسلة مشاريع للنهوض بالاقتصاد العراقي⁵.

¹ - حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، المرجع السابق، ص 17.

² - إيهاب علي داود المسوري، دراسة تحليلية للاقتصاد الغير رسمي العراق أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010، ص 73.

³ - كمال ديب، المرجع السابق، ص ص 154 - 155.

⁴ - يوسف ساسون، بعث صدام رؤية من داخل نظام استبدادي، تر: رفعة السيد علي، منشورات الجمل، بيروت، لبنان، 2015، ص 412.

⁵ - كمال ديب، المرجع السابق، ص 141.

عملت الحكومة العراقية على تمويل البرنامج الضخم لإعادة التنمية للبدء بتنفيذ الخطة الخمسية* 1976_1980 تحت إدارة صدام، حيث تم إنشاء صناعات تعتمد على النفط كما تم إطلاق حملة واسعة لمحو الأمية وفرض التعليم الإلزامي، مما أدلى إلى زيادة المدارس إلى 10220 مدرسة عام 1982¹.

كما حرص صدام على الإشراف الشخصي على جميع المشاريع سواء مدارس أو مستشفيات أو مصانع كما عمل على عقد اتفاقات مع دول كبرى مثل (الاتحاد السوفياتي، فرنسا، البرازيل، ألمانيا، اليابان...) لبناء مجمعات صناعية متطورة واستقدام خبرات أجنبية من اليابان وألمانيا، كما تم إنشاء محطات إذاعة وتلفزيون متطورة فضلاً عن توسيع شبكة الكهرباء².

كما تم بناء شبكات أنابيب نفط ضخمة ومتطورة تسمح بشحن النفط بالاتجاهين وتصل إلى الساحل السوري وتركيا لأجل أن لا يتكل على منفذ واحد عند وقوع الأزمات، وأنفق مبلغ ثلاث مليارات دولار على مشاريع البنية التحتية إذ ساعدت هذه المنشآت والاستثمارات في زيادة الإنتاج إلى 3.5 مليون برميل في أواخر الثمانينات³. ويرجع سبب اهتمام صدام بالصناعة النفطية كونها كانت عنصراً حاسماً في إستراتيجيته الاقتصادية والعسكرية وكونها المصدر الرئيسي للدخل العراقي.

* الخطة الخمسية: هي برنامج أو خطة تضعها الدولة لمدة خمس سنوات تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية في كافة المجالات (زراعة، صناعة، التعليم، البنية التحتية...) عن طريق مجموعة من التخصيصات المالية حيث تمكنت الخطة الخمسية في العراق من إرساء أسس قوية لانطلاقة الاقتصاد العراقي كما حققت قفزة كبيرة. (ينظر): عباس النصراني، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950-2010، تر: محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان، 1995، صص 72-73.

¹ - فخري قدور، المرجع السابق، ص 172.

² - كون كوجلان، صدام: الحياة السرية، تر مسلم الطعان، منشورات الجمل، ألمانيا، 2005، ص ص 141-142.

³ - كمال ديب، المرجع السابق، ص ص 141-142.

المبحث الثاني: التوسع الزراعي والصناعي.

المطلب الأول: الإصلاح الزراعي.

صدر قانون الإصلاح الزراعي الثاني عام 1970 من قبل مجلس قيادة الثورة والذي يعد خطوة متقدمة مقارنة بقانون 1958. حيث عمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتنظيم استغلال الأراضي مع الحد من سلطة كبار الملاك التي كانت سائدة فيما قبل فكان هدفه إحداث ثورة زراعية في الريف¹. حيث تم الانتقال إلى الاشتراكية في القطاع الزراعي وبموجب ذلك أصبح القطاع الزراعي يمثل مزارع الدولة والمزارع الجماعية والتعاونيات الزراعية².

في عام 1976 أُعطي أكثر من 71% من الأراضي التي تمتلكها الدولة إلى 220000 من المزارعين الجدد الذين تم تجهيزهم بمعدات زراعية حديثة، بينما ارتفع عدد التعاونيات الزراعية من 473 تعاونية عام 1968 إلى 1852 تعاونية في عام 1986³. كما أعطى صدام اهتماماً كبيراً للقطاع الزراعي ولتنمية الأرياف مُدركاً أن هذا القطاع هو طاقة هائلة في بلد يشقه نهران وتغطيه مساحات شاسعة من التربة الخصبة. فقد استجلب الشركات الأجنبية لأجل العمل على تجفيف المستنقعات لتخفيف مستوى الملوحة في الأراضي⁴. ونظراً لتأثير الملوحة على خصوبة التربة وإنتاجية المحاصيل أصبحت مشاريع البزل ضرورية للمساهمة في تصريف المياه المالحة وتحسين جودة الأراضي الزراعية. ومن أهم المشاريع التي تم تطبيقها لهذا الغرض نجد مشروع الاسحافي ومشروع الدليج ومشروع ديالي السفلى ومشروع المسيب الكبير⁵. بالإضافة إلى سدّي بخمة والموصل لتخزين المياه الفائضة واستخدامها لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية⁶.

¹ - أحمد حسين ناجي، جريدة الوقائع التاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة بابل، 2021، ص 104.

² - ثامر محمد حميد حسن، العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والاتحاد السوفياتي، أطروحة دكتوراه في التاريخ القديم، جامعة الأنبار، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2020، ص 115.

³ - كون كوجلان، المرجع السابق، ص 143.

⁴ - كمال ديب، المرجع السابق، ص 156.

⁵ - ايمان مصطفى خلف، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق (1964 - 1975)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة بغداد، كلية التربية، قسم التاريخ، 2012، ص 335.

⁶ - ثامر محمد، المرجع السابق، ص 155.

شملت الاستثمارات في هذا القطاع جميع المجالات ابتداءً من تخلص التربة من الملوحة وزيادة رقعة الأراضي الزراعية، وإدخال تقنيات حديثة وإنشاء معاهد التعليم الزراعي، وتوسيع دور المصرف الزراعي الحكومي لتحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد من الموارد النباتية والحيوانية¹.

وفي إطار حماية الأراضي أصبح من الضروري التركيز على السيطرة على مواسم الفيضانات في نهري دجلة والفرات والتي هددت الأراضي الزراعية في العهود السابقة²، ففي عام 1969 ارتفعت مناسيب نهر دجلة والفرات ارتفاعاً لم يسبق له مثيل حيث وصل ارتفاع نهر دجلة 35 م فوق سطح البحر وهو منسوب فيضان خطر³. وفي إطار التصدي لهذا الخطر تم اتخاذ عدة إجراءات أهمها بناء عدة سدود منها سد حديثة على نهر الفرات بلغ ارتفاعه 57 م بالإضافة لسد دوكان ودريندخان وقناة الثرثار⁴، ونتيجة لبناء هذه السدود تم التحكم بشكل أفضل في تدفق المياه مما أدى إلى تقليل خطر الفيضانات وزيادة استقرار منسوب المياه في الأنهار.

أدت سياسة دعم المحاصيل الزراعية وخاصة الحبوب إلى ارتفاع طفيف في نسبة النمو فبعدما كان 5% للمدة 1969/1965 ارتفع إلى 9.7% للمدة 1975/1970⁵. مع العلم أنه في هذه الفترة بلغت مساحة الأراضي المستخدمة لإنتاج 85% من إجمالي الأراضي المزروعة خاصة القمح والأرز على طول نهري دجلة والفرات وكذلك الشعير الذي يستخدم كعلف للحيوانات⁶، كما سُجل تحسن ملحوظ في إنتاج الخضر والفواكه بسبب كثافة رأس المال الذي وُجه لهذا القطاع وتركز مساحات كبيرة بيد الفئات الغنية والمتوسطة من الفلاحين والمزارعين إضافة للطلب المتزايد عليها نتيجة ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن⁷، حيث قارب العراق من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الخضر والفواكه بنسبة 97.4% و100% بالإضافة لإنتاج التمور إذ يعد العراق واحداً من أكبر منتجي التمور في العالم، إذ بلغ عدد أشجار النخيل أكثر من 21 مليون شجرة، حيث كان في البصرة

¹ - فخري قدور ، المرجع السابق، ص 174.

² - كمال ديب، المرجع السابق، ص 142.

³ - المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وقائع وأحداث عرض زمني لأبرز الوقائع (1968 _ 1979)، ج، 3، قسم المعلومات والتوثيق، 2011، ص 24.

⁴ - ثامر محمد، المرجع السابق، ص ص 137 _ 142.

⁵ - وجدان فالح، حسن الساعدي، نمط إدارة الحكم في العراق وآثاره السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، 2007، ص 175.

⁶ _Adnan Koucher, state and society: the Question of Agrarian change in Iraq 1912 -1991 ,verlag fuer

Entwicklungspolitik Saarbruecken , Germany, 2022,p,252.

⁷ - كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين، ج ، 1، المرجع السابق، ص 141.

وحدها أكثر من خمسة ملايين شجرة إذ يُعد المحصول التجاري الأول في العراق يليه القطن وتعد كركوك وديالي وتكريت مواطنه الأساسية¹.

كما عمل صدام على انجاز حقول لتربية العجول والأبقار والمواشي والدواجن وأحواض الأسماك وتوفير الأسمدة والبذور والمواد الكيماوية وغيرها كعلف الحيوانات والدواجن²، كما قدمت الحكومة دعماً مالياً للفلاحين لشراء المعدات وتحسين الإنتاج بالإضافة إلى الاهتمام بالثروة السمكية كونها ترتبط بالأمن الغذائي فضلاً عن ما تحقّقه من أرباح حيث تم استقدام خبرات من دول مختلفة أهمها الاتحاد السوفياتي حيث تأسس الشركة العراقية السوفياتية المشتركة لصيد الأسماك في 1974³.

عرف العراق طيلة فترة السبعينات والثمانينات تذبذباً في قيمة الإنتاج الزراعي إذ لم يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بمعدل نمو سنوي بلغ 1.5% خلال الفترة 1980/1970 بينما نما الناتج المحلي الإجمالي الكلي بنسبة 10.4% في نفس الفترة⁴. وهذا يدل على أن النمو الزراعي كان بطيء مقارنة بالقطاعات الأخرى.

لقد عرفت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تباين بين سنوات 1970 وحتى 1980 حيث ارتفعت بشكل ملحوظ في السنوات الأولى حتى وصلت سنة 1972 إلى 18.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وهو نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات اللاحقة حيث انخفضت تدريجياً حتى سجلت سنة 1979 نسبة مساهمة ب 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي⁵. نلاحظ أن السياسات الاقتصادية المتبعة لم تحقق نتائج مستدامة بسبب تبعية الاقتصاد العراقي للقطاع النفطي والاهتمام بمختلف الصناعات أدى إلى توفير مناصب شغل، مما أدى إلى الهجرة من الأرياف نحو المدن بحثاً عن فرص عمل أفضل هذا ما انعكس سلباً على القطاع الزراعي، فلو تم توجيه الاستثمارات بشكل صحيح لكان العراق قادراً على تحقيق الاكتفاء الذاتي بل وحتى تصدير الفائض فالموارد التي يمتلكها كفيلاً لجعل القطاع الزراعي ركيزة أساسية للاقتصاد.

¹ -Adnan koucher, op.cit , p, 254.

² -عثمان الراوندي، المرجع السابق، ص 301.

³ -ثامر محمد، المرجع السابق، 118.

⁴ -Adnan koucher, op. cit, p,188 .

⁵ -وجدان فالح، المرجع السابق، ص 175.

المطلب الثاني: التصنيع.

شهدت فترة السبعينات انطلاق خطط التنمية الاقتصادية في العراق حيث تم تنفيذ الخطة الأولى للفترة (1970-1975) وقد بلغ حجم التخصيصات الاستثمارية لها حوالي ثلاثة مليارات دينار عراقي في حين بلغ الإنفاق الفعلي على الخطة ما يقارب ملياري دينار عراقي. حيث بلغ مجموع التخصيصات السنوية للقطاع الصناعي 839 مليون دينار¹.

أما الخطة القومية الثانية فقد كانت في الفترة (1976-1980) وقد بلغ حجم التخصيصات لهاته الخطة أزيد من 15 مليار دينار أما المصروف الفعلي بلغ حوالي عشر مليارات دينار، وقد تم تخصيص أزيد من أربع مليارات دينار للقطاع الصناعي. وعلى الرغم من ارتفاع التخصيصات في الخطة الثانية مقارنة بالأولى إلا ان نسبة التنفيذ كانت متقاربة حيث بلغت في الخطة الأولى حوالي 69.7% مقابل نسبة 66.8% في الخطة الثانية². والذي بدوره انعكس على الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1975-1980 حيث قفز من 3974.0 مليون دينار إلى 15794.7 مليون دينار أي بزيادة قدرها أربعة أضعاف³.

وخلال هاته الفترة تم إصدار قوانين لتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية من بينها قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي رقم (22) لسنة 1973. والذي ركز على تقديم إعفاءات ودعم أكبر للقطاع الصناعي مع توفير استقرار تشريعي لجذب رؤوس الأموال⁴.

¹ - صباح كجة جي ، المرجع السابق، ص 216.

² - كامل كاظم ، أرجوحة التنمية في العراق بين إرث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2013 ص 33.

³ - حبيب كاظم، لمحات من تاريخ العراق، ج 1، المرجع السابق، ص 125.

⁴ - صباح كجة جي، المرجع السابق، ص 252 - 253.

استثمر العراق في تطوير الصناعات الثقيلة إذ أن أكثر من 82% من الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي خصصت للصناعات الثقيلة¹، من بينها صناعة الحديد والصلب حيث تم وضع حجر الأساس له عام 1974. والذي تبلغ طاقته الإنتاجية السنوية 400 طن من منتجات الحديد². فيما أُقيمت مرافق خاصة في ميناء " أم قصر " لتصدير الكبريت المُستخرج من منطقة المِشراق في الشمال³.

أما في مجال الصناعة الاستخراجية خاصة النفط والغاز فقد شهدت توسعاً كبيراً بفضل تأميم النفط عام 1972 حيث تم تطوير حقول نفطية مثل حقل الرميلة الشمالي وحقل أُرطاوي وحقل غرب القرنة كما تم تطوير إنشاء خط أنابيب بغداد البصرة والذي بلغ طوله 545 كم. كما تم إنشاء مصفى الموصل لتكرير النفط⁴. كما عملت الحكومة العراقية على زيادة الإنتاج في جميع الحقول النفطية وتوسيع شبكات النقل البرية والبحرية لتسهيل التصدير للأسواق الدولية ولذلك تم إنشاء الخط الإستراتيجي في 1973. والذي يربط بين الحقول الشمالية والجنوبية يحتوي على 810 من الأنابيب لنقل النفط. كما تم التعاقد مع الحكومة التركية لإنشاء خط كركوك جيهان لأجل تصدير النفط عبر البحر المتوسط⁵.

¹ - كامل كاظم، المرجع السابق، ص 33.

² - المركز العراقي للمعلومات والدراسات، المرجع السابق، ص 293.

³ - فخري قدور، المرجع السابق، ص 173.

⁴ - ثامر محمد، المرجع السابق، ص 74 - 97.

⁵ - صفاء كاظم، المرجع السابق، 127.

كما تم إنشاء الميناء العميق لتصدير النفط في الفاو على ساحل الخليج العربي ليخدم في تصدير حقل الرميلة الشمالي، وأنجز من قبل مجموعة الشركات براون أندروت بالإضافة لخط نفط كركوك_ دورتيول الذي أنجزته شركة مانزمان الألمانية في 1977 بالإضافة لإنشاء قناة الثرثار الفرات من قبل شركات سوفياتية¹.

كما أن هناك مشاريع ارتبطت بمواطن المواد الأولية أو مناطق الاستهلاك الرئيسية كمصنع الكبريت في كركوك ومعمل إنتاج السماد الفوسفاتي في منطقة القائم القريبة من مناجم الفوسفات في " عكاشات"، ومصنع المعدات الكهربائية في بغداد، ومصنع إنتاج الورق في البصرة². كما تم توسيع معمل الزجاج في الرمادي وتنفيذ عدة مشاريع نفطية وصناعية منها معمل الغاز السائل ومجمع جديد للبتروكيماويات ومعمل الأسمدة ومعمل لإنتاج الألمنيوم، إذ قامت اليابان بتقديم قرض للعراق بمبلغ ألف مليون دولار لتمويل المشاريع مقابل النفط الخام³.

في مجال الطاقة الكهربائية تم توقيع اتفاقيات مع الاتحاد السوفياتي لإنشاء محطات كهربائية وتطوير محطات التوليد وتحديث الشبكات الكهربائية وضمان وصولها إلى الأرياف⁴. إذ عملت الحكومة الحكومة على مشروع كهربة الريف وذلك بتزويد تسعة آلاف قرية بالطاقة الكهربائية⁵. كما تم تطوير عدة محطات كهربائية مثل محطة كهرباء النجبية بالبصرة ومحطة كهرباء الناصرية الحرارية بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي بالإضافة إلى إنشاء محطتين كهرومائيتين في سد دوكان ودر بندخان⁶.

وفي مجال الطاقة الذرية بدأ العراق بتطوير برنامجه لأغراض البحث العلمي حيث تأسس البرنامج النووي العراقي عام 1968 بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي. كما بنى صدام علاقات مع الفرنسيين ودول أوروبية أخرى من أجل التطوير أو الحصول على تقنيات متقدمة إلا أن صدام لم يستطع إخفاء نواياه العسكرية في امتلاك هذه القوة⁷.

¹ - ماريون فاروق، بيتر سلوغت، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ 1958، تر: مالك النبراسي، منشورات الجمل، 2003، ص ص 240 - 241.

² - فخري قدور، المرجع السابق، ص 173.

³ - المركز العراقي للمعلومات والدراسات، المرجع السابق، ص 260.

⁴ - ثامر محمد، المرجع السابق، ص 41.

⁵ - فخري قدور، المرجع السابق، ص 172.

⁶ - ثامر محمد، المرجع السابق، ص ص 43 - 48.

⁷ - فخري قدور، المرجع السابق، ص 175.

والى جانب الصناعات الثقيلة اهتمت الحكومة بالصناعات الخفيفة والصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية مثل صناعة المواد الغذائية، وصناعة الغزل، والنسيج، والملابس، والجلود وصناعة الأثاث والأخشاب والورق¹، بالإضافة إلى معمل نسيج الكوت الذي يقع في مدينة الكوت والذي كان جزءاً من الصناعات النسيجية التي تطورت في العراق خلال فترة السبعينات حيث بدأ إنتاجه الفعلي في شهر أبريل 1970 وبلغت طاقته الإنتاجية 30.5 مليون سنوياً من المنسوجات القطنية و6300 طناً من الغزول القطنية².

¹ - كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين، ج 1، المرجع السابق، ص 133.

² - ثامر محمد، المرجع السابق، ص ص 19 - 22.

المبحث الثالث: التجارة العراقية.

المطلب الأول: العلاقات التجارية مع الدول العربية.

نظرا لضعف القطاعين الصناعي والزراعي في العراق وعدم تلبية احتياجات السوق المحلية، وجد العراق نفسه مجبرا على توسيع علاقاته التجارية مع الدول الأخرى حيث لجأ للاستيراد مالا يمكنه إنتاجه محليا، مستغلا بذلك النفط كمحرك رئيسي للتجارة الخارجية، باعتباره يشكل حجر الأساس في المنظومة الاقتصادية خاصة في ظل هشاشة القطاعات الأخرى.

ومع حلول عام 1970 تم إصدار قانون رقم (20) من قبل مجلس قيادة الثورة والذي ينص على تنظيم التجارة الداخلية والخارجية للبلاد بما يتماشى مع السياسات الاقتصادية العامة للدولة، إذ نص على تنظيم التجارة داخل وخارج البلاد مع فرض عقوبات على المخالفين¹. فمذ وصول حزب البعث للسلطة عمل على توسيع دور الدولة في التجارة الخارجية مما أدى إلى تقليص دور القطاع الخاص والأجنبي خاصة بعد عمليات التأميم، إذ هيمن على القسم الأكبر من عمليات التبادل التجاري استيراداً وتصديراً².

كما اهتم العراق بتعزيز تجارته الخارجية مستفيدا من موقعه الجغرافي، وفي هذا الإطار أبرم العراق اتفاقيات تجارية مع عدة دول عربية بهدف تعزيز التبادل التجاري، إذ تم توقيع اتفاقية تنسيق اقتصادي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة سنة 1970 (مصر) والتي تضمنت زيادة حصة الاستيراد بنسبة 40%. كما تم توقيع اتفاقية مع السودان لتزويده بالنفط العراقي واتفاقية أخرى مع تونس كما وقع العراق بروتوكول للتبادل التجاري مع الجزائر والتعاون في مجال النقل البحري³.

بلغت نسبة الواردات من الدول العربية 7.2% من إجمالي الواردات سنة 1970 وفي سنة 1974 انخفضت إلى 3.7% واستمرت بالانخفاض حتى وصلت 2.6% سنة 1975. بسبب توتر العلاقات بين العراق وعدة دول عربية خاصة مصر وسوريا⁴، إذ كان العراق يصدر للدول العربية الكبريت والنفط الخام والإسمنت كما يصدر بعض المنتجات النباتية والحيوانية إذ صدر التمور والجلود لكل من سوريا، الأردن ولبنان. في حين أنه كان يستورد المنتجات الغذائية والصناعية إذ كان يستورد من مصر المنسوجات القطنية والأجهزة الكهربائية

¹ - أحمد حسين ناجي، المرجع السابق، ص ص 110 - 115.

² - كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين، ج 1، المرجع السابق، ص ص 78 - 79.

³ - المركز العراقي للمعلومات والدراسات، المرجع السابق، ص ص 53 - 59 - 177 - 118 - 375.

⁴ - كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين، ج 1، المرجع السابق، 83.

وبعض المنتجات الزراعية، ومن الجزائر منتجات الحديد والصلب والأسمدة الفوسفاتية والمعلبات¹. كما شكلت بعض الدول العربية أهمية لتجارة الترانزيت* بالنسبة للعراق ومن بينها سوريا، الكويت والأردن والتي ساعدت في ضمان تدفق السلع الأساسية والمواد الخام وتسهيل حركة الاستيراد والتصدير².

وحقيقة أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي فرضت نفسها بقوة وفي كل الفترات إذ هيمن النفط على الصادرات العراقية خاصة بعد تأميمه وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 02: يوضح تطور التبادل التجاري العراقي في الفترة (1975-1980)(مليون دينار عراقي)

السنة	إجمالي الصادرات	الصادرات بدون نفط	الواردات	الميزان التجاري مع النفط (وفرة +)	الميزان التجاري دون نفط (عجز -)
1975	2204	1	1861	543	1840
1976	2426	46	1716	775	1670
1977	3426	43	2532	894	2489
1978	3977	63	2212	1756	2149
1979	4974	57	3480	1494	3433
1980	10012	75	4978	5034	4903

المصدر: كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين، ج 1، المرجع السابق، ص 145.

- نلاحظ من خلال الجدول ارتفاعاً كبيراً في إجمالي الصادرات بين 1975-1980 وهو ما صاحب الطفرة النفطية الهائلة سنة 1973 والأزمة النفطية الثانية 1979، إذ كان الميزان التجاري عند حساب عائدات النفط يشكل فائضاً في كل السنوات لكن عند النظر إليه من دون نفط فهو يشكل عجز مما يدل على أن الاقتصاد العراقي كان اقتصاد نفطي بامتياز، إذ شكلت الصادرات النفطية الجزء الأكبر من صادراته بينما الصادرات الغير نفطية كانت ضعيفة جداً لم تتجاوز 75مليون دينار. عندما وصل إجمالي الصادرات إلى 10

¹- المركز العراقي للمعلومات والدراسات، المرجع السابق، ص ص 117- 122 .

*الترانزيت: نظام تجاري حيث يمكن للبضائع أن تمر عبر دولة ما بشكل مؤقت في طريقها إلى وجهة أخرى دون أن تخضع للرسوم الجمركية.(ينظر): أسامة غزلاني، دور رقمنة قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2023- 2024، ص 52 .

² - المركز العراقي للمعلومات والدراسات، المرجع السابق، ص 102 .

مليارات و12 مليون أي نسبة الصادرات الغير نفطية شكل أقل من 1% سنة 1980 وهو ما يعكس غياب التنوع الاقتصادي بسبب التركيز على النفط.

المطلب الثاني: التجارة مع دول الكتلتين الشرقية والغربية

بينما كانت التجارة العراقية مع الدول العربية محدودة كانت على النقيض من ذلك مع دول الكتلتين الشرقية والغربية وخاصة الدول الاشتراكية، باعتبار التقارب الإيدولوجي بينها وبين حزب البعث فضلا عن الحاجة المتبادلة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي.

يعد الاتحاد السوفياتي أحد أهم الشركاء التجاريين للعراق في السبعينات، وقد تم توقيع عدة اتفاقيات تجارية كما تم في عام 1974 توقيع بروتوكول للتبادل التجاري بين الدولتين والتي كان لها أهمية بالغة في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين¹. وكان العراق يستورد من الاتحاد السوفياتي الأجهزة والمعدات ومكائن البناء والعقاقير الطبية والمواد الكيميائية والآلات الزراعية والخشب بالإضافة للأسلحة والمعدات العسكرية، في حين أنه كان يصدر النفط الخام، الكبريت والفوسفات وبعض المنتجات النباتية والحيوانية كالجلود، القطن والصوف، الشعير، التبغ². كما صدر العراق التمور وبكميات كبيرة ففي عام 1973 تم تصدير أزيد من 134 ألف طن من التمور بقيمة أربعة ملايين دينار إلى عدد من الدول جاء في مقدمتها الاتحاد السوفياتي بأزيد من عشرة آلاف طن والباقي إلى الصين الشعبية³. بالإضافة لتوقيع عدة اتفاقيات بحرية أهمها الاتفاقية العراقية السوفياتية حول الملاحة التجارية البحرية سنة 1974. والتي كان لها تأثير مباشر على التجارة الثنائية في إطار نقل شحنات المواد بين البلدين بهدف دعم وتعزيز التعاون التجاري والبحري⁴.

إلى جانب الاتحاد السوفياتي أقام العراق علاقات تجارية مع عدة دول اشتراكية أخرى أهمها ألمانيا الشرقية وبولندا لاستثمار الكبريت وتم توقيع اتفاقية أخرى مع تشيكوسلوفاكيا سنة 1970 وأخرى مع هنغاريا يتم بموجبها تقديم قروض مالية مقابل تزويدها بالنفط العراقي⁵.

¹ - المركز العراقي للمعلومات والدراسات، المرجع السابق، ص 289.

² - ثامر محمد، المرجع السابق، ص 171.

³ - المركز العراقي للمعلومات والدراسات، المرجع السابق، ص 217.

⁴ - ثامر محمد، المرجع السابق، ص 191.

⁵ - المركز العراقي للمعلومات والدراسات، المرجع السابق، ص ص 30 - 73 - 196.

لم تقتصر علاقات العراق على الدول الاشتراكية فقط بل كانت له علاقات أخرى مع الدول الرأسمالية المتطورة¹. حيث تم عقد اتفاقيات تجارية مع عدة دول سنة 1972 أهمها فرنسا والتي كانت من أهم الشركاء التجاريين الغربيين للعراق². كما كانت هناك علاقات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من أجل تحقيق مصالح مشتركة إذ كان الغرب في حاجة للنفط العراقي والعراق في حاجة للتطور الغربي³. بالإضافة لتوقيع اتفاقيات مع إيطاليا وكوريا الجنوبية، لأجل استيراد النفط العراقي مقابل تزويدهم بالآلات الزراعية والتكنولوجيا المتطورة⁴.

يعتبر النفط المحرك الأساسي للمبادلات التجارية بين العراق والدول الغربية (الولايات المتحدة، اليابان، أوروبا الغربية). إذ بلغت الصادرات لهاته الدول سنة 1977 ما يقارب 3.5 مليار دولار من إجمالي الصادرات الكلي. والذي بلغ حوالي 10 مليارات دولار، وفي سنة 1979 ارتفعت الصادرات للدول الغربية إلى حوالي 6.5 مليار دولار من إجمالي الصادرات الذي كان 19 مليار دولار أي نسبة تفوق 31%⁵. من الملاحظ ارتفاع صادرات العراق في أواخر السبعينات والتي أساسها نفط ويعود سبب ذلك لارتفاع أسعار النفط عالمياً بسبب الأزمة النفطية الثانية 1979 نتيجة الثورة الإيرانية. لذلك أصبح النفط العراقي أحد البدائل الرئيسية للدول الأوروبية لتعويض النفط الإيراني.

¹ - ماريون فاروق، المرجع السابق، ص 329.

² - المركز العراقي للمعلومات والدراسات، المرجع السابق، ص 183.

³ - ماريون فاروق، المرجع السابق، ص 329 - 330.

⁴ - المركز العراقي للمعلومات والدراسات، المرجع السابق، ص 144 - 293.

⁵ - ماريون فاروق، المرجع السابق، ص 330.

وتجدر الإشارة إلى أن الكتلة الغربية شكلت نسبة كبيرة من التبادل التجاري مع العراق وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 03: تطور حركة التوزيع الجغرافي لقيم ونسب واردات العراق للفترة (1970_1975)
(مليون دينار عراقي)

1975		1974		1972		1970		مجاميع الدول
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
75	935	54.7	383	49.8	117	50.5	92	الدول الرأسمالية المتطورة
9.5	119	15.3	107	26.8	63	25.8	47	الدول الاشتراكية
2.6	32	3.7	26	6.0	14	7.2	13	الأقطار العربية
12.8	160	26	184	17.4	41	16.5	30	الدول النامية
100	1246	100	700	100	235	100	182	إجمالي الواردات

المصدر: كاظم حبيب لمحات من عراق القرن العشرين، ج 1، المرجع السابق، ص، 83.

- نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الأكبر من الواردات العراقية تأتي من الدول الرأسمالية المتطورة حيث بدأت في الارتفاع مع مرور السنوات إذ شكلت نسبة 50.5% سنة 1970 وواصلت في الارتفاع حتى حققت نسبة 75% من إجمالي الواردات سنة 1975. أي بعد تأمين النفط العراقي وتوفير السيولة المالية فضلاً عن التطور التكنولوجي والصناعي الغربي الذي فرض نفسه على الاقتصاد العراقي الذي كان بحاجة للاعتماد على الوسائل المتطورة لتنفيذ برامجه التنموية وبسبب حاجة الدول الغربية للنفط العراقي، في حين تراجعت نسبة الواردات مع بقية دول العالم بما فيها الاشتراكية والعربية إذ لم تتجاوز 26% بسبب ضعف المنافسة مع الدول الرأسمالية، فرغم العلاقات الاقتصادية القوية للعراق مع الاتحاد السوفياتي والدول العربية إلا أنه وجد في الدول الغربية مصدراً أفضل للمنتجات الصناعية والتكنولوجية.

خلاصة:

يتضح من خلال هذا الفصل أن الاقتصاد العراقي خلال فترة نيابة صدام حسين شهد تحولات جذرية، فبعد أن كان اقتصادا هشا يعتمد أساسا على الزراعة التقليدية والإيرادات المحدودة عرف تحولا بارزا مع تأمين النفط عام 1972. فقد شكل هذا القرار نقطة انعطاف حقيقية في مسار الاقتصاد العراقي، حيث وفر للدولة موارد مالية ضخمة مكنتها من إطلاق مشاريع زراعية وصناعية واسعة النطاق، ما انعكس على مكانة العراق إقليميا ودوليا حيث عرفت هذه الفترة توسيع علاقاته التجارية مع مختلف دول العالم، لكن رغم هذا التحول ظل الاقتصاد العراقي مرهونا بقرارات السلطة ما جعله عرضة للاهتزاز مع أي أزمة سياسية أو عسكرية لاحقا.

الفصل الثالث: الاقتصاد العراقي خلال حربي الخليج

الأولى والثانية (1980-1991)

المبحث الأول: الاقتصاد العراقي خلال حرب الخليج الأولى 1980-1988

المطلب الأول: الحرب وتطور الإنفاق العسكري

المطلب الثاني: التدهور الاقتصادي

المبحث الثاني: الاقتصاد العراقي خلال حرب الخليج الثانية 1990-1991

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية لغزو الكويت

المطلب الثاني: عسكرة الاقتصاد

المبحث الثالث: آثار حربي الخليج الأولى والثانية على الاقتصاد العراقي

المطلب الأول: انعكاسات حرب الخليج الأولى على الاقتصاد العراقي

المطلب الثاني: انعكاسات حرب الخليج الثانية على الاقتصاد العراقي

المبحث الأول: الاقتصاد العراقي خلال حرب الخليج الأولى (1980 - 1988)

المطلب الأول: الحرب وتطور الإنفاق العسكري.

عندما تولى صدام حسين رئاسة العراق عام 1979 وجد اقتصاد البلاد ينمو بوتيرة سريعة، مدعوما بشكل أساسي بعائدات النفط المتزايدة وبرامج تنمية طموحة، حيث سعى العراق لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز قدراته العسكرية لكن تصاعد التوتر مع إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري، وعند اندلاع حرب الخليج الأولى عام 1980 تحولت الأولويات من التنمية إلى الحرب مما شكل بداية استنزاف الاقتصاد العراقي.

اندلعت الحرب العراقية الإيرانية أواخر سنة 1980. ودامت ثماني سنوات كانت لها انعكاسات واضحة على النشاط الاقتصادي العراقي إذ تم توجيه معظم الموارد المالية نحو الإنفاق العسكري¹. إذ استنزفت هذه الحرب ما لدى العراق من أسلحة ودفعته لزيادة نفقاته العسكرية، والتي كانت على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية فوفقاً لتقرير صدر عام 1985 أصبح العراق المستورد الأول للسلاح في العالم، إذ قام بشراء ما قيمته 17.2مليار دولار من السلاح في الفترة 1979-1983².

كان العراق يستورد الأسلحة من مختلف الدول، إذ شكل الاتحاد السوفياتي الداعم الأكبر كونه أكبر مورد أسلحة للعراق، تليه فرنسا و الصين ومصر وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، التي دعمت الطرفين بطريقة غير مباشرة لإطالة أمد الحرب³. حيث عملت الو م أ في إستراتيجيتها على منع انتصار كاسح لأي طرف لأجل إضعاف الخصمين، وهو ما جاء عل لسان خارجيتها هنري كيسنجر* (Henry Kissinger) حيث قال: "هذه أول حرب في التاريخ نتمنى ألا يخرج فيها منتصر، وإنما يخرج الطرفان كلاهما مهزومين"⁴.

¹ - كامل كاظم بشير الكناني، المرجع السابق، ص ، 42.

² - جهاد جابر تكتوري ، الحروب العراقية (نظرة شاملة)، الجنادرية للنشر ، عمان، الأردن ، 2017، ص، 47.

³ - كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين، ج ، 2، دار اراس، إقليم كردستان العراق، 2013، ص ، 134.

* هنري كيسنجر: دبلوماسي أمريكي من عائلة يهودية شغل منصب مستشار للأمن القومي 1968 وفي عام 1973 أصبح وزيراً للخارجية الأمريكية يعرف بدوره الكبير في السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة خصوصاً في السبعينات.(يُنظر): عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السايسة ، ج ، 5 ، المرجع السابق ، ص ، 121- 122 .

⁴ - محمد حسين هيكيل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام ، القاهرة، 1992، ص ، 123.

نمت الصناعة العسكرية في العراق بعد عام 1984 بصورة كبيرة، إذ شملت أسلحة المشاة والمدفعية والعربات المدرعة والذخائر ومختلف الإلكترونيات ، كما دخل العراقيون مجال الأسلحة الغير تقليدية مثل الكيماوية والنووية وصواريخ بعيدة المدى. حتى لفتت هذه التطورات أنظار الغربيين ومنهم باتريك ميرسيلون (Patrick Mercillion) أحد مديري شركة صنع الطائرات الفرنسية حيث قال: "إن العراق تفوق على دول العالم الثالث في إنشاء صواريخ متقدمة ومعدات حربية"¹. وفي عام 1981 أبرمت المؤسسة العسكرية العراقية صفقة مع فرنسا لشراء أسلحة بقيمة 2.9 مليار دولار. شملت صواريخ رولاندو وعربات مدرعة ومع استمرار الحرب توسعت العقود العسكرية حيث تم إبرام صفقة مع إيطاليا بقيمة 2.6 مليار دولار تضمنت مروحيات وسفن عسكرية. وفي صفقة أخرى مع فرنسا من نفس العام لشراء أسلحة بقيمة 2,6 مليار دولار².

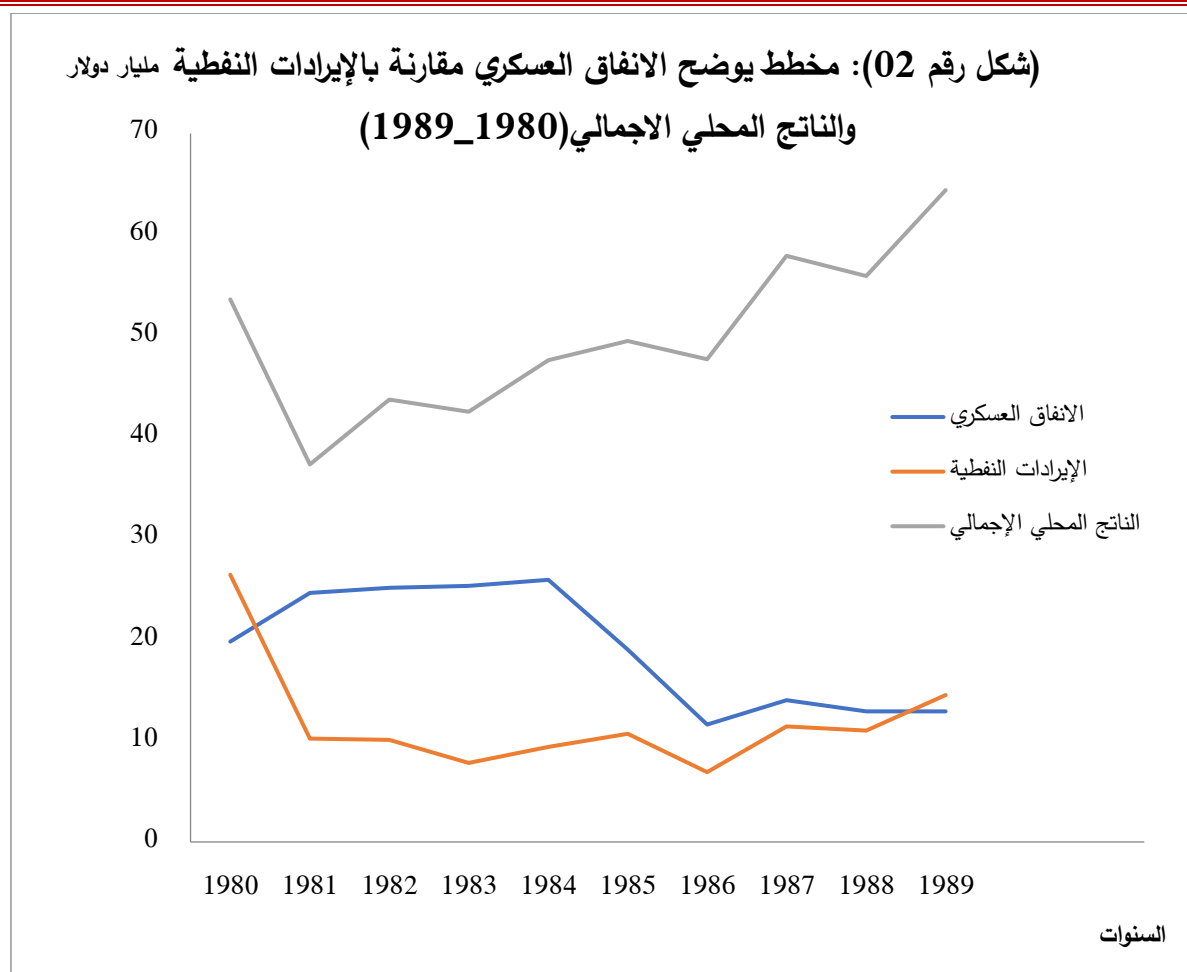
كما حققت الصناعة العسكرية خلال النصف الثاني من الثمانينات نجاحات واسعة حيث استطاعت إنتاج أصناف عديدة من العتاد والأنظمة التسليحية والإلكترونيات العسكرية. فالسرعة التي تمكنت بها الحكومة من بناء مثل هذه الصناعة تحت ظروف الحصار تعكس بلا شك قرارها لتوجيه معظم الموارد البشرية والمالية لانجاز هذه المهمة³.

ونتيجة لتعدد موردي العراق للأسلحة زادت نسبة الإنفاق العسكري والتي شكلت عبئ على الاقتصاد العراقي في فترة حرب الخليج الأولى والمخطط الآتي يوضح ذلك:

¹ - رغيد الصلح، حربا بريطانيا والعراق 1941-1991 ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت، لبنان ، ط ، 1997، ص ، 275.

² - مجموعة من الباحثين العرب ، أسرار التسليح العسكري في العراق منذ 1968 ، دار الأبحاث والدراسات العربية ، لندن ، 1993 ، ص ، 230.

³ - عباس النصراني، المرجع السابق، ص ، 146.



من إعداد الطالبة بالاعتماد على: كامل كاظم بشير الكناني، المرجع السابق، ص 41.

- نلاحظ من خلال المنحنى البياني مدى ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري، خاصة مع بداية الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980. حيث وصل إلى 19 مليار دولار ليستمر بالارتفاع. ففي سنة 1981 وصل إلى 24 مليار دولار أما سنة 1984 فقد وصل إلى نحو 26 مليار دولار، ليحقق بذلك أعلى نسبة طيلة سنوات الحرب. وفي المقابل نجد أن الإيرادات النفطية رغم أنها المصدر الأساسي لدخل الدولة شهدت تراجعاً مع بداية الحرب إلا أن الإنفاق العسكري استمر في الارتفاع مما يعكس توجه الدولة نحو عسكرة الاقتصاد حتى على حساب مصادر الدخل.

المطلب الثاني: التدهور الاقتصادي.

أدت الحرب العراقية الإيرانية لتدهور الاقتصاد العراقي فلم تقتصر آثارها على الجانب العسكري فقط بل امتدت لتضرب العمق الاقتصادي للعراق حيث تجلت آثارها في عدة جوانب رئيسية أبرزها:

1/ استنزاف الموارد المالية: أدى الإنفاق العسكري في العراق إلى تحويل الموارد من الاستخدام المدني إلى الاستخدام العسكري، مما يؤثر في طبيعة النشاط الاقتصادي ويتضح ذلك من خلال تدني حجم التخصيصات المالية للقطاعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وما يرافق ذلك من مشكلات اقتصادية، فزيادة الإنفاق العسكري تعمل على استنزاف الثروات بغية توفير الإمكانات التي تغطي زيادة هذا الإنفاق.

2/ زيادة الديون الخارجية: نتيجة للاستنزاف المتزايد خلال الحرب بلغ مجموع الديون العراقية 87 مليار دولار نصفها لدول الخليج والتي بلغت قرابة الأربعين مليار دولار. إضافة إلى قروض من حكومات غربية ومؤسسات قدرت ب 23.5 مليار دولار وقروض من دول عربية غير خليجية قدرت ب 3.8 مليار دولار، وأخرى من شركات خاصة بلغت 3.2 مليار دولار¹.

3/ استهداف المنشآت النفطية: أثبتت هذه الحرب أن النفط ليس مجرد موردا اقتصاديا بل هو أحد المحركات الأساسية للصراع العراقي الإيراني إذ لم يكن هو السبب الرئيسي في نشوب الحرب كما اعتبره المحلل الفرنسي برنارد رافيل (Bernard Ravel) إذ قال: "كل النزاعات في الشرق الأوسط تكون من مصدر واحد هو التنافس في سبيل السيطرة على النفط ما عدا ذلك فهو ثانوي جدا"². وفي إطار ذلك سعت إيران إلى استهداف المنشآت النفطية العراقية بهدف شل الاقتصاد العراقي وتقليل قدرته على تمويل الحرب. حيث قصفت المنشآت النفطية في الفاو*. كما قصفت موانئ تصدير النفط على الخليج مما كلف العراق اللجوء إلى المسالك البرية عبر الكويت والأردن³.

¹ - كامل كاظم بشير الكناني، المرجع السابق، ص 42.

² - حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط، بيسان للنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص 293.

* الفاو: منطقة تقع جنوب محافظة البصرة في العراق تعد موقعا استراتيجيا مهما عند الخليج العربي تبلغ مساحتها 92 ألف كلم²، أي ما يعادل 20.9% من مساحة العراق لها أهمية اقتصادية كبيرة حيث تساهم في تصدير النفط واستيراد السلع. (ينظر): مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (معالم، وثائق، موضوعات، زعماء)، ج 12، إصدار خاص، لبنان، 1998، ص 218.

³ - عباس النصراني، المرجع السابق، ص 119.

وكجزء من موقفها السياسي الداعم لإيران أغلقت سوريا خط أنابيب النفط عام 1982. حيث انخفض الدخل العراقي من 26 مليار دولار عام 1980 إلى تسع مليارات عام 1982¹. إذ شكل غلق الأنابيب ضربة اقتصادية للعراق حيث قلل من قدرته على تصدير النفط مما أدى إلى خسائر مالية كبيرة أثرت على تمويل الحرب.

4/التعبئة البشرية وتراجع التنمية: خلال فترة الثمانينات بدأ العراق بتنفيذ سياسات تحرير الاقتصاد*والخصخصة ومن بينها بيع الأراضي الزراعية للقطاع الخاص بعد أعوام من تطبيق نمط الإصلاح الزراعي الاشتراكي². ومع استمرار الحرب تم تجنيد أعداد هائلة من الشبان والرجال العاملين في مختلف المجالات، إذ وصل عدد القوات المسلحة مليون شخص عام 1988 أي ما يعادل 21.3% من إجمالي قوة العمل في البلاد. بالإضافة لقوات الاحتياط التي فاقت 800 ألف شخص. والذي تركت آثار وخيمة على الاقتصاد حيث أدت إلى ركود القطاع الزراعي والصناعي مما شكل عجز في اليد العاملة والذي بدوره أدى إلى تراجع التنمية³.

كما أدت الحرب إلى توقف برامج التصنيع ومن ضمنها البتروكيماويات، الحديد والصلب، التي تصادف توطئتها بالقسم الجنوبي من البلاد والذي استهدف من قبل القوات الإيرانية، كما توقفت المشروعات التي لم تتضرر بسبب انسحاب العاملين الأجانب⁴.

¹-Charles Tripp, A History of Iraq , Cambridge university press , New York , Third edition , 2007, p, 227.

*تحرير الاقتصاد: هو عملية تتضمن إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية للدولة حيث يهدف إلى إطلاق آليات السوق ومبادرة القطاع الخاص في ظل المنافسة وتعد الخصخصة أهم مظاهره.(أنظر): مسعود كسرى، التحرر الاقتصادي والخصوصية ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم الاقتصادية ، ص ص، 230 - 231 .

²- يوسف ماسون، المرجع السابق ، ص 414.

³- عباس النصرأوي ، المرجع السابق، ص ص ، 123 - 124.

⁴- المرجع نفسه، ص ، 119.

المبحث الثاني: الاقتصاد العراقي خلال حرب الخليج الثانية (1990-1991)

المطلب الأول: الأبعاد الاقتصادية لغزو الكويت 1990

في الثاني من أوت 1990 أقدم العراق على غزو الكويت حيث استولت القوات العراقية على الكويت خلال ساعات وأعلنت ضمها كمحافظة عراقية، واستمر الاحتلال لعدة أشهر حتى تدخل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى نشوب حرب الخليج الثانية. وقد كان الغزو العراقي مدفوعاً إلى حد كبير بعدة أسباب اقتصادية أو ذرائع استند إليها صدام في اجتياحه للكويت أهمها:

1- أزمة الديون. خرج العراق من حربه مع إيران مديوناً بأكثر من 80 مليار دولار نتيجة اقتراضه من الدول العربية والأجنبية، حيث قدرت ديونه من الدول العربية حوالي 35 مليار دولار معظمها لحساب السعودية والكويت حيث قدرت ديون الكويت وحدها 12 مليار دولار¹. ففي حين اعتبرت الكويت ديوناً أو قروضا اعتبرها العراق منحا مدعياً بأنه دافع في حربه مع إيران على كل الأمة العربية من ضمنها دول الخليج، ولا بد من اقتسام عبء الحرب². وأثناء اجتماع القادة الثلاث (صدام، ملك الأردن، حسني مبارك) لحل الأزمة في 24 فيفري 1990 أثار صدام قضية الديون واعتبرها مساعدات، ولم يتوقف عند هذا الحد بل طالب بإلغائها ومنحه 30 مليار دولار إضافية وإلا سيستخدم تدابير أخرى³. وظل صدام على موقفه لعدم تسديده الديون معتبراً أنها مساعدة ولا يجب المطالبة بإعادتها، وبدلاً من تسديده ديونه لجأ إلى استخدام القوة والتهديد للضغط على الكويت لإلغاء الديون.

وفي رسالة بعثها الرئيس العراقي لأمير الكويت يوضح له الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العراق وأن الكويت تتجاهل هذه الظروف، على الرغم من التوضيحات التي بذلها العراق باسم العرب وطالبه في نهاية الرسالة بإلغاء الديون الكويتية وإلا فإنه سيلجأ إلى وسائل أخرى⁴.

¹ - جهاد جابر تكروري، المرجع السابق، ص 57.

² - عباس النصراني، المرجع السابق، ص 154.

³ - جهاد جابر تكروري، المرجع السابق، ص ص 65-66.

⁴ - المرجع نفسه، ص 74.

2_ الخلافات حول حقل الرميلة. يتشارك كل من العراق والكويت في حقل الرميلة* إذ أن 90% من الحقل تقع ضمن الأراضي العراقية و10% تقع ضمن الأراضي الكويتية ويسمى الرتقة. إذ اتهمت الحكومة العراقية الكويت بسرقة نفطها مستغلة انشغالها بالحرب مع إيران¹. وذلك عن طريق استخدام الكويت طريقة الحفر المائل لسحب البترول من حقل الرميلة الواقع ضمن الأراضي العراقية². حيث طالب العراق بمبلغ مليارين و400 دولار تعويضاً عما وصفه بالنفط المسروق، من جهتها قد فندت الكويت كل هاته التهم مؤكدة أن العراق هو من بنى منشآته العسكرية على الحدود الكويتية³. إلا أنه كان لصدام رأي آخر إذ اعتبر أن سرقة النفط عدواناً اقتصادياً حيث قال: "إن الدماء العراقية التي سالت طيلة الثماني سنوات من الحرب مع الفرس كانت دفاعاً عن الكويت وغيرها... لكن الكويت كانت تقوم بإغراق السوق بالنفط والسرقة بصفة غير مشروعة نفط العراق"⁴. لقد كان الخلاف النفطي عاملاً رئيسياً خاصة في فترة كان العراق يعاني من أزمات حادة ومصدره الوحيد للتعافي هو العوائد النفطية. لذلك ادعى صدام بأن الكويت تسرق نفطه وأنها هي من اعتدت عليه اقتصادياً أولاً قبل أن يفعل هو عسكرياً.

3_ قضية فائض الإنتاج. كانت السياسة النفطية الكويتية أكبر المشكلات التي واجهت العراق قبل الغزو حيث لعب فائض الإنتاج دوراً كبيراً في تصاعد الخلافات بين البلدين، حيث رفع صدام مذكرة لجامعة الدول العربية مُتهماً الإمارات والكويت بإغراق سوق البترول بفائض الإنتاج، حيث قامت الكويت بزيادة إنتاجها إلى 2.5 مليون برميل في اليوم بزيادة 1 مليون برميل عن الحصص المقررة⁵، الأمر الذي أدى إلى تدهور سعر برميل النفط من 18 دولار إلى ما بين 11 و13 دولار، مما أصاب العراق بخسارة بلغت في الفترة بين 1981 و1990 حوالي 89 مليار دولار⁶. حيث وصفها صدام بقوله: "إنها حرب اقتصادية ولا نستطيع تحمل هذا النوع من الحرب التي شنت على العراق" وأضاف قائلاً: "أعتقد أن كل إخواننا يعرفون أننا وصلنا إلى حال لا تُحتمل

*حقل الرميلة: من أضخم الحقول النفطية في العراق وتوسع أكبر حقل نفطي في العالم يمتد من غرب مدينة البصرة متجهاً جنوباً إلى الكويت يتميز بجودة نفطه واحتياطياته الكبيرة. (ينظر): حاتم قريشي، المرجع السابق، ص 218.

¹ - غانم سلطان، الغزو العراقي للكويت، شركة مطابع الوزان العالمية، الكويت، 1994، ص ص 18-19.

² - عباس النصراني، المرجع السابق، ص 154.

³ - جهاد جابر تكروري، المرجع السابق، ص 78.

⁴ - خليل الديلمي، المصدر السابق، ص 109.

⁵ - عباس نصراني، المرجع السابق، ص ص 152-154.

⁶ - جهاد جابر تكروري، المرجع السابق، ص 76.

الضغط وأقول للذين لا يقصدون شن الحرب على العراق أن إغراق السوق بالنفط هو نوع من الحرب على العراق"¹.

4_ الحالة الاقتصادية للعراق بعد حرب الخليج الأولى. وفق تقرير سري لسنة 1990 يصف الأوضاع الاقتصادية في العراق عقب الحرب مع إيران . انه كان من المدخرات ما يقارب الثلاثين مليار دولار وعندما انتهت الحرب أصبح مديوناً بما يقارب 100 مليار دولار، وخاصة أن أسعار النفط لم تكن بنفس المستوى الذي حقق للعراق دخله الكبير في السبعينات². فبعد انتهاء الحرب مع إيران كان الوضع الاقتصادي للعراق لا يحسد عليه بسبب التكاليف الباهظة للحرب هذا ما دفعه للبحث عن طرق أخرى من بينها النظر للكويت كحل سريع للأزمة.

5_ الرغبة في السيطرة على موارد الكويت: اعتبر الكثير من المحللين أن موارد الكويت هي السبب الحقيقي الذي دفع لغزوها. وهو ما أكده رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية العراقية حيث قال: " إن العراق الآن سيتمكن من تسديد ديونه بأقل من خمس سنوات، كما تضاعفت احتياطياته من البترول. فالعراق الجديد ستكون له حصة إنتاج تبلغ 4.6 مليون برميل في اليوم بدلا من 3.1 مليون برميل... كما سيكون قادرا على الزيادة الضخمة للإنفاق على مشروعات التنمية والمستوردات.³" ومن ثم كانت الموارد التي تتمتع بها الكويت محل أطماع العراق الذي بات اقتصاده في وضع يائس مستغلا بذلك قوته العسكرية التي كانت في تنامي مستمر حتى مع نهاية الحرب مع إيران.

¹ - جهاد جابر تكروري ، المرجع السابق ، ص ، 77.

² - غانم سلطان ، المرجع السابق، ص ، 100.

³ - عباس النصرأوي ، المرجع السابق ، ص ، 156.

إضافة إلى هذه الأسباب اجتمعت عدة دوافع من بينها حاجة العراق إلى منفذ بحري أوسع، وهو ما تملكه الكويت إذ أن السيطرة عليها يمنحه منافذ بحرية أوسع تسهل عليه تصدير النفط. وما يعزز أن الغزو جاء نتيجة حاجة العراق إلى الأموال هو ما أفصح عنه طارق عزيز* نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق في قوله: "من أسباب الغزو هو الحاجة للأموال وبما أن الكويت تمتلك أرصدة مالية ضخمة في الداخل والخارج فإن الغزو هو العلاج الأكيد للعلّة التي تشتكي منها الخزينة العراقية.¹"

* طارق عزيز: سياسي عراقي وأحد أبرز شخصيات نظام صدام حسين انخرط في حزب البعث العربي الاشتراكي في الخمسينيات. تولى منصب وزير الإعلام سنة 1977 ثم وزيراً للخارجية 1982 ثم عُين نائباً لرئيس الوزراء منذ 1979 حتى 2003. حكم عليه بالإعدام بتهمة تصفية الأحزاب الإسلامية. (يُنظر): حسن لطيف الزبيدي، المرجع السابق ، ص ، 353 .
1- غانم سلطان ، المرجع السابق، ص ، 30.

المطلب الثاني: عسكرة الاقتصاد

بالرغم من إعلان وقف إطلاق النار مع إيران في أوت 1988 فقد استمر الإنفاق المرتفع والصرف على السلاح حيث كان العراق في تلك الفترة أكبر مستورد للسلاح في العالم، فقد قدرت مشترياته بأكثر من 9% من مشتريات الأسلحة في العالم¹. فبرغم من انتهاء الحرب مع إيران إلا أن النظام لم يغير أو يخفف من إصراره على الاستثمار بالصناعة العسكرية، كما أن شح الموارد لم يقنع الحكومة من الإبطاء في الاستثمار ففي ديسمبر 1989 جرب العراق نوعاً جديداً من الصواريخ المعروفة "بالعابد"، كما طورت بغداد نوعين جديدين من الصواريخ "تموز ذو الثلاث مراحل" الذي يستعمل الوقود السائل ووزنه 48 طناً وصاروخ يعمل بالوقود الصلب يسمى " الكوندور" وكان ذلك بمساعدة الأرجنتين ومصر².

استمر العراق يصرف مبالغ طائلة على القوات المسلحة العراقية إذ وصلت ميزانية الدفاع السنوية إلى 12.9 مليار دولار عام 1990. كما تم الاستمرار في التصنيع العسكري وتوجيه المزيد من الاستثمارات المالية لهذا القطاع³. حيث طور العراق اهتمامه بصناعة الصواريخ فقد ثبت وجود معامل إنتاج الصواريخ الدافعة قرب الحممدية ومنطقة التجارب على الصواريخ قرب كربلاء، والتي انتهت العمل من بنائها أوائل سنة 1989 وكلفت حوالي 400 مليون دولار⁴. إن هذه السياسات ساهمت في عسكرة الاقتصاد من خلال تحويل الموارد المالية الصناعية نحو الإنتاج العسكري، مما قلل من فرص التنمية الاقتصادية المدنية لأن الأولوية كانت للصناعات الحربية إلا أنها سرعان ما تعرضت للتدمير أو التعطيل بسبب القصف الجوي في حرب الخليج الثانية.

وزيادة عن صرف ميزانية ضخمة على الصناعات العسكرية تم الاحتفاظ بالأجهزة الأمنية وشرطة الحدود كما كانت عليه في فترة الحرب، والتي كانت تكلف خزينة الدولة مبالغ طائلة لا تتناسب مع قدرات العراق المالية في فترة ما بعد الحرب إضافة إلى الاحتفاظ بغئة كبيرة من رجال المخابرات العاملة داخل وخارج العراق لصالح النظام⁵.

¹ - مجموعة من الباحثين العرب ، المرجع السابق، ص ، 171.

² - المرجع نفسه، ص ، 172.

³ - كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 2 ، المرجع السابق ، ص ص ، 24- 25.

⁴ - مجموعة من الباحثين العرب، المرجع السابق، ص ، 173.

⁵ - كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 2 ، المرجع السابق ، ص ، 26.

بعد انتهاء الحرب مع إيران تم إدماج مؤسسة التصنيع العسكري بوزارة الصناعة تحت كيان واحد أطلق عليه "وزارة التصنيع العسكري والصناعة" حيث تم التركيز على بناء وتطوير الصناعة العسكرية وتوجيه معظم الموارد المالية لهذا الغرض¹.

لم تتوقف جهود العراق عند الإنتاج العسكري التقليدي بل امتدت إلى المجال النووي حيث عملت الحكومة على تطوير برنامج طموح لتخصيب اليورانيوم. ففي عام 1989 تعرضت إحدى الشركات الألمانية للتحقيق كونها جهزت العراق بين 1987 _ 1989 بمعدات لصنع الطائرات التي تعمل على تخصيب اليورانيوم².

ونظرا لسياسة الإنفاق العسكري المتزايد تراجع الناتج الإجمالي المحلي عام 1989 بنسبة 9% عن السنة السابقة مما ولد صدمة للحكومة ودفعها إلى تبني إجراءات التقشف حيث قررت تقليص الإنفاق الحكومي بنسبة 7% عام 1990. بالمقارنة مع السنة السابقة وانخفاض الناتج المحلي كان أثره قوي حتى أن الإجراءات والسياسات التقشفية لم تكن فعالة نظرا لحدة الأزمة³.

أدت سياسات صدام في عسكرة الاقتصاد إلى عرقلة خطط التنمية حيث تم توجيه الموارد المالية والبشرية نحو التصنيع العسكري وبرامج التسلح على حساب القطاعات الأخرى، وحتى بعد انتهاء الحرب مع إيران فقد تم تخصيص جزء كبير من الميزانية لتمويل المجهود الحربي، كما ظل الإنفاق العسكري مستمرا خصوصا مع سعي العراق لتطوير برامج تسليحية متقدمة بما في ذلك برامج نووية وصاروخية، مما استنزف الاحتياطي النقدي وقلل من فرص إعادة اعمار الاقتصاد العراقي، حيث كان من الممكن استغلال عائدات النفط لتطوير البنية التحتية ودعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة إلا أن الإنفاق العسكري الهائل حال دون ذلك.

¹ - كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 2، المرجع السابق، ص ، 26.

² - مجموعة من الباحثين العرب ، المرجع السابق ، ص ، 156.

³ - عباس النصراوي ، المرجع السابق ، ص ، 147.

المبحث الثالث: آثار حربي الخليج الأولى والثانية على الاقتصاد العراقي.

المطلب الأول: انعكاسات حرب الخليج الأولى على الاقتصاد العراقي.

أسفرت حرب الخليج الأولى عن خسائر بشرية ومادية كبيرة دون تحقيق نصر حاسم لأي من الطرفين، إذ تركت آثار وخيمة على العراق لم تقتصر على مجال معين بل امتدت لتشمل خسائر اقتصادية واجتماعية، فبرغم من أن العراق خرج بقوة عسكرية هائلة إلا أن ذلك كان على حساب اقتصاده إذ خرج باقتصاد ضعيف وبنية تحتية هشة ومن بين النتائج الاقتصادية لهذه الحرب نذكر:

- نظرا لارتباط الازدهار الاقتصادي بالنفط بالعراق فإن الحرب وما نتج عنها من توقف للصادرات النفطية ضربت الاقتصاد في الصميم فانخفضت إيرادات النفط أكثر من 26 مليار دولار عام 1980 إلى حوالي عشر مليارات دولار عام 1981¹. كما دمرت الحرب مع إيران منشآت النفطية وموانئ نقل وتصدير النفط².

- أحدثت الحرب نقصا فادحا في اليد العاملة العراقية حيث استمر صدام في تكبير عدد القوات المسلحة بانتقال أكثر من 400 ألف شخص إلى النشاط الحربي³. كما انخفضت نسبة العاملين بالقطاعات حيث عرف القطاع الصناعي تراجع من 25% قبل الحرب إلى 7.8% خلال الحرب⁴. كما ينطبق ذلك على الزراعة فالحرب أدت إلى ركود الإنتاج الزراعي، حيث تراجعت حصة العمالة بالقطاع الزراعي من 42% عام 1975 إلى 12% خلال سنوات 1985_1988⁵.

- خلفت الحرب دمار المنشآت الخدمية والبنية التحتية من مدراس ومستشفيات ومستوصفات وشوارع وجسور⁶. فعندما انتهت الحرب لم يكن هنالك مصانع مدنية تستوعب الجنود العائدين ولا بنية اقتصادية تعيد لملايين الشعب العراقي ما فقد من حياة مستقرة ومزدهرة عاشها في ظل نظام صدام حتى عام 1980⁷.

¹- حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون ، المرجع السابق ، ص ، 18.

²- كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 2، المرجع السابق ، ص ، 105.

³- كمال ديب، المرجع السابق ، ص ، 186.

⁴- جهاد جابر تكروري ، المرجع السابق ، ص ، 46.

⁵- عباس النصرأوي ، المرجع السابق، ص ، 125 .

⁶- كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 2 ، المرجع السابق، ص ، 105.

⁷- كمال ديب ، المرجع السابق ، ص ، 189.

- خرج العراق من حربه مع إيران مدانا بمليارات الدولارات لكل دول العالم وخاصة الكويت والإمارات العربية المتحدة إذ أثقلت هذه الديون كاهل الاقتصاد العراقي حيث تجاوزت 90 مليار دولار¹. هذا ما دفعه لاتخاذ قرار غزو الكويت للتخلص من الديون التي عليه.
- ارتفاع معدلات التضخم الناجم عن ارتفاع أسعار الواردات وزيادة التجارة في السوق السوداء وزيادة الأنشطة التجارية على حساب الناتج المحلي الإجمالي².
- بعد انتهاء الحرب حاول العراق تعويض خسائر عبر زيادة إنتاج النفط لكنه اصطدم بخلافات مع دول الخليج وخاصة الكويت، حول الحصص والأسعار حيث أدت هذه الأزمة المالية إلى غزو العراق للكويت عام 1990 مما أدخله في حرب جديدة زادت من انهياره الاقتصادي، ورغم أن الحرب مع إيران لم تكن سبب مباشر إلا أن تداعياتها الاقتصادية لعبت دورا في اتخاذ العراق قرار الغزو³.
- خسائر الناتج المحلي الإجمالي البالغة 91.4 مليار دولار للفترة 1980-1988 والتي شملت قطاع البترول، الصناعة، الطاقة، المواصلات... بالإضافة لخسائر العملات الأجنبية البالغة 80 مليار دولار بسبب تزايد الإنفاق العسكري⁴.
- مما سبق نجد أن الحرب أسفرت عن نتائج كارثية لحقت بالاقتصاد العراقي، فبدلا من البحث عن حلول لإصلاح ما أفسدته الحرب وجد نفسه في خضم أزمة جديدة والتي دفعته في نهاية المطاف لاتخاذ الخيار العسكري الخاطئ بغزو الكويت والذي انتهى بكارثة على الاقتصاد العراقي.

¹ - كامل كاظم بشير الكناني ، المرجع السابق ، ص ، 42.

² _Kamran mofid , the economic consequences of the Gulf war , Routledge , London and new York , 1990, p.06.

³ - عباس النصراني ، المرجع السابق، ص ، 134.

⁴ - المرجع نفسه، ص ، 134.

المطلب الثاني: انعكاسات حرب الخليج الثانية على الاقتصاد العراقي.

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الفرصة بغزو صدام للكويت وشنوا حرباً على العراق، والتي كانت لها آثار جسيمة على الاقتصاد العراقي نتيجة القصف الذي تعرضت له البنية التحتية في العراق ويمكن حصر هذه النتائج في عدة نقاط أهمها:

- لعل أول هذه النتائج هو صدور قرار مجلس الأمن رقم 661 سنة 1990 القاضي بفرض حصار اقتصادي* على العراق لعدم امتثاله لقرار مجلس الأمن رقم 660، الذي طالب بانسحاب العراق من الكويت دون قيود أو شروط مع وقف أي تعاملات تجارية مع العراق والامتناع عن استيراد السلع والمنتجات التي مصدرها العراق¹. حيث أصرت القوى الغربية على الانسحاب الكامل والغير مشروط للعراق لعدم ترك أي فرصة لصدام بأن يحفظ بها ماء وجهه أمام شعبه والعالم.

- نظراً لامتناع العراق عن الانسحاب الفوري من الكويت قامت القوات الأمريكية في 17 جانفي 1991 وبدافع مصالحها في منطقة الخليج العربي بالتحالف مع أكثر من ثلاثين دولة بتوجيه ضربات عسكرية إلى العراق ألحقت الخراب والدمار بالبنية التحتية والصناعية والخدمية شلت عجلة التنمية في البلاد، كما أن العدوانية الواضحة لقوات التحالف أباحت تدمير منشآت الصناعة العراقية بدعوى ارتباطها بإنتاج أسلحة الدمار الشامل². مع أن قرارات مجلس الأمن نصت على ضرب القوات العراقية الموجودة في الكويت، إلا أن قوات التحالف تجاوزت ذلك بضرب أهداف داخل العراق مثل قواعد الجيش و البنية التحتية.

- أدت المقاطعة الدولية للعراق إلى تردي إنتاجه النفطي بنسبة 86% بانخفاض الإنتاج اليومي من 33 ملايين برميل قبل الغزو إلى أقل من نصف مليون برميل. ويمكن القول أن هذه العقوبات مزقت الاقتصاد العراقي حيث أدت إلى تقليص الواردات بنسبة 90% والصادرات بنسبة 97%³.

*الحصار الاقتصادي: هو نوع من أنواع العقوبات الاقتصادية يهدف إلى إخضاع الدولة المستهدفة لشروط معينة عن طريق تقييد ومنع المعاملات التجارية لإضعاف قوتها وعزلها عن الأسواق العالمية وقد يكون حصار جزئي أو كلي. (ينظر): غنية سطوطح ، المرجع السابق، ص ، 168.

¹ - غانم سلطان ، المرجع السابق، ص ، 92.

² - كامل كاظم بشير الكناني ، المرجع السابق ، ص ، 48.

³ - جهاد جابر تكروري، المرجع السابق ، ص ، 129.

- انهيار حاد في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التراجع الحاد في الإنتاج النفطي جراء تدمير المنشآت النفطية. إضافة إلى تأثره بالعقوبات الاقتصادية مما أدى إلى واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية بسبب كونه اقتصاد ريعي يعتمد على النفط بنسبة كبيرة¹.

- ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض مستوى المعيشة بسبب نقص السلع الاستهلاكية وتدهور قيمة الدخل الفردي بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية والتعويضات التي فرضتها هيئة الأمم على العراق، ليدفعها للكويت نتيجة ما كبدها من أضرار والتي قدرت بنحو 100 مليار دولار².

- يمكن تلخيص نتائج حرب الخليج الثانية فيما أشار إليه مارتي أهتيساري (Martti Ahtissari) رئيس البعثة التي انتدبتها هيئة الأمم المتحدة للإطلاع على آثار الحرب في العراق، حيث وصف ما شاهده بقوله أن الحرب أعادت العراق إلى "ما قبل العصر الصناعي". فالقصف أدى إلى شلل معظم المنشآت النفطية والكهربائية وطرق ووسائل الاتصال والمواصلات، ووصفها جوست هيلترمان (Joost Hilterman) المسؤول عن فرع الشرق الأوسط لمنظمة "الأطباء من أجل حقوق الإنسان" بقوله: "إن الحلفاء انتزعوا الدماغ من جسم العراق"³.

¹ - عباس النصراني ، المرجع السابق ن ص ، 160 .

² - جهاد جابر تكروري ، المرجع السابق ، ص ، 130 .

³ - رغد الصلح ، المرجع السابق ، ص ، 382 .

خلاصة:

يتضح من خلال هذا الفصل كيف شكلت حربي الخليج الأولى و الثانية نقطتي تحول في الاقتصاد العراقي فقد أدت حرب الخليج الأولى إلى تصاعد الإنفاق العسكري الذي استنزاف موارد الدولة وأدخلها في دوامة من الديون، ما أدى لاحقاً لغزو الكويت ونشوب حرب الخليج الثانية فتراكم الديون وانخفاض أسعار النفط والخلافات حول حقل الرميلة كلها شكلت ضغوطاً متزايدة على الاقتصاد العراقي الذي كان في غنى عن ذلك. كما لعبت طموحات صدام التوسعية ورغبته في تعزيز نفوذه الإقليمي دوراً أساسياً في اتخاذ هذا القرار ليصبح بذلك الغزو نتيجة لمزيج من الأزمات الاقتصادية والطموحات السياسية. فقد كانت حرب الخليج الثانية بمثابة نكسة على الاقتصاد العراقي لتقضي على ما تبقى من حرب الخليج الأولى حيث تم تدمير البنية التحتية وفرض عقوبات قاسية على العراق، والتي امتدت لتشمل الحصار الاقتصادي الذي دام قرابة الثلاثة عشر سنة لينتهي بذلك ما بدأته الحربين.

الفصل الرابع: حالة الاقتصاد العراقي أثناء الحصار

الدولي (1990-2003)

المبحث الأول: الحصار الاقتصادي الدولي للعراق (1990-2003)

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية

المطلب الثاني: برنامج النفط مقابل الغذاء

المبحث الثاني: نتائج الحصار الدولي على الاقتصاد العراقي

المطلب الأول: قطاع الزراعة

المطلب الثاني: قطاع الصناعة

المطلب الثالث: قطاع الخدمات

المبحث الأول: الحصار الاقتصادي الدولي للعراق (1990-2003)

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية.

في 06 أوت أصدر مجلس الأمن القرار رقم 661 الذي أصدر بعد أيام من غزو العراق للكويت في 2 أوت 1990 والذي كانت وراءه القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ألزم القرار الدول الأعضاء كافة في الأمم المتحدة بمنع أية تجارة أو تعامل مع العراق أو الكويت المحتلة¹. ورغم انسحاب العراق من الكويت 26 فيفري 1991 إلا أن قرار مجلس الأمن رقم 687 الصادر في 03 أفريل 1991 أبقى على العقوبات الصارمة، على الرغم من أن القوات العراقية انسحبت بالكامل من الكويت في مارس 1991 على أن يبقى الحظر ساري المفعول إلى حين تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية². (ينظر الملحق رقم 04)

ارتبطت العقوبات الاقتصادية على العراق بأسلحة الدمار الشامل حيث أعطت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أسبابا كثيرة من أجل استمرار العقوبات على العراق، ومن أهمها الإصرار على عدم السماح للعراق بأن يصبح خطرا عسكريا على جيرانه في المنطقة مرة أخرى خاصة على الدول العربية الحليفة لهم، و مسألة الأسلحة واحدة من ذرائع عدة لاستمرار حظر صمم قبل كل شيء لضمان انهيار الحكومة العراقية، وليس لهذا الهدف الأمريكي الرئيسي أي تحويل في قرارات الأمم المتحدة وليس له أي تبرير في القانون الدولي³.

ورغم أن أسلحة الدمار الشامل شكلت الهدف المعلن لهذه العقوبات لم يكن الحليفان الأمريكي والبريطاني ليقبلا أقل من تغيير النظام في العراق، وهذا ما أكد عليه روبرت غيتس (Robert Gates) مستشار الأمن القومي لجورج بوش، عندما صرح " إن المجتمع الدولي لن يقبل أبدا زعامة صدام حسين وسيدفع العراقيون بالتالي ثمن بقاءه في السلطة وسيتم الإبقاء على كل العقوبات الممكنة إلى أن يرحل، ولن يتم النظر في تخفيف العقوبات إلا عند وجود حكومة جديدة"⁴. وهو ما يؤكد أن الهدف الحقيقي وراء استمرار العقوبات على العراق رغم انسحابه من الكويت مزيجا من أسباب سياسية واستراتيجية واقتصادية، لإضعاف العراق ومنع عودته

¹ - تيم نبلوك ، العقوبات والمنبذون في الشرق الأوسط (العراق _ ليبيا _ السودان) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001 ، ص ، 32 .

² - مايكل أوترمان وآخرون ، محو العراق خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع آخر ن تر : أنطوان باسيل ، شركة للمطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2011 ، ص ، 56 .

³ - جيف سيمونز ، التتكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1998 ، ص ص ، 102 - 103 .

⁴ - مايكل أوترمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص ، 56 .

كقوة إقليمية حتى بعد الامتثال الجزئي لمطالب الأمم فبدت مسألة الكويت وكأنها الفرصة المنتظرة لأمريكا وحلفائها.

ابتداءً من 2 سبتمبر 1990 بدأ الشعب العراقي يقتصد في الغذاء ويقتن استعمال الطعام، وفي 16 من نفس الشهر صور الرئيس بوش الأزمة حول الكويت قائلاً: " إنها صراع بين العالم أجمع وشخص واحد هو صدام حسين وليس عندنا أي مشكلة مع الشعب العراقي. " إلا أن الواقع لا يعكس ذلك إذ بدى مصير ملايين من العراقيين لم يكن من شأن الأسرة الدولية، بل أن ما بدأ كانهيار اقتصادي عشية نهاية الحرب مع إيران عام 1988 أصبح كارثة إنسانية بكل أبعادها بعد نهاية حرب الخليج الثانية سنة 1991¹.

وفي شهر الأول الذي أعقب غزو الكويت أعلن الصليب الأحمر الدولي أن الحصار على العراق مناقض للقانون الدولي، لأنه يمنع الغذاء والدواء من دخول العراق فعزل مجلس الأمن القرار وسمح باستيراد إمدادات محددة للاستعمال الطبي وفي حال الظروف الإنسانية استيراد المواد الغذائية، وتقرر أن لا تزود المواد الغذائية إلا عبر الأمم المتحدة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الوكالات الإنسانية المناسبة².

بعد فرض العقوبات الاقتصادية وتوقف صادرات النفط العراقي انقطع أهم مصدر من مصادر تمويل التنمية إذ تراجع الإنتاج النفطي العراقي من 2.1 مليون برميل يومياً عام 1990 إلى 282 ألف برميل عام 1991. أي انخفاض بنسبة 86% تقريباً لذلك لجأ النظام العراقي إلى تصدير كميات كبيرة من النفط عن طريق البر إلى الأردن وكميات أخرى يتم تهريبها عن عبر الدود التركية الإيرانية³. وقد قدرت الحكومة العراقية الخسائر الناجمة عن المقاطعة لفترة ست أشهر قبل بدء العمليات العسكرية شهر جانفي عام 1991 بما مقداره 17 مليار دولار. منها 10 مليار خسائر تصدير البترول و5 مليار خسائر توقف الإنتاج المحلي بالإضافة لخسائر أخرى. هذا ما يؤكد تضرر الصناعة النفطية والزراعة بالعقوبات الاقتصادية⁴.

¹ - منشورات الطليعة ، سنوات الحصار السجل الأسود للأمريكان في العراق ، 1991-2003 ، تونس ، 2004 ، ص ، 4 - 5.

² - كمال ديب ، المرجع السابق ، ص ، 276 .

³ - إبراهيم جاسم جبار الياسري ، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (العراق أنموذجاً) ، مركز الرافدين للحوار ، بيروت ، لبنان ، 2022 ، ص ، 98 - 99.

⁴ - عباس النصراري ، المرجع السابق ، ص ، 157 .

واجه الشعب العراقي أزمة غذائية حادة بعد الحرب فبعد الأعباء التي تكبدها الحصار لمدة خمسة أشهر ونصف جاءت الحرب لتضيف صعوبات جديدة إلى مشكلة العراق الغذائية. خاصة وأنه كان يعتمد على الاستيراد بنسبة 70% من احتياجاته الغذائية لذلك واجه الإنتاج المحلي عقبات خاصة بعد تضرر المصانع المنتجة للأسمدة الكيماوية والمخبر الوحيد المسؤول عن إنتاج اللقاحات الحيوانية¹.

وخلال فترة العقوبات أصدر مجلس الأمن عدة قرارات كانت تحتوي على شروط مخففة وتتيح للعراق بعض التسهيلات، لكن النظام العراقي كان يرفض بعضها لأنه رأى أنها تمس بسيادته أو تفرض عليه قيود غير عادلة أهمها قرار رقم 712 الصادر في 19 مارس 1991. والذي سمح لنظام صدام ببيع ما قيمته 1.6 مليار دولار من النفط لغرض شراء المواد الغذائية والأدوية إلا أن النظام رفض تنفيذ هذه القرارات بحجة الانتقاص من سيادة العراق².

وأمام رفض صدام القبول ببرنامج الغذاء وعناد واشنطن بعدم تحسين الشروط دفع الشعب العراقي الثمن مضاعفاً فحتى أساسيات الحياة بدأت تتعذر من مياه إلى كهرباء، وبدأ التقنين على نطاق واسع وتعطلت معظم وسائل المواصلات وانهار النظام الصحي وطرقت المجاعة أبواب العراقيين في التسعينات إلى درجة لم يعهدها من قبل³.

ولما بلغ الوضع المعيشي للشعب العراقي درجة الانفجار اضطر نظام صدام بقبول تنفيذ القرار 986 والمعروف ببرنامج النفط مقابل الغذاء في أواسط عام 1996، بعد رفض دام لخمس سنوات ذاق خلالها الشعب العراقي مرارة الجوع والإذلال والحرمان إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استمرت في المماطلة بتنفيذ القرار حتى شهر مارس 1997.

¹ - محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي ، لندن ، المملكة المتحدة ، ط ، 3 ، 2009 ، ص ، 262 .

² - حامد الحمداني ، صدام والفخ الأمريكي غزو الكويت وحرب الخليج الثانية، مركز المحروسة، القاهرة، 2011، ص ، 218 .

³ - كمال ديب ، المرجع السابق ، ص ، 278.

المطلب الثاني: برنامج النفط مقابل الغذاء 1997-2003.

في 14 أبريل 1995 أصدر مجلس الأمن القرار 986 وهو ما عرف " ببرنامج النفط مقابل الغذاء " والذي يسمح للعراق بتصدير كميات محددة من النفط بقيمة ملياري دولار كل ستة أشهر، لشراء سلع إنسانية من أغذية وأدوية تحت إشراف لجنة دولية من الأمم المتحدة دون أن تستلم الحكومة العراقية أي مال¹. وقد جاء هذا القرار في ظل الأزمة التي كان يعاني منها الشعب العراقي نتيجة الحصار الذي فرض عليه.(ينظر ملحق رقم 05).

في البداية رفضت الحكومة العراقية العمل بهذا القرار بحجة كونه ينتقص من سيادة العراق، فمرة كانت تطالب بزيادة كميات النفط المصدر لتغطية كلفة الإنتاج وتصلح المنشآت النفطية ومرة كانت تطالب مجلس الأمن برفع الحصار بالكامل، وظل الوضع على حاله لأكثر من خمس سنوات². وبعد مفاوضات بين الحكومة والأمم المتحدة وبعد تردد عام كامل وافقت حكومة العراق على القرار ووقعت مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة في 20 ماي 1996³.

وفقا لهذا القرار فقد سمح مجلس الأمن للدولة العراقية بأن تتبع مبدئيا ما يعادل 2 مليار دولار من النفط كل ستة أشهر كما دعا القرار إلى اقتطاع 30% من جميع مبيعات النفط العراقي لتعويضات الحرب ومعظمها كان يذهب للكويت⁴، حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم (687) لعام 1991 لتقييم وتوزيع التعويضات التي يجب على العراق دفعها للأفراد والشركات والدول التي تضررت من الحرب⁵. حيث قام العراق بتسديد مدفوعاته من خلال لجنة الأمم المتحدة للتعويضات والتي أنشأها مجلس الأمن لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وقام العراق على مدى ثلاثة عقود بدفع 52.4 مليار دولار كتعويض للحرب، حيث تم تسديد آخر مبلغ في 13 جانفي 2022⁶. كما تم اقتطاع 4% لصالح وكالات الأمم المتحدة بالعراق (لجان هيئة الأمم المسؤولة عن التفتيش) و66% المتبقية هي للشعب العراقي، منها 13% إلى مناطق الأكراد الشمالية ذات حكم ذاتي وهي دهوك، أربيل، السليمانية، والنسبة المتبقية 53% تقوم الحكومة بتوزيعها على باقي المناطق⁷.

¹ - كمال ديب ، المرجع السابق ، ص ، 279 .

² - محمد علي زيني ، المرجع السابق ، ص ، 288 .

³ - كمال ديب ، المرجع السابق ، ص ، 279 .

⁴ - كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 3، المرجع السابق ، ص ، 29 .

⁵ - خليل عبد المحسن خليل محمد ، التعويضات في القانون الدولي وتطبيقها على العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ، 2001 ، ص ، 133 .

⁶ - عزيز محسن الكعبي ، الرصد الاستراتيجي تقرير شهري يرصد الطروحات السياسية والاستراتيجية في الشأن المحلي والإقليمي والدولي ، مركز حمورابي ، بغداد ، العراق ، 2022 ، ص ، 4 .

⁷ - كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 4، المرجع السابق ، ص ، 29 .

وخلال فترة تزيد عن ست سنوات ونصف أي من عام 1996 إلى 2003 بلغ إجمالي مبيعات الحكومة العراقية من النفط 55.5 مليار دولار تحت إشراف الأمم، ورغم أن المبلغ يبدو ضخماً إلا أن البضائع التي وصلت للعراق كانت زهيدة القيمة خاصة بعد اقتطاع 34% من أجل تعويضات الحرب وأعمال الأمم المتحدة¹. وبالتالي فإن ما يبقى من ثمن النفط المباع لا يمكن أن يسد حاجة الشعب من الغذاء والدواء حتى لو التزم النظام العراقي بالتوزيع العادل للأغذية والأدوية².

قفز الإنتاج النفطي في سنة 1997 وهي السنة التي بدأت فيها الصادرات النفطية بصورة رسمية بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء كما هو متفق عليه، وبسبب تردي الأوضاع وافقت بريطانيا والولايات المتحدة ومن خلالهما مجلس الأمن على تغيير سقف صادرات النفط الخام السنوية بحيث تصل إلى 5,5 مليار بدلا من 4 مليارات وكان ذلك في 21 ماي 1999 وقد اقترن هذا بارتفاع ملموس في سعر البرميل الواحد للنفط في السوق الدولي³.

ورغم أن برنامج النفط مقابل الغذاء لبي بعض الحاجات الإنسانية إلا أن الشروط تقتضي بأن تقدم الحكومة العراقية لائحة مشترياتها إلى مجلس الأمن وأن من حق الدول الكبرى مراجعة اللائحة وتعديلها وحتى رفض محتواها، كما كانت تفعل الولايات المتحدة وبريطانيا فمن أصل 37 لائحة مشتريات في الفترة منذ ماي 1996 إلى مارس 1997 حصل العراق على الموافقة على 9 لوائح فقط⁴. وذلك من أجل عدم إدراج أي معدات ذات استخدام مزدوج لمنع العراق من محاولة إعادة بناء قدراته العسكرية.

كما جرت محاولات أخرى لتحقيق وطأت العقوبات فاقترحت الولايات المتحدة وبريطانيا تبني العقوبات الذكية* في 4 ماي 2002 كبديل أكثر دقة يركز على استهداف النظام العراقي بدلا من الشعب، وذلك عن طريق السماح بدخول كل السلع المدنية دون الحاجة لموافقة مسبقة باستثناء المواد الموجودة في القائمة المحظورة، والتي تساهم في صناعة الأسلحة وهذا ما يحرم القطاع المدني من حاجات كثيرة⁵.

¹ - كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 4، المرجع السابق ، ص ، 30 .

² - حامد الحمداني ، المرجع السابق ، ص ، 219 .

³ - كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 4، ص ، 31 .

⁴ - كمال ديب ، المرجع السابق ، ص ، 282 .

***العقوبات الذكية:** هي نوع من العقوبات الدولية التي تُفرض على الدولة تهدف إلى الضغط على الحكومة أو جماعات مستهدفة دون الإضرار بالشعوب أو المدنيين، أي الانتقال من شمولية العقوبة نحو الانتقائية . (يُنظر): شيبان نصيرة، العقوبات الذكية بديل للعقوبات الاقتصادية الدولية ، **مجلة الاجتهاد**

القضائي، ع ، 17 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، الجزائر ، 2018 ، ص ص ، 270 - 271 .

⁵ - كمال ديب ، المرجع السابق ، ص ، 282 .

وطالما أن الأدوية والأغذية تحتاج في معظمها إلى تبريد دائم في بلد تصل فيه درجات الحرارة إلى 50 درجة مئوية وأكثر فإن أجهزة التبريد والشاحنات المبردة كانت ضرورية لنقل وحفظ البضائع، فقد كانت البضائع الطبية تصل إلى العراق ولكن كثيراً منها يتلف ورغم ذلك لم يسمح بشراء الشاحنات بحجة أن العراق سيستعملها لغايات عسكرية¹. كما رفض مندوب أمريكي الموافقة على طلب الدانمرك تجهيز مستشفيات الأطفال في العراق بحجة أن الشاحنات قد تستعمل في أماكن أخرى غير المستشفيات المحددة، كما اعترضت بريطانيا على طلب من منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة السماح لها بتجهيز العراق بـ 300 طن من مبيدات الحشرات لأن هذه المواد الكيميائية قد تستعمل لأغراض أخرى، وغيرها من الاعتراضات والحجج الأخرى فحتى مواد تعقيم المياه والقطن المعقم و الورق والشامبو والأكفان ومواد التنظيف وغيرها مُنعت من الدخول للعراق².

مما لا شك فيه أن البرنامج أتاح للعراق شراء سلع غذائية وأدوية واحتياجات أخرى كان الشعب في أمس الحاجة إليها، إلا أنه فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق الهدف الأساسي الذي وجد من أجله وهو رفع المعانات عن الشعب العراقي، فقد استمرت تزايد جراء الحصار الاقتصادي وقد ارتبط فشل هذا البرنامج لعدة أسباب أبرزها:

• أولاً: طريقة توزيع هذا المبلغ إذ أن الثلث من المبلغ يذهب إلى لتعويضات حرب الكويت و لتمويل لجان التفتيش وما يتبقى من العائدات لم يكن كافياً لتغطية احتياجات السكان، والذي كان في تزايد مستمر حيث فاق 25 مليون نسمة مطلع الألفية³.

• ثانياً: قلة الإيرادات المخصصة سنوياً بسبب الضرر الذي لحق بالمنشآت النفطية والعقوبات التي منعت من تلبية احتياجات القطاع بعدم السماح باستيراد قطع الغيار من أجل التصليح⁴.

• ثالثاً: تأخر وصول السلع الأساسية التي تدخل في إطار البرنامج وعدم استطاعتها لسد احتياجات الشعب وبذلك كانت أحد العوامل الرئيسية التي أضعفت فعالية البرنامج وساهمت في تفاقم الأزمة⁵.

¹ - كمال ديب ، المرجع السابق ، ص ، 304 .

² - جيف سايمونز ، المرجع السابق ، ص ص ، 146-150 .

³ - كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 4 ، المرجع السابق ، ص ص ، 30-31 .

⁴ - المرجع نفسه ، ص 31 .

⁵ - فراس إبراهيم حميد ، قرار مجلس الأمن الدولي ، 986 تجاه العراق برنامج النفط مقابل الغذاء 1995_2003 ، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية ، ع ، 3 ، م ، 43 ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، قسم التاريخ ، 2018 ، ص ، 422 .

• رابعاً: طريقة تعامل الهيئات الدولية مع هذا القرار والذي كان متأثراً برغبة بعض القوى الكبرى في الضغط على نظام صدام حسين وجعله يستسلم لكن النتيجة كانت رفض النظام وأن الشعب العراقي هو من دفع الثمن¹. بالإضافة لظهور حالات الفساد والتلاعب والتي أدت إلى إهدار أموال الشعب العراقي².

¹ - كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 4 ، ص 31 .

² - فراس إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ، 422 .

المبحث الثاني: نتائج الحصار الدولي على الاقتصاد العراقي.

المطلب الأول: قطاع الزراعة .

شكل القطاع الزراعي القطاع الأكثر أهمية للمجتمع العراقي لعدة أسباب أولها تأمين المواد الغذائية للمجتمع من جهة وتوفير المواد الأولية النباتية والحيوانية لإنتاج الصناعة الغذائية من جهة أخرى، وقد برز هذا الدور في أوقات الحروب أكثر من أي وقت مضى حين تعذر على النظام العراقي تنشيط تجارته مما عرض المجتمع لأزمة غذائية¹. خاصة وأن العراق كان يستورد 80% من حاجته إلى الغذاء أي أن الإنتاج المحلي لم يكن يغطي سوى 20% في أفضل الحالات². ومن بين آثار الحصار الاقتصادي على قطاع الزراعة نذكر:

1/ نقص الموارد والتكنولوجيا: مع بداية التسعينات وخلال الحصار الاقتصادي المشدد ضد العراق مرّ الاقتصاد العراقي بمنعطف حاد، بما فيه القطاع الزراعي الذي أصبح شبه مشلول أمام احتياجات البلد³. حيث تسببت العقوبات الاقتصادية والحصار في زيادة تدهور الأراضي الزراعية في العراق بسبب غياب الأسمدة والمعدات كما أدى على تقلص الموارد المالية التي كان في مقدور الحكومة توجيهها لصالح القطاع الزراعي، كما أدى الحصار إلى تراجع القدرة على استيراد الأدوات والمكائن والمعدات الزراعية وبقية مستلزمات القطاع الزراعي، بسبب عمل اللجنة الخاصة بفحص السلع المطلوبة من جانب العراق ومنع استيرادها باعتبارها مواد ذات استخدام مزدوج⁴.

2/ تدهور الأراضي الزراعية: أدى الحصار إلى فساد آلاف الهكتارات من الأراضي المزروعة والتي بلغت فيها نسبة الأملاح درجة عالية منعت أي نشاط زراعي ونتيجة لذلك زاد اعتماد العراق على الموارد الغذائية المستوردة وازداد الوضع سوءاً أعوام الحصار، حيث فقد القطاع الزراعي المعدات الزراعية والبستروكيماويات المستعملة في الزراعة والسماد والمبيدات والمخصبات وكل هذا أدى إلى انحدار الإنتاج الزراعي⁵. كما تأثرت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية بالأسلحة الكيميائية التي استخدمت في كردستان العراق واستعمال اليورانيوم المنضب في

¹- كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 4، المرجع السابق ، ص ، 87 .

²- حسام سويلم ، المرجع السابق ، ص ، 204 .

³- وجدان فالح حسن الساعدي ، المرجع السابق ، ص ، 178 .

⁴- كاظم حبيب ن لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 4 ، ص ، 89 .

⁵- كمال ديب ، المرجع السابق ، ص ، 450 .

حرب الخليج للثانية وتلوث التربة ومياه الأنهار وموت الكثير من أشجار النخيل في جنوب العراق عموماً وفي البصرة خصوصاً¹.

3/ قلة الدعم الحكومي: لم يتوجه النظام العراقي إلى القطاع الزراعي بمثل تلك الجهود المطلوبة فبرغم من الاهتمام الذي برز في السبعينات، من مشاريع الري والبزل وتخليص التربة من الأملاح، حيث وضعت ملايين الدولارات لهذا الغرض إلا أنها أهملت تماماً فترات الحروب مما أدى إلى تدهور المبازل وتراجع جودة التربة². فالإهمال وقلة المياه والتخلف التكنولوجي والتعرية و التصحر وتراكم الملح أدى إلى تراجع الإنتاج في ظل الحصار الاقتصادي³.

4/ الهجرة الريفية ونقص اليد العاملة: لم يقتصر ضعف النشاط الزراعي في فترة الحصار الاقتصادي على العوامل الطبيعية فحسب بل هناك عوامل بشرية لعبت دوراً محورياً في تقاوم الأزمة، فهجرة الفلاحين من الريف نحو المدن منذ الثمانينات بسبب التجنيد الإجباري والتي استمرت خلال التسعينات أثرت على الإنتاج الزراعي حيث نتج عنها تقلص عدد العاملين في القطاع الزراعي⁴، حيث تراجع تنسبة القوة العاملة الزراعية إلى نسبة قوة العمل الكلية من حوالي 12.5% في سنة 1987 إلى حوالي 10.1% سنة 2000. إضافة إلى ذلك انتشار ظاهرة أخرى وهي زيادة عدد النساء في العمل الزراعي وتراجع نسبة الذكور، حيث ارتفع عدد النساء العاملين من 71 ألف امرأة سنة 1987 إلى 322 ألف امرأة سنة 2000. أي بزيادة قدرها أربع مرات ونصف أما عدد الذكور فقد تقلص من 422 ألف رجل سنة 1987 إلى 319 ألف رجل في سنة 2000. أي بنسبة 24.4% مما أدى إلى تدهور نوعي في العمالة الزراعية كون الرجال أكثر خبرة من النساء في الأعمال الزراعية⁵.

5/ تراجع الثروة الحيوانية: عرفت الثروة الحيوانية تراجعاً نسبياً بسبب الحاجة إلى العلف والعلاج البيطري والنقص في الأمصال واللقاحات، مما أدى إلى انتشار الأمراض الحيوانية مثل جنون البقر والفيروسات مما هدد الثروة الحيوانية، حيث اعتبر المفتشون أن المواد المستعملة في تصنيع اللقاحات يمكن استعمالها لصنع الأسلحة

¹– Anthony Arrove , Iraq Under siege: the Deadly Impact of sanctions and war , south and Press, Cambridge, 2000, p p, 169–170.

²– كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 4 ، ص ، 89 .

³– محمد علي زيني ، المرجع السابق ، ص ، 311 .

⁴– كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 4 ، المرجع السابق ، ص ص ، 89 – 90 .

⁵– محمد علي زيني ، المرجع السابق ، ص ، 314 .

البيولوجية لهذا منعت¹. إضافة للثروة السمكية التي تضررت بسبب مشكلة التلوث التي أصيبت بها أغلب مياه الأنهار العراقية هذا ما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار السمك².

6/ تدني إنتاج الأغذية: عرف إنتاج الأطعمة تدني كبير في سنوات الحصار بسبب فقدان المواد الأولية والماكينات حيث عمد التجار العراقيون على استيراد بضائع تالفة وأغذية رديئة لا تصلح للاستهلاك، وحتى المعلبات المصنعة محليا كانت رديئة نظرا لمنع لجنة الحظر من دخول المواد الحافظة مما أدى إلى تلفها في غياب التبريد³.

كما عرف إنتاج المحاصيل تذبذب خلال سنوات الحصار حيث تراجعت غلة الحبوب في عقد التسعينات مقارنة بما كانت عليه في الثمانينات، فمعدل الغلة السنوي خلال العشر سنوات 1979-1989 والذي كان 881 كيلوغرام /هكتار تراجع إلى 783 كيلوغرام/هكتار خلال سنوات الحصار 1990_2000⁴. كما عرفت الحبوب الأساسية كالشعير، الأرز، الحنطة، تذبذب خلال فترة الحصار لكنه تحسن نسبيا بعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء، أما بالنسبة لمحصول التمر فقد تراجع إنتاجه هو الآخر بسبب تلف أشجار النخيل، فبعد أن تجاوزت 30 مليون نخلة سنوات الستينات والسبعينات أصبحت لا تتجاوز 15 مليون نخلة مع مطلع الألفية⁵.

حاولت السلطات العراقية التقليل من آثار الحصار في مجال الأمن الغذائي من خلال الشروع بالبطاقة التموينية* التي يتم عن طريقها توزيع المواد الغذائية على الشعب، ورغم النقص الحاد في المواد الغذائية إلا أن العمل بنظام البطاقة التموينية أنقذ الشعب من مجاعة مؤكدة⁶. فقد عملت على ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل مواطن وحماية الفئات الفقيرة ذوي الدخل المحدود من ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق.

¹ - كمال ديب ، المرجع السابق ، ص ، 452 .

² - كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 4 ، المرجع السابق ، ص ، 94 .

³ - كمال ديب ، المرجع السابق ، ص ، 452 .

⁴ - محمد علي زيني ، المرجع السابق ، ص ، 312 .

⁵ - كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 4 ، المرجع السابق ، ص ، 92 .

* **البطاقة التموينية:** هو نظام تعمل به الدولة يهدف إلى توفير المواد الغذائية الأساسية للسكان وتقدير كميتها وتوزيعها لجميع أفراد المجتمع عن طريق وكلاء المواد الغذائية، ويتم تحديد مقدار حصة كل فرد من المواد الغذائية الرئيسية التي تُوزع بشكل دوري. (يُنظر): أمل عطوي عباس، التحليل الجغرافي لنظام البطاقة التموينية والأمن الغذائي للسكان في العراق (محافظة واسط نموذجاً) مجلة كلية التربية، ع ، 46 ، ج ، 01، جامعة واسط ، 2022 ، ص ، 366 .

⁶ - وجدان فالح حسن الساعدي ، المرجع السابق ، ص ، 180 .

جدول رقم 04: يوضح النسبة المئوية لمساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (1991-2003)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة مساهمة الزراعة (%)	15.0	19.4	15.3	20.0	20.5	18.4	8.4	10.9	7.2	4.6
	2001	2002	2003							
	6.9	8.5	8.3							

المصدر: عبد العباس فضيخ المنكوشي، المرجع السابق، ص ص 295_296.

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت تذبذب طوال سنوات الحصار، ففي عام 1991 وقبل التأثير بالحصار شكلت نسبة 15% على غرار السبعينات، إلا أنها ارتفعت بشكل ملحوظ بعد ذلك فقد شكلت سنة 1995 نسبة 20.5% من الناتج المحلي الإجمالي ويعود هذا الارتفاع لتراجع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى بسبب العقوبات نظرا لتوقف تصدير النفط لأن النمو الاقتصادي العام لم يكن مدفوعا بقطاعات أخرى، إلا أنها انخفضت بعد سنة 1997 بعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء، وهو ما سمح بعودة تصدير النفط مما أدى إلى تراجع في نسبة مساهمة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت سنة 1997 نسبة 8.4% وسنة 2000 أدنى نسبة لها ب 4.6%. عندما حقق الناتج المحلي أكبر نسبة سنوات الحصار نتيجة لتحسن الأوضاع بعد توقيع مذكرة التفاهم.

المطلب الثاني: قطاع الصناعة.

تعرض الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص لنكسة كبيرة على اثر حرب الخليج الثانية وذلك بسبب استهدافه بصورة مباشرة خلال الحرب، إذ لم تبقى مؤسسة صناعية أو معمل إلا وتعرض للقصف¹. واستمر هذا التأثير بعد الحرب بسبب الحصار الاقتصادي ومن أهم نتائجه على قطاع الصناعة نذكر:

1/ تدهور البنية التحتية الصناعية: منذ عام 1991 أغارت الطائرات الأمريكية والبريطانية مرارا على منشآت النفط من آبار ومحطات ضخ وتوزيع ومصاف، حيث تم إطلاق آلاف الأطنان من المواد الملتهبة والمواد الكيميائية السامة على مختلف المؤسسات والمشاريع. ففي عام 1999 أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تواجه معضلة وهي أنها بعد ثماني سنوات من الغارات الجوية لم يعد هناك أهداف تستحق القصف في العراق، حيث صرح مسؤول عسكري للول ستريت جورنال (the wall street journal) " أصبحنا نستهدف بيوت الخلاء الصغيرة"². فقد لحق دمار كلي بالبنية التحتية نتيجة الغارات، والتي كان وقعها على القطاع الصناعي كبير حيث توقفت معظم الصناعات وبأنواعها نتيجة القصف الذي دمرها وما زاد الوضع سوءاً هو الحصار الذي فرض على العراق والذي منعها من ترميم المنشآت المدمرة أثناء الحرب مما فاقم الأزمة.

2/ تضرر الصناعات النفطية: تعرضت الصناعات النفطية بمختلف مراحلها (إنتاج، نقل، تصفية) إلى أضرار كبيرة حيث تدمرت العديد من المحطات، من بينها من بينها محطة (k_3) الواقعة بالقرب من حديثة والتي كانت تضخ النفط الخام ذو سعة 1.6 مليون برميل يوميا قبل الحصار، منها 800 ألف برميل يوميا من نفط كركوك والباقي من نفط البصرة وقد تعطلت قابلية العراق من تصدير نفط البصرة بعد دمار المحطة. كما أصابت الأضرار كل من مصفى البصرة (155 ألف برميل يوميا) ومصفى الدورة (95 ألف برميل يوميا) ومصفى كركوك (30 ألف برميل يوميا) والعديد من المحطات والمصافي الأخرى التي أثرت بشكل مباشر على تدهور الصناعة النفطية³.

كما واجه قطاع الصناعة التحويلية إعاقة هائلة فترة الحصار الاقتصادي إذ كان قد عانى من حربين استمرت ثمان سنوات ونصف دمرتا الكثير من المشاريع الصناعية، وأثناء الحصار تفاقم الوضع إزاء أمرين، أولهما صعوبة عملية إعادة ترميم وبناء ما تدمر من المصانع، والثاني صعوبة أكبر في إقامة مشاريع صناعية

¹ - فالح وجدان حسن الساعدي ، المرجع السابق ، ص ، 188 .

² - كمال ديب ، المرجع السابق ، ص ، 315 .

³ - محمد علي زيني ، المرجع السابق ، ص ، 261 .

جديدة وتنشيط التنمية الصناعية¹. وبالتالي فالحصص أدى إلى الضربة الأولى للصناعة لكن الحصار هو من جعل الضرر مستمرا لأكثر من عقد لأنه منع العراق من إعادة بناء أو تشغيل قطاعه الصناعي.

كما أصيب قطاع الصناعة الاستخراجية هو الآخر بالشلل نظرا لتوقف الصادرات النفطية بسبب الحصار، فقد قُدر تصليح المنشآت المتضررة بحوالي ستة مليارات دولار، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع من 7.137 مليون دينار سنة 1990 إلى 155 مليون دينار في سنة 1991 أي بمقدار 98%². ونظرا للشلل الذي أصاب هذا القطاع أصبحت أغلب المصانع تشتغل بأقل من طاقتها بكثير، كما تعرض العديد منها إلى الغلق حيث وصف وزير العمل والشؤون الاجتماعية الوضع قائلاً: "إن الصناعة المحلية تكاد تتوقف بسبب الحصار وأن آلاف المعامل بدأت تغلق أبوابها أو تقوم بتسريح العمال مسببة بذلك بطالة شديدة في بلد كان يشغل ثلاث ملايين عامل أجنبي قبل الحرب³".

3/ نقص المواد والمعدات: أدى الحصار الاقتصادي إلى منع توريد المواد الأولية الأساسية التي تحتاجها الصناعة لسببين حظر التعامل التجاري مع العراق من جهة وتعذر توفير العملات الصعبة اللازمة للاستيراد نظرا لتوقف تصدير المنتجات العراقية من جهة أخرى، وأبرز الصناعات التي تأثرت هي الصناعات الهندسية (كهربية، مكان ومعدات إلكترونية) بالإضافة للصناعة النسيجية والكيميائية وغيرها⁴، حيث منعت اللجنة الدولية من استيراد السلع بذريعة إمكانية استخدامها لأغراض عسكرية، لهذا تراجعت القدرة الإنتاجية للمصانع والمشاريع بحيث لم تتجاوز ربع طاقتها الإنتاجية السابقة، وبالتالي استمرار وجود بطالة واسعة وعجز قدرة الصناعة على تموين الأسواق المحلية بالسلع الاستهلاكية⁵، حيث تراجعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي إذ لم تتجاوز 3% في أفضل الحالات طيلة سنوات الحصار⁶.

حاولت الحكومة العراقية تصليح ما تم تدميره إلا أن النقص الخطير الذي واجه التصليحات هو عدم توفر قطع الغيار والذي جاء كنتيجة حتمية للحصار الاقتصادي، فإن كان بمقدور العراقيين إعادة بناء الطرق والجسور والأبنية المهدمة نظرا لتوفر المواد الأولية للبناء فلم يكن بمقدورهم تصليح المكائن والأجهزة الفنية

¹ - كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 4 ، المرجع السابق ، ص ، 72 .

² - محمد علي زيني ، المرجع السابق ، ص ، 181 .

³ - المرجع نفسه ، ص ، 182 .

⁴ - عبد الزهرة علي الجنابي ، الحصار الاقتصادي والصناعة في العراق ، جامعة الكوفة ، كلية القائد للتربية للنبات ، ص ، 3 .

⁵ - كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 4 ، المرجع السابق ، ص ، 72 .

⁶ - افراح حسين جواد، المرجع السابق ، ص ص ، 295 - 296 .

المعقدة التي تحتاج إلى الخبرة الأجنبية التي لا يستطيع العراق توفيرها¹. إضافة إلى افتقار الخبرة فقد توقفت عملية متابعة التطور التقني العلمي في المجالات المختلفة، ومنها التطور التكنولوجي الصناعي وعدم القدرة على ملاحقة الابتكارات وتطبيقها وصعوبة الاطلاع على البحوث الجديدة المنجزة في العالم في الميدان الصناعي. فالحصار الاقتصادي أدى إلى حرمان البلاد من التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم في تسعينات القرن الماضي، حيث حرمة من التقنيات الحديثة فخر فرص التقدم وانكشفت قدراته الصناعية مما جعل قطاعاته الحيوية في حالة من الجمود والتخلف.

4/شلل الخدمات الأساسية: أثر الحصار على محطات توليد الطاقة وشبكتها ومحطات تصفية المياه والصرف الصحي. والذي كان له آثار سلبية حادة على النشاط الصناعي². فانقطاع الطاقة يؤثر سلباً على التصنيع كون المصانع تعتمد على الكهرباء لتشغيل الآلات والمكائن، كما أن تضرر شبكات المياه يؤثر على بعض الصناعات التي تحتاج للمياه كالصناعات الغذائية والكيمياوية.

نضراً لتوقف الاستيراد شهدت الصناعات الغذائية تقدماً نسبياً مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث أجبر الحصار على استمرارها إلا أنها واجهت تحديات بسبب اعتمادها على المواد الأولية المستوردة كالسكر، الزيوت، وغيرها فعرفت تقدماً محدوداً نضراً لعجز الزراعة عن تلبية مطالب الصناعة، حيث كان من الممكن أن يكون لها واقع متقدم لو أنها وفرت قدر أكبر من الموارد الأولية التي تحتاجها الصناعة، مثل السكر السائل كبديل عن السكر المستورد والبذور الزيتية بديل عن الزيت وغيرها. بالإضافة للعديد من الصناعات التي تراجعت كالنسيجية لأنها تعتمد على ما هو مستورد من الغرب، ومع بداية الحصار اضطر العراق للاعتماد على ما هو متوفر لديه من موارد والذي لا يبلي احتياجات الصناعة³.

¹ - محمد علي زيني ، المرجع السابق ، ص ، 280 .

² - عبد الزهرة علي الجنابي ، المرجع السابق ، ص ، 4.

³ - المرجع نفسه ، ص ، 10 .

المطلب الثالث: قطاع الخدمات.

تعد الطاقة الكهربائية حاجة أساسية كون الزراعة والصناعة وأغلب الخدمات الأخرى تعتمد عليها لكنها تعرضت لدمار شامل نتيجة الحروب، فالعديد من محطات التوليد أصيبت بالشلل، منها محطات دبس في الشمال والهاجرة في الجنوب ومحطة الموصل والعديد من المحطات الثانوية ومخازن المواد الاحتياطية¹، بحيث قدرت الأمم المتحدة كلفة إعادة تأهيل الشبكة الكهربائية وتطويرها لتواكب مستحدثات هذه المرافق ب 17 مليار دولار². وقد كان الضحية الأولى لانهايار قدرة البلد على التجهيز الطاقة الكهربائية هو قطاع الماء، بسبب الاعتماد الكلي على الكهرباء في ضخ المياه نضرا لضعف مصادر الطاقة البديلة، ويشكل انقطاع الكهرباء مشكلة كبيرة للقطاعات الخدمية بسبب اعتماد القطاعات الأخرى على الماء خاصة الزراعة .

تعرضت شبكات توزيع المياه إلى أضرار جسيمة نتيجة القصف الأمريكي ليس فقط سنة 1991 بل طوال سنوات الحصار (عملية عاصفة الصحراء 1998، الغرات الجوية التي أمر الرئيس بل كلينتون بتنفيذها طوال سنوات الحصار للتذكير باستمرارية الحرب). حيث وصلت درجة تسرب المياه إلى أكثر من 50% بسبب تخريب الأنابيب. وحتى بداية السبعينات كانت الخدمات الصحية في العراق بين الأفضل مقارنة بالدول العربية بتجهيزاتها ووحدة المعدات³. لكنها أخذت تتدهور منذ سنوات الحصار، فقد انخفض إنتاج المياه الصالحة للشرب إلى 1.5 مليون متر مكعب يوميا بعد أن كان 7 ملايين متر مكعب يوميا سنة 1990 حيث حرم من خدمات المياه الصالحة للشرب حوالي 2.5 مليون مواطن، مما انعكس على الصحة العامة للمواطنين ما أدى بدوره إلى زيادة عبئ القطاع الصحي⁴.

وبما أن الكهرباء هي عصب الحياة لذا فإن الخلل الذي يصيبها يؤثر في كل المجالات الأخرى فتدرب شبكات المياه وشبكات المجاري، إضافة إلى شلل معظم النشاطات الاقتصادية وبالذات الزراعة بسبب عدم القدرة على تشغيل الآلات وتدهور نظام الري، فقد ساهم الحصار في استنزاف المعدات مما زاد من مشاكل هذا القطاع المهم الذي يؤثر مباشرة في القطاعات الاقتصادية⁵.

¹ - محمد زيني ، المرجع السابق ، ص ، 259 .

² - كمال ديب ، المرجع السابق ، ص ، 472 .

³ - المرجع نفسه ، ص ، 472-473 .

⁴ - محمد علي زيني ، المرجع السابق ، ص ، 256 .

⁵ - كمال كاظم بشير الكنانى ، المرجع السابق ، ص ص ، 220-221 .

كان من الممكن أن يلعب الحصار دور إيجابي في تطوير الاقتصاد، فيما لو كانت القاعدة الصناعية والزراعية متطورة لدرجة إنتاج السلع الرأسمالية لتحريك عجلة الاقتصاد و تعويض ما أمكن من الواردات التي كان العراق يستوردها من الخارج، إلا أن الواقع غير ذلك إذ أن القاعدة الصناعية كانت متخلفة جدا فلم تقدر على إنتاج قطع غيار لمعامل قائمة وهي بأمس الحاجة إليها ناهيك عن إنتاج معامل كاملة قادرة على الإنتاج¹. فالحصار الاقتصادي أظهر هشاشة الاقتصاد العراقي ومدى تبعيته للخارج إذ لم تستطع القدرات المحلية حتى على إصلاح الضرر الذي لحق بالمنشآت الصناعية حيث ظلت في تطلع دائم للواردات الأجنبية والتي لم تكن متاحة فترة الحصار مما فاقم الأزمة.

مع بداية الحصار وصدر قرار مجلس الأمن الذي منع من استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق، ومنع تصدير أو شحن أية سلع من العراق والكويت كما منع العراق أي عمليات تصدير لأي سلع أو منتجات للعراق، كما أكد القرار منع أي أنشطة اقتصادية تهدف إلى تعزيز التجارة مع العراق مع استثناء المواد الطبية والغذائية بصفة محدودة². لقد استهدف هذا القرار قطاع التجارة بشكل مباشر لمنع العراق من تصدير أي منتجات وأهمها النفط الذي يعتبر المصدر الأساسي للدخل والذي كان يمثل 90% من عائدات العراق في أغلب السنوات، كما منع من استيراد أي معدات أو تكنولوجيا من الغرب مما أدى لشل القطاعات الإنتاجية بما فيها الزراعة والصناعة، وبالتالي فإن نظام العقوبات أدى إلى عزل العراق تجارياً مما أدى إلى انكماش اقتصادي كبير.

¹ - محمد علي زيني ، المرجع السابق ، ص ، 279 .

² - كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 4، المرجع السابق ، ص ص ، 27- 28

جدول رقم 05: يوضح الميزان التجاري للعراق للمدة (1990-2002) (مليون دينار عراقي)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1990	121.8	1502.6	1380.7 -
1991	35.1	182.3	151.3 -
1992	15.1	206.1	191.1 -
1993	14.2	415.1	400.8 -
1994	12.6	2764.4	263.6 -
1995	15.5	282.7	267.6 -
1996	35.1	231.5	196.5 -
1997	36.6	184.8	148.1 -
1998	69.3	247.3	177.9 -
1999	103.7	432.2	328.5 -
2000	83.1	721.1	838.3 -
2001	93.9	1364.9	1271.1 -
2002	70.4	1835.2	1764.8 -

المصدر: كاظم كامل، المرجع السابق، ص 102 .

تجدر الإشارة إلى نسبة العاملين في قطاع الخدمات والتجارة ارتفعت خلال سنوات الحصار بينما شهدت انخفاض في القطاعات الأخرى خاصة الصناعة، وهذه الزيادة لا تعكس تغير أساسي في بنية الاقتصاد العراقي وفاعليته بقدر ما تعكس اختلال هيكلي في الاقتصاد¹. ففي سنوات الرخاء الاقتصادي كانت الصناعة هي عصب الاقتصاد بينما في فترة الحصار كانت عكس ذلك، فبدلاً من أن يكون قطاع الخدمات داعماً للاقتصاد أصبح القطاع الأساسي ليس لتطوره وإنما لضعف القطاعين الزراعي والصناعي، مما أصاب الاقتصاد اختلال هيكلي إذ لم تستطع الخدمات تعويض الإنتاج الذي حققه قطاعي الزراعة والصناعة خاصة النفطية.

¹ - كامل كاظم بشير الكناني ، المرجع السابق ، ص ص 115 - 116 .

عرفت التجارة الداخلية فترة الحصار تدهور بسبب منع الاستيراد والتصدير مما ترك المجال لبروز الاقتصاد الغير رسمي، فظهرت السوق السوداء كمحرك رئيسي للتجارة الداخلية، فمع نقص السلع والمنتجات في الأسواق نظرا لتوقف التجارة الخارجية استغل بعض التجار والمسؤولون الأزمة لبيع السلع ضمن نطاق غير قانوني، فكانت تباع المواد الغذائية والأدوية والتبغ وغيرها من المنتجات الاستهلاكية بأسعار باهظة الثمن، وهو ما يفسر اختفاء الأدوية والأغذية من المستشفيات والأسواق وظهورها في السوق السوداء بأضعاف ثمنها، حيث تم استغلال منافع برنامج النفط مقابل الغذاء وتم بيع المواد التي تصل العراق بموجبه إلى دول مجاورة¹. حيث تم القبض على عدة سفن تحمل بوردرة حليب الأطفال والأرز والأدوية وغيرها من المنتجات ذات صنع أجنبي تتجه إلى الدول الخليجية ما يفسر ارتفاع وفيات الأطفال أكثر حتى بعد تطبيق البرنامج. فنضرا للمقاطعة التي تعرض لها العراق لجأت بعض الجهات ومن بينها الحكومة للتعامل بطريقة غير رسمية حيث كانت الحكومة تقوم بتهرب النفط على الحدود الإيرانية والتركية قبل أن توقع مذكرة التفاهم مع مجلس الأمن².

¹ - حسام سويلم ، المرجع السابق ، ص ، 200 .

² - المرجع نفسه، ص ، 201 .

أثر الحصار على حركة الاستيراد من الخارج وبالتالي انحسار الكثير من السلع في السوق الوطنية إضافة إلى فقدان التمويل الذي كانت توفره العائدات النفطية والذي دفع بالحكومة للجوء إلى الإصدار النقدي لتغطية حاجتها من السيولة النقدية، مما سبب في ارتفاع معدلات التضخم والذي بدوره أدى إلى تدهور قيمة العملة مما انعكس سلباً على الاقتصاد¹.

جدول رقم 06: يوضح النسب المئوية لمعدل الارتفاع السنوي في أسعار المستهلك (1985-2003)

السنوات	1985	1986	1987	1989	1990	1991	1992	1993	1994
نسبة التضخم السنوي (%)	30	35	45	40	45	280	350	175	300
1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	
250	200	23	15	13	05	16	19	29	

المصدر: محمد علي زيني، المرجع السابق، ص 323.

كما انهارت قيمة الدينار العراقي وتدهور سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية مما نتج عنه نقص احتياطي النقد الأجنبي، مما أدى إلى أزمة اقتصادية حادة بسبب التضخم المفرط والركود الاقتصادي والجدول التالي يوضح سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار²:

¹ - كامل كاظم بشير الكناني ، المرجع السابق ، ص ، 89 .

² - المرجع نفسه ، ص ، 90 .

جدول رقم 07: يوضح سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار للمدة (1991-2002)

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	10	21	73	458	1647	1170	1471	1620	1972	1930
2001	2002									
1929	1957									

المصدر: كامل كاظم بشير الكناني، المرجع السابق، ص، 93.

ارتبط التضخم في فترة الحصار بعدة عوامل أبرزها:

- تراجع الإنتاج المحلي بسبب حرب الخليج الثانية التي دمرت القدرة الزراعية والصناعية.
- تراجع عمليات تصدير النفط وبالمقابل تراجع في الواردات حتى السلع الاستهلاكية لإشباع حاجة السكان. وبالتالي يمكن رده لسببين: داخلي يتمثل في سياسات النظام الاقتصادية والاجتماعية وحروبه الخارجية والداخلية وخارجي يتمثل في تأثير السياسات الدولية سواء كان ذلك عبر الحروب العسكرية أو الحصار الاقتصادي¹.

بفرض الحصار وتوقف تجارة العراق وتوقف معها الدخل الرسمي للحكومة أي العوائد النفطية وما تبعه من توقف واردات العراق من الغذاء والسلع الضرورية وقطع الغيار والمدخلات الأولية اللازمة للإنتاج، وتقلص الناتج المحلي الإجمالي وشح العملات الصعبة وانهار قيمة الدينار العراقي واشتداد الغلاء الفاحش وانهار الدخل الفردي ونقشي البطالة كل هذا كان له عواقب وخيمة على الاقتصاد العراقي².

¹ - كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج ، 4، المرجع السابق ، ص ، 104 .

² - محمد علي زيني ، المرجع السابق ، 279 .

خلاصة:

يبين هذا الفصل كيف شكل الحصار الاقتصادي المفروض على العراق عقب غزوه للكويت أشد مراحل التدهور والانحيار الاقتصادي، حيث مست العقوبات المفروضة على العراق معظم قطاعاته الحيوية ما منعه من إعادة بناء نفسه، حيث استهدف الحصار كل القطاعات الاقتصادية فقد شهدت الزراعة تراجعاً حاداً بسبب نقص المستلزمات، كما انكمشت الصناعة نتيجة انقطاع الموارد والتكنولوجيا، وانهارت الخدمات العامة أمام شح التمويل وتردي البنية التحتية، وما زاد الوضع سوءاً هو تشديد العقوبات حيث حرصت القوى الغربية على تعميق أثر الحصار عبر فرض شروط مجحفة ضمن "برنامج النفط مقابل الغذاء"، ما حول المعاناة الاقتصادية إلى أداة ضغط سياسي استهدفت الشعب العراقي.

خاتمة

من خلال دراستي لموضوع الاقتصاد العراقي خلال حكم صدام حسين توصلت لمجموعة من النتائج أهمها:

- الظروف القاسية التي عاشها صدام في طفولته كان لها دورا حاسماً في تكوين شخصيته، حيث أثرت على نظريته للسلطة ومفهومه للقيادة، وجعلته يرى السلطة كوسيلة للبقاء وفرض السيطرة ما دفعه للتعامل مع من حوله بمنطق القوة لا الثقة، حيث رأى في الجميع تهديداً محتملاً للسلطة.

- رغم أن صدام تولى منصب الحكم رسمياً سنة 1979 إلا أن ملامح حكمه بدأت في الظهور منذ أن كان نائباً، وما ساعده في ذلك طموحه الذي جعل منه الحاكم الفعلي قبل أن يكون الحاكم الرسمي.

- شكل تأميم النفط عام 1972 نقطة تحول جذرية في العراق، إذ عزز استقلاله الاقتصادي ومنحه موارد مالية ضخمة، استطاعت الحكومة من خلالها تنفيذ مشاريع تنموية كبرى مما سرع وتيرة النمو الاقتصادي في السبعينات، وساهم في ترسيخ قبضة صدام على السلطة لاحقاً.

- استغل العراق مرحلة ما بعد تأميم النفط في تعزيز علاقاته التجارية مع دول العالم، وتنويع شركائه التجاريين ما مكنه من الانفتاح على العالم وتعزيز مكانته الإقليمية والدولية.

- غيرت حرب الخليج الأولى مسار الاقتصاد العراقي، حيث أعادت ترتيب الأولويات فوجهت جهود العراق من التنمية نحو التسليح، حيث انتقل من مرحلة النمو والاستقرار إلى مرحلة التدهور بفعل تكاليف الحرب الباهظة.

- رغم الخسائر التي مُني بها العراق نتيجة حربه مع إيران إلا أنه خرج بقوة عسكرية هائلة وبجيش قوي ما شجعه على احتلال الكويت لاحقاً، ونشوب حرب الخليج الثانية 1991 .

- في ظل إصرار صدام على الاستمرار في سياسة الحروب بدا وكأن الاقتصاد العراقي لم يعد يُدار لتحقيق التنمية بقدر ما تحول إلى آلة حربية، سُخرت لها كل الموارد البشرية والمادية لتتبدد بذلك مساعي التنمية التي تحققت في سنوات الرخاء.

خاتمة

- لم يكد العراق يتعافى من آثار حربين مُدمرتين، حتى جاءت العقوبات الدولية والحصار الاقتصادي لتُضيف مشاكل للاقتصاد وتقضي على ما تبقى من مقومات النهوض، فقد أنهى الحصار الاقتصادي ما بدأته حرب الخليج الأولى حيث طمس ما تبقى من أمل للتعافي وأدخل البلد في نفق طويل من المعاناة.
- لم يكن الهدف من العقوبات استهداف نظام صدام فقط لأن الاستهداف الحقيقي تجاوز صدام كشخص ليُطال الاقتصاد وقدرة الدولة على النهوض، كما أنه من غير المبرر في القانون الدولي أو العدل الاجتماعي استهداف الرجال والنساء والأطفال العزل كطريقة للإطاحة بزعيم دولة.
- جاء برنامج " النفط مقابل الغذاء " كحل إنساني ظاهري للأزمة التي كان يعيشها العراق، فرغم محاولته التخفيف من حدة الأزمة إلا أنه فشل في تحقيق الهدف الذي وُجد من أجله وهو رفع المعاناة عن الشعب العراقي، بل وتحول لأداة تحكم في موارد العراق، حيث حرم البلاد من حقه في التصرف بثروته النفطية.
- كان لتأثير الحصار آثار مدمرة على الاقتصاد العراقي حيث ساهم في تفكيك المنظومة الاقتصادية وحوله من بلد منتج إلى بلد مستهلك يعتمد على المساعدات المحدودة لتلبية احتياجاته الأساسية، والذي جرّ خلفه انهياراً اجتماعياً واسعاً.
- كشف الحصار المفروض على العراق فشل مجلس الأمن والمنظمات الدولية في أداء دورها الإنساني بشفافية وتوازن، حيث بدا واضحاً أنها لا تتحرك إلا وفق إرادة الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية، ويتجلى ذلك في ازدواجية المعايير فما يُفرض على العراق لا يُفرض على إسرائيل رغم خروقاتها المتكررة للقانون الدولي.
- لا يمكن إنكار أن الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية سعت وبشكل متعمد لتدمير أي مصدر قوة في البلاد العربية سواء كان ذلك سياسياً عسكرياً أو اقتصادياً، وهذا ما يتضح جلياً من خلال قراراتها ضد العراق، والتي كانت مرتبطة بمدى التهديد الذي تراه هذه الدول للنفوذ الغربي، وعن مدى استعدادها لتدمير دولة بأكملها عندما تهدد ميزان القوى الذي رسمته لصالحها.
- كان لقرارات صدام السياسية وتوجهاته تأثير مباشر على الاقتصاد العراقي، حيث تظهر لنا التجربة العراقية أن الاقتصاد مهما بلغ من القوة يمكن أن يُصبح هشاً حين يُنزع به في الصراعات السياسية والحروب.

الملاحق

الملحق رقم: 01

صورة لصادام حسين¹



¹ - صورة لصادام حسين ، متاحة على الرابط: <https://www.aljazeera.net/amp/news/2003/12/14> (تاريخ الاطلاع : 17 ماي 2025 ،
(22:40

الملحق رقم: 02

جدول يوضح أهم الحقول النفطية في العراق (مليون برميل/ اليوم)¹

الحقل النفطي	المحافظة	تاريخ الاكتشاف	الطاقة الإنتاجية	ملاحظة
حقول الرميلة	محافظة البصرة	1970_1949	2.300	تاسع أكبر حقل نفطي في العالم
حقل الزبير	محافظة البصرة	1949	0.250	حقل عالي الإنتاج
حقول القرنة	محافظة البصرة	1973	0.500	يحتوي على احتياطات ضخمة
حقل مجنون	محافظة البصرة	1975	0.250	حقل حدودي مع إيران
حقل كركوك	محافظة كركوك	1927	0.750	أقدم حقل نفطي في العراق
حقل انجانة	محافظة كركوك	1958	0.250	يقع على الحدود مع إيران
حقل بلخانة	محافظة كركوك	1956	0.200	ينتج نفط خفيف
حقل الحلفاية	محافظة ميسان	1973	0.250	احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي
حقل القيارة	محافظة نينوي	1977	0.100	يُنتج نفط ثقيل عالي الكبريت

¹ - من أعداد الطالبة بالاعتماد على: حاتم قريشي، المرجع السابق، ص ص 217_230.

الملحق رقم: 03

الشكل رقم 03: منحنى بياني يوضح الناتج المحلي الإجمالي للعراق في الفترة (1975_2003) بالأسعار الثابتة لسنة 1980¹



¹--من إعداد الطالبة بالاعتماد على: محمد علي زيني، المرجع السابق، ص ، 320

الملحق رقم: 04

قرار مجلس الأمن رقم 661 لسنة 1990 الخاص بفرض الحصار الاقتصادي على العراق¹

-٥٣-

وإن يتصرف وفقا للفصل السابع من الميثاق ،

١ - يقرر أن العراق لم يمتثل ، حتى الآن ، للفقرة ٢ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) واغتصب ملطة الحكومة الشرعية في الكويت ؛

٢ - يقرر ، نتيجة لذلك ، اتخاذ التدابير التالية لضمان امتثال العراق للفقرة ٢ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وإعادة السلطة إلى الحكومة الشرعية في الكويت ؛

٣ - يقرر أن تمنع جميع الدول ما يلي :

(أ) استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت ، وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار ، إلى أقاليمها ؛

(ب) أية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز ، أو يقصد بها تعزيز ، التصدير أو الشحن العابرة لاية صلب أو منتجات من العراق أو الكويت ، وأيئة تعاملات يقوم بها رعاياها أو السفن التي ترفع علمها أو تتم في أقاليمها بشأن أية صلب أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار ، بما في ذلك

القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠

إن مجلس الأمن ،

إن يعيد تأكيد قراره ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ،

وإن يساوره بالغ القلق إزاء عدم تنفيذ ذلك القرار ولأن غزو العراق للكويت لا يزال مستمرا ويسبب المزيد من الخسائر في الأرواح ومن الدمار المادي ،

وتصميمها منه على إنهاء غزو العراق للكويت واحتلاله له ، وعلى إعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية ،

وإن يلاحظ أن حكومة الكويت الشرعية قد أعربت عن استعدادها للامتثال للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ،

وإن يضع في اعتباره المسؤوليات الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ،

وإن يؤكد الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا ، ردا على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت ، وفقا للمادة ٥١ من الميثاق ،

-53-

(٩١)٥١٣٥٤

¹ - موقع الأمم المتحدة ، متاح على الرابط: <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n95/109/86/pdf/n9510986> (تكملة)
الاطلاع عليه في: 17 ماي 2025، 22:00.

قرار مجلس الأمن رقم 986 لسنة 1995 الخاص ببرنامج النفط مقابل الغذاء¹

S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERALS/RES/986 (1995)
14 April 1995

مجلس الأمن



القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٣٥١٩ المعقودة في
١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة ذات الصلة،

وإذ يساوره القلق إزاء الحالة التغذوية والصحية الخطيرة للسكان العراقيين، وإزاء خطر زيادة
تدهور هذه الحالة،واقتراناً منه بضرورة توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، كإجراء مؤقت، إلى أن يفي
العراق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك على وجه الخصوص القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣
نيسان/أبريل ١٩٩١، بما يسمح للمجلس باتخاذ إجراءات أخرى فيما يتعلق بأوجه الحظر المشار إليها في
القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، وذلك وفقاً لأحكام تلك القرارات،واقتراناً منه أيضاً بضرورة توزيع المعونة الفورية الإنسانية بشكل منصف على جميع قطاعات
السكان العراقيين في جميع أنحاء البلد،

وإذ يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق وسلامته الإقليمية،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يأذن للدول، بصرف النظر عن أحكام الفقرات ٣ (أ) و ٣ (ب) و ٤ من القرار ٦٦١
(١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، بأن تسمح باستيراد النفط والمنتجات النفطية التي يكون منشؤها
العراق، بما في ذلك المعاملات المالية وغيرها من المعاملات الأساسية المتصلة مباشرة بذلك، بما يكتفي
لتوفير عائد بمبلغ لا يتجاوز مجموعه بليوناً واحداً من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوماً، وذلك
لأغراض المبينة في هذا القرار ورهنا بالشروط التالية:

..../

95-10986

¹ - موقع الأمم المتحدة، متاح على الرابط: <https://documents.un.org/doc/resolution/gen/nr0/574/37/pdf/nr057437.pdf> (تم الاطلاع عليه في: 17 ماي 2025، 21:56).

قائمة

المصادر

والمراجع

أولاً: باللغة العربية

الكتب:

- أمير اسكندر ، صدام حسين مناظلا ومفكرا وإنسانا، الطاسيلي للنشر ، الجزائر ، 1991.
- احمد الحسني الرحبي ، النجوم الزواهر في شجرة السيد الأمير ناصر، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1980
- أحمد محمود جواده ، أنا صدام حسين ، الرقى للنشر ، القاهرة ، 2004.
- إبراهيم جاسم جبار الياصري ، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (العراق أنموذجا) ، مركز الرافدين للحوار ، بيروت ، لبنان ، 2022.
- تيم نبلوك ، العقوبات والمنبذون في الشرق الأوسط (العراق _ ليبيا _ السودان) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001.
- جون نيكسون ، استجواب الرئيس ، تر، إياد أحمد ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، 2017.
- جهاد جابر تكروري ، الحروب العراقية(نظرة شاملة)، الجنادرية للنشر ، عمان، الأردن ، 2017.
- جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1998.
- حاتم قريشي، اقتصاديات النفط ، مكتب بغداد، العراق ، 2020.
- حنا بطاطو ، العراق الشيوعيون والبعثيون و الضباط الأحرار، تر: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ، 1999.
- حامد الحمداني ، صدام والفخ الأمريكي غزو الكويت وحرب الخليج الثانية، مركز المحروسة، القاهرة، 2011.
- حزب البعث العربي الاشتراكي ، إنجازات نهضوية في العراق بقيادة صدام حسين ، 2007.
- حسام سويلم ، صدام حسين صنيعة المخابرات البريطانية جرائم النظام الصدامي في حق الأمة العربية ، دار الحسام ، مصر ، 2002.

- حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي، مركز العراق للدراسات ، 2007.
- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط ، بيسان للنشر، بيروت ، لبنان ، 2000.
- خليل الديلمي، صدام حسين من الزنزانة الأمريكية: هذا ما حدث!، المنبر للنشر، الخرطوم، 2009.
- محمد خليل عبد المحسن خليل ، التعويضات في القانون الدولي وتطبيقها على العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ، 2001.
- رغيد الصلح ، حربا بريطانيا والعراق 1941_1991 ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت، لبنان ، ط 2 ، 1997.
- ساندرا مكي، الملفات السرية للحكام العرب، الدار العالمية للكتب والنشر، القاهرة، 1999.
- صباح كجة جي ، التخطيط الصناعي في العراق_ أساليبه تطبيقاته وأجهزته، ج 1 ، 1988 .
- عبد الحليم أبو غزالة ، الحرب العراقية الإيرانية 1980_1988، الأهرام، مصر، 1993.
- عباس النصراري ، العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950_2010 ، تر: محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت ، لبنان ، 1995.
- عثمان الراوندي ، استجواب صدام حسين رجل المتناقضات ،الدار الأندلسية ، لندن ، 2002.
- غانم سلطان ، الغزو العراقي للكويت، شركة مطابع الوزان العالمية ، الكويت، 1994.
- فخري قدور ، هكذا عرفت البكر وصدام رحلة 35 عام في حزب البعث ، دار الحكمة ، لندن ، 2006
- كمال ديب، زلزال في أرض الشقاق _ العراق 1915_2015، دار الفرابي، لبنان، 2003.
- كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين، ج 1،2،3،4، دار اراس، كردستان العراق، 2013.
- _ كوغلن كون، صدام: الحياة السرية، تر: مسلم الطعان، منشورات الجمل، ألمانيا، 2005.
- كامل كاظم، أرجوحة التنمية في العراق بين إرث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2013.

- لجنة الترجمة والإعداد ، شهادة صدام حسين للتاريخ ، دار الكتاب العربي، دمشق ، 2010.
- محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي ، لندن ، المملكة المتحدة ، ط ، 3 ، 2009.
- محمد حامد الأحمدى، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة ، 2012.
- محمود عبده، صدام حسين رحلة النهاية..أم الخلود من الاعتقال إلى الإعدام ، دار الكتاب العربي، دمشق ، القاهرة ، 2007.
- محمود بكري ، صدام حسين بطل في زمن الهوان ، الأسبوع للنشر ، القاهرة ، 2007.
- ماريون فاروق، بيتر سلوغت، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ 1958، تر: مالك النبراسي، منشورات الجمل، 2003.
- محمد حسين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام ، القاهرة، 1992.
- مجموعة من الباحثين العرب ، أسرار التسليح العسكري في العراق منذ 1968 ، دار الأبحاث والدراسات العربية ، لندن ، 1993.
- مايكل أوترمان وآخرون ، محو العراق خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع آخر ن تر : أنطوان باسيل ، شركة للمطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2011.
- منشورات الطليعة ، سنوات الحصار السجل الأسود للأمريكان في العراق ، 1991_2003 ، تونس، 2004.
- المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وقائع وأحداث عرض زمني لأبرز الوقائع (1968_1979)، ج ، 3، قسم المعلومات والتوثيق، 2011.
- نصره عبد الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ، دار الفارس ، عمان ، 2003.
- هاني حبيب، النفط استراتيجياً وأمنياً وعسكرياً وتنموياً مصدر الثروة والطاقة والأزمات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006.
- يوسف ساسون ، بعث صدام رؤية من داخل نظام استبدادي ، تر: رفعة السيد علي ، منشورات الجمل، بيروت، لبنان، 2015.

الموسوعات:

- ثامر عبد الحسن العامري ، موسوعة العشائر العراقية، ج، 1، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1995
- حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية، العارف للنشر، العراق، ط ، 2، 2013.
- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، ج، 6، 3، 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، لبنان، د، س.
- مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (معالم، وثائق، موضوعات، زعماء)، ج ، 12، إصدار خاص، لبنان، 1998.
- مؤسسة أعمال الموسوعة، الموسوعة العربية العالمية ، ج، 15، ط، 2، الرياض، 1999.
- يونس الشيخ، إبراهيم السامرائي ، أنساب القبائل ، والبيوتات الهاشمية في العراق والعباسيون خارج العراق ، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان ، 2004 ،

الرسائل الجامعية:

- إيمان مصطفى خلف ، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق (1964 _ 1975)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة بغداد، كلية التربية، قسم التاريخ، 2012.
- أسامة غزلاني، رقمنة قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية 2023_2024.
- محمد بن علي عبد اللطيف، تنافس شركات النفط في المشرق العربي وأثر اتفاقية الخط الأحمر، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2019.
- محمد حميد حسن ثامر ، العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والاتحاد السوفياتي، أطروحة دكتوراه في التاريخ القديم، جامعة الأنبار، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2020.
- أحمد حسين ناجي ، جريدة الوقائع التاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة بابل، 2021

- إيهاب علي داود المسوري، دراسة تحليلية للاقتصاد الغير رسمي العراق أنموذجا، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010.
- صفاء كاظم عباس ، تأميم النفط العراقي 1972_1975، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية التربية، قسم التاريخ، 2017
- وجدان فالح، حسن الساعدي، نمط إدارة الحكم في العراق وآثاره السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، 2007

المجلات:

- أمل عطوي عباس ، التحليل الجغرافي لنظام البطاقة التموينية والأمن الغذائي للسكان في العراق (محافظة واسط نموذجا) مجلة كلية التربية، ع ، 46 ، ج، 01، جامعة واسط ، 2022.
- إبراهيم السعودي، تأميم النفط العراقي في عام 1972 والموقف الدولي منه، مجلة كلية اللغة العربية، 34، 2021
- نصيرة شيبان ، العقوبات الذكية بديل للعقوبات الاقتصادية الدولية ، مجلة الاجتهاد القضائي ، ع، 17 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، الجزائر ، 2018 .
- سلمان عيال ، إسحاق أبو حامد سالم، أثر النفط في الحرب العراقية الإيرانية، 1980_1988 دراسة تاريخية سياسية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، م ، 5 ، ع، 6، 30 ماي 2012، المركز القومي للبحوث غزة.
- عبد الستار الجنابي، السياسة النفطية في العراق 1967_1979، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، 16، ع 31، جامعة الكوفة.
- غنية سطوطح، العقوبات الاقتصادية الدولية في نظام الأمم المتحدة، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، ع، 4، 2018.
- فارس إبراهيم السعودي، تأميم النفط العراقي في عام 1972 والموقف الدولي منه، مجلة كلية اللغة العربية، ع 34، 2021.

- فراس إبراهيم حميد، قرار مجلس الأمن الدولي ، 986 تجاه العراق برنامج النفط مقابل الغذاء 1995_2003 ،
مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، ع ، 3 ، م ، 43 ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، قسم
التاريخ، 2018،

- مسعود كسرى، التحرر الاقتصادي والخصوصية ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة
الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية .

المواقع الالكترونية:

- موقع الأمم المتحدة، متاح على الرابط:

<https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n95/109/86/pdf/n9510986>

-موقع الأمم المتحدة، متاح على الرابط:

<https://documents.un.org/doc/resolution/gen/nr0/574/37/pdf/nr057437.pdf>

- صورة صدام، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/amp/news/2003/12/14>

ثانيا: بالانجليزية

الكتب:

_ Adnan Koucher , state and society: the Question of Agrarian change in Iraq
1912-1991 ,verlag fuer Entwicklungspolitik Saarbruecken , Germany, 2022.

_ Cnthon Arnove, Iraq Under siege: the Deadly Impact of sanctions and war ,
south and Press, Cambridge, 2000.

_Charles Tripp, A History of Iraq , Cambridge university press , New York , Third
edition , 2007.

_ Kamran mofid, the economic consequences of the Gulf war , Routledge , London
and new York , 1990.

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
89	صورة لصادم حسين	01
90	جدول يوضح أهم الحقول النفطية في العراق (مليون برميل/ اليوم)	02
91	منحنى بياني يوضح الناتج المحلي الإجمالي للعراق في الفترة (1975_2003) بالأسعار الثابتة لسنة 1980	03
92	قرار مجلس الأمن رقم 661 لسنة 1990 الخاص بفرض الحصار الاقتصادي على العراق	04
93	قرار مجلس الأمن رقم 986 لسنة 1995 الخاص ببرنامج النفط مقابل الغذاء	05

فهرس الجداول والأشكال

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01	يوضح كميات إنتاج وتصدير النفط الخام في العراق وعوائده المالية للفترة (1974_1967)	29
الجدول رقم 02	يوضح تطور التبادل التجاري العراقي في الفترة (1980_1975)(مليون دينار عراقي)	40
الجدول رقم 03	تطور حركة التوزيع الجغرافي لقيم ونسب واردات العراق للفترة (1975_1970)(مليون دينار عراقي)	44
الجدول رقم 04	يوضح النسبة المئوية لمساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (2003_1991)	74
الجدول رقم 05	يوضح الميزان التجاري للعراق للفترة (1990-2002)(مليون دينار عراقي)	80
الجدول رقم 06	يوضح النسب المئوية لمعدل الارتفاع السنوي في أسعار المستهلك (2003 _1985)	82
الجدول رقم 07	يوضح سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار للفترة (2002_1991)	83

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
24	توزيع حصص الشركات الأجنبية في شركة نفط العراق ipc	الشكل رقم 01
49	يوضح الإنفاق العسكري مقارنة بالإيرادات النفطية والنتاج المحلي الإجمالي (1980-1988)	الشكل الرقم 02
92	يوضح الناتج المحلي الإجمالي للعراق في الفترة (1975_2003) بالأسعار الثابتة لسنة 1980	الشكل رقم 03

فهرس الموضوعات

الصفحة	فهرس الموضوعات
أ	مقدمة
22-6	الفصل الأول: حياة صدام حسين
6	المبحث الأول: (نسبه ، مولده، ونشأته)
6	المطلب الأول: نسبه ومولده
8	المطلب الثاني: نشأته
11	المبحث الثاني: وصوله إلى السلطة ومحاكمته
11	المطلب الأول: وصوله للسلطة
18	المطلب الثاني: محاكمته وإعدامه
45-24	الفصل الثاني: حالة الاقتصاد العراقي في الفترة (1968 - 1979)
24	المبحث الأول: النفط ودوره في تعزيز الاقتصاد العراقي
24	المطلب الأول: قرار تأميم النفط وأثره على الاقتصاد العراقي 1972
28	المطلب الثاني: العوائد المالية بعد التأميم
32	المبحث الثاني: التوسع الزراعي والصناعي
32	المطلب الأول: الإصلاح الزراعي
35	المطلب الثاني: التصنيع
39	المبحث الثالث: التجارة العراقية (1968 - 1979)
39	المطلب الأول: العلاقات التجارية مع الدول العربية
42	المطلب الثاني: العلاقات التجارية مع الكتلتين الشرقية والغربية

62-47	الفصل الثالث: الاقتصاد العراقي خلال حربي الخليج الأولى والثانية (1980-1991)
47	المبحث الأول: الاقتصاد العراقي خلال حرب الخليج الأولى (1980 - 1988)
47	المطلب الأول: الحرب وتطور الإنفاق العسكري
50	المطلب الثاني: التدهور الاقتصادي
52	المبحث الثاني: الاقتصاد العراقي وحرب الخليج الثانية (1990 - 1991)
52	المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية لغزو الكويت
56	المطلب الثاني: عسكرة الاقتصاد
58	المبحث الثالث: آثار حربي الخليج الأولى والثاني على الاقتصاد العراقي
58	المطلب الأول: انعكاسات حرب الخليج الأولى على الاقتصاد العراقي
60	المطلب الثاني: انعكاسات حرب الخليج الثانية على الاقتصاد العراقي
84-64	الفصل الرابع: حالة الاقتصاد العراقي أثناء الحصار الدولي (1990 - 2003)
64	المبحث الأول: الحصار الاقتصادي الدولي للعراق
64	المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية
67	المطلب الثاني: برنامج النفط مقابل الغذاء
71	المبحث الثاني: نتائج الحصار الدولي على الاقتصاد العراقي
71	المطلب الأول: قطاع الزراعة
75	المطلب الثاني: قطاع الصناعة
78	المطلب الثالث: قطاع الخدمات

86	خاتمة
89	ملاحق
95	قائمة المصادر والمراجع
102	فهرس الملاحق
104	فهرس الجداول
105	فهرس الأشكال
107	فهرس الموضوعات

الملخص:

تعالج هذه المذكرة موضوع الاقتصاد العراقي خلال حكم صدام حسين خلال الفترة 1968-2003 حيث تعرضت فيها لحياة صدام حسين ونشأته وكيف أثرت هذه الظروف على توجهاته السياسية لاحقا، مما مكنه من إحكام قبضته على الدولة منذ تنصيبه كنائب سنة 1968، حيث بدأ بتحكمه المباشر في السياسة والاقتصاد خاصة بعد تأمين النفط العراقي الذي خلق له فرصة لتعزيز نفوذه السياسي والاقتصادي، وخلال هذه الفترة شهد العراق مرحلة من النمو الاقتصادي والتطوير في مجالات عديدة، إلا أنها هذه الطفرة الاقتصادية لم تدم حيث اصطدمت بتحديات داخلية وخارجية أبرزها حربي الخليج الأولى والثانية 1980-1991، فقد أخذ الاقتصاد العراقي منحى سلبي منذ أوائل الثمانينات وازدادا سوءا خاصة بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق، والذي ظل قائما لفترة طويلة خلفا وراءه دمارا شاملا في الاقتصاد العراقي، حيث قضى على جميع مظاهر التنمية التي تحققت خلال فترة الازدهار السابقة، وهكذا عرف الاقتصاد العراقي خلال حكم صدام مسارين مختلفين الأول عرف نمو وازدهار وكان فترة السبعينات، والثاني عرف تراجع وتدهور وقد بدأ في الثمانينات إلى غاية انتهاء حكمه سنة 2003.

الكلمات المفتاحية: صدام حسين - الاقتصاد العراقي - تأمين النفط - حرب الخليج الأولى - حرب الخليج الثانية
العقوبات الاقتصادية - الحصار الاقتصادي.

Abstract

This research examines the Iraqi economy under Saddam Hussein's rule (1968–2003). It investigates Saddam Hussein's life, upbringing, and how these circumstances influenced his subsequent political orientations, enabling him to consolidate his grip on power following his appointment as Vice President in 1968. He started to intervene directly in politics and the economy, especially after the nationalization of Iraqi oil, which paved the way for him to consolidate his political and economic position. During that era, Iraq underwent a period of economic expansion and advancement in different domains. This economic prosperity was short-lived as it was met with both internal and external obstacles, including the first and second Gulf Wars (1980–89, 1991). The Iraqi economy began to slump in the early 1980s, and deteriorated even further after colossal and prolonged economic sanctions were imposed on the nation following the Gulf War. These sanctions had a devastating effect on the economy and wiped out all milestones achieved during the previous boom. Hence, the economy of Iraq under Saddam Hussein had two opposite phenomena: one represented by growth and rebuilding in the 1970s, the other by decline and disintegration in the 1980s, when his regime came to an end in 2003.

Keywords: saddam Hussein – oil nationalization – Gulf war^{1/2} – Iraqi economy
economic sanction – economic blockade.



التصريح الشرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة الماستر

أنا الحمضي أسفله،

- الطالب(ة): تيمست آية .. رقم بطاقة التعريف الوطنية: 3365833658 تاريخ

الصدور: 2025/04/04

المسجل (ين) بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: العلوم الإنسانية شعبة: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي والمكلف(ين) بإنجاز مذكرة ماستر الموسومة ب:

"العقيدة السحرية في ظل حكم صدام حسين"
1968-2003

أصر بشرفي (نا) أني (نا) ألتزم (نا) بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

التاريخ: 2025/04/29

توقيع المعني: